الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
AL-RAYAN JOURNAL AS
ISSN: 2708-3659
IF : 2.31

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

مجلة الريان للعلوم التطبيقية

مجلة علمية – محكّمة – نصف سنوية

المجلد السابع – العدد الثالث عشر
ديسمبر 2024

الجمهورية اليمنية

جامعة الريان

مجلة الريّان للعلوم التطبيقية

ISSN: 2708-3659

مجلة علميّة – محكَّمة – نصف سنوية

المجلد السابع العدد الثالث عشر

ديسمبر 2024

مجلة الريان للعلوم التطبيقية
ISSN: 2708-3659

المشرف العام

أ. د. سالم محمد بافقير

رئيس الجامعة

رئيس التحرير

أ. د. حسين علي حبتور

مدير التحرير
د. سعيد عبد الله بقرف

سكرتير التحرير
د. عيسى مبارك عجرة

الهيئة الاستشارية

أ. د. أسعد حمدي الدوري	جامعة تكريت	العراق
أ. د. محمد عبد العزيز خليفة	جامعة عين شمس	مصر
أ. د. محمد عبد الفتاح محمد	جامعة عين شمس	مصر
أ. د. محمود صبــح	جامعة عين شمس	مصر
أ. د. خالد محمد عيسى	جامعة فلسطين	فلسطين
أ. د. عصام البحيصي	جامعة فلسطين	فلسطين
أ. د. خالد عمر باسليم	جامعة عدن	اليمن
أ. د. سعيد محمد بانعيمون	جامعة حضرموت	اليمن

المدقّق اللُّغوي

د. جمال رمضان حديجان

د. فاطمة أحمد باشراحيل

جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي:
الجمهورية اليمنية – حضرموت – المكلا – فوة - الإنشاءات،
أمام قاعة أ. د. علي هود باعباد للمؤتمرات
هاتف: 009675362940 – واتساب: 00967773214617
RJAS@alrayan-university.edu.ye
alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye

الآراء الواردة في المقالات والأوراق المنشورة في هذه المجلة لا تمثل بالضرورة وجهات نظر المجلة

رؤية ورسالة وأهداف المجلة

رؤية المجلة:

الريادة والتميز في نشر البحوث المتخصصة في مجال العلوم التطبيقية.

رسالة المجلة:

التميّز في البحث العلمي؛ من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة في مجال العلوم التطبيقية، على وفق معايير البحث العلمي ومعايير النشر الدولية؛ لإثراء المعرفة، وخدمة المجتمع.

أهداف المجلة:

- تشجيع المهتمين في مجال العلوم التطبيقية؛ لنشر إنتاجهم العلمي والبحثي.
- توفير وعاء بحثي لخدمة الباحثين وإتاحة الفرصة لتبادل الإنتاج العلمي والبحثي على المستويين المحلي والعالمي.
- الارتقاء بمستوى البحث العلمي في مجال العلوم التطبيقية.
- أن تكون المجلة مرجعًا علميًا للباحثين في العلوم التطبيقية.
- نشر البحوث والدراسات التي تُسْهِم في إثراء المعرفة، وخدمة المجتمع وتنميته، وحل مشكلاته، والمحافظة على قِيَمِه الأصيلة.

شروط وضوابط النشر في مجلة الريان للعلوم التطبيقية

أولاً: الضوابط العامة:

يُقبل للنشر البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية، في العلوم التطبيقية على أن تتوافر فيها الشروط والضوابط الآتية:

1. أن يكون البحث أو الدراسة ضمن الموضوعات التي تختص بها المجلة.
2. أن يكون البحث أصيلًا وتتوافر فيه شروط البحث العلمي المعتمد على المنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث العلمية.
3. ألاَّ يكون البحثُ قد سبق نشره أو مقدمًا للنشر في أي جهة نشر أخرى، كاملًا أو موجزًا. وإذا قُبل للنشر لا يُسمح بنشره في أي جهة أخرى ولو بلغة أخرى.
4. أن يتقدم الباحث إلى هيئة تحرير المجلة بخطاب طلب النشر، (وفق النموذج المعتمد لدى المجلة).
5. لا تنشر المجلة مستلات أو فصولًا من رسائل جامعية إلا استثناءً، وبعد أن يعدّها الباحث من جديد للنشر في المجلة، وعليه أنْ يشير إلى ذلك تحت عنوان البحث، وفي خطاب طلب النشر، (وفق النموذج المعتمد لدى المجلة)، ويُقدِّم بيانات شاملة عن عنوان الرسالة العلمية التي استلَّ منها هذا البحث، واسم المشرف، وتاريخ مناقشتها، والجهة التي تمت فيها المناقشة.
6. تنشر المجلة كل ما يتعلق بالمجال العلمي والبحثي المتصلة بمجالات اختصاصها، التي تتعلق بالمتابعات العلمية للمؤتمرات، والندوات، والأنشطة الأكاديمية، وملخصات الرسائل، والأطروحات الجامعية، وعرض الكتب ونقدها، على ألا تزيد عن سبع صفحات مطبوعة بحجم (A4).

ثانيًا: ضوابط الكتابة:

1. يلتزم الباحث بتنسيق البحث على وفق القالب الخاص للمجلة، ويتم تحميله من موقع المجلة على الإنترنت.
2. أن يكون البحث مكتوبًا بلغة سليمة مراعيًا دقة الحروف ووضوح الأشكال – إن وجدت – ومطبوعًا على الحاسب الآلي على برنامج (Microsoft word)، اللغة العربية: بنوع خط (Traditional Arabic) بحجم (16) بمسافة (1,15) بين الأسطر. واللغة الإنجليزية: بنوع خط (Times New Roman) بحجم (12) بمسافة (1,15) بين الأسطر، وألا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة متضمنة قائمة المراجع، على أن ترقم جميع صفحات البحث ترقيمًا تسلسليًّا بما في ذلك الأشكال والجداول والصور والملاحق وقائمة المراجع. ويحق لهيئة التحرير النظر في بعض البحوث الواردة متجاوزةً هذا الحدّ بحسب طبيعة البحث وآلياته.
3. عند عرض الدراسات السابقة يتم ترتيبها ترتيبًا زمنيًّا تنازليًّا من الأحدث إلى الأقدم.
4. تُستخدم في جميع أجزاء البحث الأرقام العربية (1، 2، 3، 4).
5. تكتب الآيات القرآنية بالرسم العثماني مع الأقواس المزهرة، بالاعتماد على برنامج "مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، بنمط (النص القرآني) بحجم: (16) غليظ، بنوع خط التخريج: (Traditional Arabic).
6. يتم توثيق الإحالات على السّوَر، وأرقام الآيات القرآنية في المتن، بعد ذكر الآية مباشرة.
7. يلتزم الباحث بمراجعة بحثه وسلامته من الأخطاء اللغوية (النحوية والإملائية).
8. أن يكون البحث ملتزمًا بدقة التوثيق وحسن استخدام المصادر والمراجع.
9. يتم اتباع أحدث إصدارات جمعية علم النفس الأمريكية (APA)؛ للتوثيق في المتن، وفي قائمة المصادر والمراجع.

10. تُوضع قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث، مصوغة بحسب المتعارف عليه في البحث العلمي، وفي حالة وجود مصادر بلغة أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية، يُراعى في إعدادها الترتيب الألفبائي.

الجداول والأشكال:

- تُرقّم الجداول والأشكال في البحث ترقيمًا تسلسليًّا، لكلٍّ منهما تسلسلٌ مستقل، وبجوار الرقم التسلسلي لكلٍّ منهما يُكتب عنوان الجدول أو الشكل أعلى الجدول وأعلى الشكل في وسط السطر، بحجم الخط (16) غامق.
- يُثبت مصدر الجدول أو الشكل في أسفل الجدول في وسط السطر، بحجم الخط (16) غامق.
- تُكتب محتويات الجداول والأشكال بحجم الخط (12 – 14) بحسب كثافة محتوى الجدول أو الشكل.
- تنسق الجداول والأشكال في وسط الصفحة وبطريقة تتناسق مع حدود وهوامش تخطيط صفحات المجلة.

ثالثًا: ضوابط إجراءات النشر:

1- يقدم الباحث للمجلة إقرارًا خطيًّا يفيد بأن بحثه عملٌ أصيلٌ له، ولم يسبق نشره. ولن يُقدَّم لغرض النشر في أي مجلة أو جهة علمية أخرى (وفق النموذج الُمعدّ لذلك).

2- يرفق الباحث نسخة مختصرة من سيرته الذاتية إذا تعامل مع المجلة للمرة الأولى.

3- يرفق بالبحث ملخصان باللغتين العربية والإنجليزية في نحو (100– 150) كلمة لكل ملخص؛ مع مراعاة كتابة عنوان البحث، واسم الباحث، ورتبته العلمية، بلغة كل ملخص.

4- بعد كل ملخص تُكتب كلمات مفتاحية مرتبة هجائيًّا، (من أربع إلى ست) كلمات، أو جمل أساسية، محورية، يتم اختيارها بعناية؛ لكي تدُلّ على محتوى البحث وموضوعه، وألا تكون في ضمن الكلمات التي يتكون منها عنوان البحث.

5- أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية أو اللغة العربية صحيحة ومتخصصة، ولا تُقبل الترجمة الحرفية للنصوص عن طريق مواقع الترجمة على الإنترنت.

6- تُسلَّم إلى المجلة ثلاث نسخ ورقية، ونسخة إلكترونية من البحث المقدم للنشر، ويُدون في ورقة مستقلة: اسم الباحث، ولقبه العلمي، والعنوان، وجهة العمل، ورقم هاتفه، وعنوان بريده الإلكتروني. ويرفق بها إشعار التسديد لمبلغ رسوم النشر.

7- يتم عرض البحث على هيئة التحرير قبل إرساله للتحكيم، وللهيئة الحق في قبوله أو رفضه .

8- لهيئة تحرير المجلة الحق أن تطلب إجراء تعديلات يسيرة أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

9- قرارات هيئة التحرير بشأن البحث المقدم للنشر نهائية، وتحتفظ الهيئة بحقها في عدم الإفصاح عن مسوّغات قراراتها.

10- يخطر الباحث بتاريخ تَسلُّم بحثه، وتقوم هيئة التحرير باستكمال إجراءات التحكيم.

رابعًا: سياسة الأمانة العلمية:

- يجب أنْ يكون البحث متوافقًا مع معايير الأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.
- تلتزم المجلة باحترام حقوق الملكية الفكرية للأفراد والمؤسسات، وبما يمنع الاعتداء على أفكار الآخرين بأي حالٍ من الأحوال، وتشدد على ضرورة التزام الباحث بالإشارة إلى مصادر الاقتباسات والمعلومات التي يوردها في البحث وأن ينسبها إلى أصحابها.
- لهيئة تحرير المجلة الحق في سحب البحث إذا وجدت فيه دليلًا قاطعًا على الاستلال غير القانوني، المُخل بالأمانة العلمية، أو ثبت فيه وجود بيانات غير موثوق بها، أو نشر مكرر، أو سلوك غير أخلاقي.
- للمجلة الحق في رفض النشر لأي مؤلِّف ثبت إخلاله بمبادئ النزاهة والأمانة العلمية.

خامسًا: سياسة التحكيم:

- سياسة المجلة: الشفافية، والموضوعية، والسرية.
- تخضع البحوث المقدمة للنشر في المجلة لعملية مراجعة أولية من قبل هيئة التحرير، فإذا رفضتْ البحث يبلغ الباحث بالرفض، وإذا قبلتْ البحث مبدئيا يتم إخضاعُه للتحكيم بسرية تامة، من قِبَل مُحكِّمين من ذوي التخصص الدقيق للبحث، وذوي الدرجات العلمية العليا.
- يلتزم المُحكِّم بالاعتذار عن التحكيم في حال كون البحث ليس في مجال تخصصه الدقيق، أو ليس لديه الخبرة الكافية فيه.
- يلتزم المُحكِّم بأن تكون ملاحظاته حول البحث تفصيلية، وفق نموذج استمارة التحكيم المعتمدة لدى المجلة، وألا يكتفي بالفحص والتحكيم الإجماليين، وأن يتوجه بملاحظاته إلى البحث لا إلى شخص الباحث.
- يقوم المُحكِّمان بالرد خلال مدة أقصاها شهر منذ تاريخ تَسلُّم البحث، وعندما تصل التقارير من المُحكِّمين تقوم هيئة تحرير المجلة باتخاذ اللازم بحسب قرارات المُحكِّمين، وإذا تعارضت آراؤهما يحال البحث على مُحكِّم ثالث للترجيح، وعند قبول البحث دون ملحوظات تستكمل إجراءات النشر، ويزود الباحث بخطاب قبول النشر.
- في حالة طلب إضافات أو تعديلات من المُحكِّمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة قبل النشر، على أن يعاد البحث بعد إجراء التعديلات المطلوبة خلال مدة أقصاها شهر منذ تاريخ تَسلُّم الباحث ملاحظات المُحكِّمين.
- يخطر الباحث بقرار قبول البحث أو عدم قبوله للنشر بعد عرضه على مُحكِّمين من ذوي الكفاية والاختصاص خلال مد أقصاها شهران منذ تاريخ تَسلُّم البحث.
- للمجلة الحق في إجراء التعديلات اللازمة للتنسيقات التحريرية للمادة المقدمة للنشر، بحسب مقتضيات النشر، وقالب المجلة.

سادسًا: ضوابط تأخر المُحكِّم في التحكيم:

1- تحرص مجلة الريان للعلوم التطبيقية على أن يتم مراجعة البحوث المقدمة إليها في أسرع وقت ممكن، وذلك لضمان سرعة نشر البحوث ووصولها إلى القراء، ولذلك تحدد المجلة مدة زمنية محددة للمُحكِّمين لإصدار تقاريرهم خلال مدة أقصاها شهر منذ تاريخ تَسلُّم البحث.

2- في حال تأخر المُحكِّم عن إصدار تقريره خلال المدة الزمنية المحددة، ترسل المجلة له خطاب تذكير، ويعطى مهلة أسبوع، فإذا لم يصدر تقريره، يُعدّ المُحكِّم قد اعتذر عن التحكيم، ويتم اختيار مُحكِّم آخر لمراجعة البحث.

سابعًا: ضوابط تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة:

1- يلتزم الباحث بتعديل البحث في ضوء ملحوظات المُحكِّمين، على وفق التقارير المرسلة إليه، خلال مدة أقصاها شهر منذ تاريخ تَسلُّمه ملاحظات المُحكِّمين، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة عليه موافاة المجلة بنسخة معدلة من البحث بصيغة (word).

2- في حال تأخر الباحث عن إجراء التعديلات المطلوبة خلال المدة الزمنية المحددة، ترسل المجلة له خطاب تذكير، ويعطى مهلة أسبوع فإذا لم يقمْ الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة وحان وقت إصدار العدد يُعدّ البحث في حكم المؤجل إلى عدد قادم، بشرط تسليم الباحث لنسخة البحث بعد إجراء التعديلات المطلوبة على وفق تقرير المُحكِّمين.

3- يمكن للباحث أن يطلب من المجلة تمديد مدة إجراء التعديلات، على أن يحدد مدة التمديد المطلوبة، وذلك في حال وجود عذر قهري يمنعه من إجراء التعديلات في الوقت المحدد. وفي هذه الحالة، تدرس هيئة تحرير المجلة طلب الباحث، وتقرر الإجراء المناسب.

ثامنًا: أحكام عامة:

1- لا يُنظر في البحوث التي تخالف شروط النشر في المجلة وضوابطها.

2- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.

3- ترتيب البحوث في المجلة يخضع لاعتبارات فنية.

4- تؤول جميع حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشر جزء منها دون الحصول على موافقة خطيّة من رئيس هيئة تحرير المجلة.

5- تُعبِّر البحوث المقدمة للنشر بالمجلة عن آراء أصحابها فقط؛ فهم المسؤولون عنها أدبيًّا وقانونيًّا، ولا تُعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو الجامعة.

6- يتحمل الباحثون المسؤولية الكاملة عن صحة المعلومات والاستنتاجات الواردة في بحوثهم، ودقتها.

7- يدفع الباحث من غير الهيئة التدريسية بجامعة الريان مقابل النشر في المجلة مبلغًا نقديًّا قدرُه (20,000) عشرون ألف ﷼ يمني، تُودع لدى شركة العمقي للصرافة في حساب رقم: (254038674). ويدفع الباحث من خارج الجمهورية (150) مائة وخمسين دولارًا أمريكيًّا.

8- عند الاعتذار عن عدم النشر لا تعاد الرسوم المذكورة في الفقرة (7) من البند (ثامنًا) المذكور آنفًا.

9- توجّه المراسلات والبحوث باسم رئيس تحرير مجلة الريان للعلوم التطبيقية وعلى عنوان المجلة:

الجمهورية اليمنية – محافظة حضرموت – المكلا – فوة – الإنشاءات، أمام قاعة أ. د. علي هود باعباد للمؤتمرات. هاتف رقم: (009675362940).

وترسل البحوث على البريد الإلكتروني للمجلة:

alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye

OR RJAS@alrayan-university.edu.ye

أو عبر واتساب رقم 00967 -773214617

المحتويات

البحوث باللغة العربية: **الصفحة**

– دور الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية، دراسة لآراء عينة من موظفي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في عدن.

د. خالد خميس بن سريع، د. محمد همام علي بن همام، د. محمد عبدالعزيز ..... 37 – 1

– أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي، دراسة تطبيقية على عينة من شركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي.

د. سالم يسلم لرضي ..... 58 – 39

– أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت "دراسة ميدانية"

أ.د. محسن بن كليب، حنان سيف، مريم بن حاتم، منار الحامدي، مريم محمد، عبدالله أحمد..... 100 – 59

– مدى الخدمات المصرفية الإلكترونية وجودتها في البنوك التقليدية والإسلامية، دراسة تطبيقية في فروع البنوك العاملة في محافظة شبوة.

د. أحمد صالح بن عبدالحق ..... 121 – 101

– دورة حياة المنظمة وعلاقتها بالنفقات الإعلانية، دراسة وصفية على عينة من الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

د. أحمد عبدالله بافضل، سالم عبدالمجيد عمر البيض ..... 144 – 123

– تقييم أداء البنوك الإسلامية في اليمن بواسطة تطبيق نموذج CAMELS (دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة من 2012– 2016)

د. محمد أبوبكر محمد باعباد، غسان سعيد مبارك سبتي ..... 183 – 145

– تعزيز الوعي بالخصوصية الرقمية في عصر الشبكات الاجتماعية، (دراسة ميدانية على طلاب كلية الحاسبات وتقنية المعلومات بجامعة حضرموت).

د. نزيهة محمد علي العيدروس ..... 218 – 185

دور الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية
دراسة لآراء عينة من موظفي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في عدن

The Role of the Internal Control According to the COSO Framework in the Governance of Yemeni Governmental Institutions
A Study of the Perspectives of the Central Organization for Control and Accounting in Aden, Yemen

د. خالد خميس بن سريع
أستاذ مشارك، قسم إدارة الأعمال
جامعة شبوة

د. محمد همام علي بن همام
أستاذ مشارك، قسم إدارة الأعمال
كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن

د. محمد عبدالعزيز العزاني
أستاذ مساعد، قسم إدارة الأعمال
كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على دور الرقابة الداخلية وفق إطار coso في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن، وتم اختيار عينة قصدية ممثلة للمجتمع إذ تم توزيع (65) استبانة، وتم استرجاع (58) استبانة صالحة للتحليل، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وتم تحليل البيانات من خلال استخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، وكانت أهم نتائج الدراسة: أن مستوى توافر الرقابة الداخلية كان عاليًا؛ إذ حصلت جميع أبعاد هذا المحور على مستوى توافر عالٍ كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثرًا ذا دلالة إحصائية بين كل بُعد من أبعاد الرقابة الداخلية وفق إطار coso في حوكمة المؤسسات الحكومية. .

الكلمات المفتاحية:
- الرقابة الداخلية وفق إطار coso
- الحوكمة

ABSTRACT:

The study aimed to identify the role of the internal control according to the COSO framework in the governance of Yemeni governmental institutions from the perspectives of auditors in the Central Organization for Control and Accounting in Aden, Yemen. A purposive sample representing the population was selected, where (65) questionnaires were distributed and (58) valid questionnaires were retrieved for analysis. The descriptive and analytical approach was employed, and the data were analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) to test the study's hypotheses. The most important results of the study revealed that the level of availability of internal control was high, as all dimensions of this domain obtained a high level of availability. The results of the study also indicated that there is a statistically significant impact among all dimensions of the internal control according to the COSO framework in the governance of governmental institutions.

Key Words:
- **Internal Control according to COSO Framework**
- **Governance**

مقدمة:

يُعد موضوع الحوكمة من المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين خلال العقدين الماضيين؛ نتيجة للأزمات الاقتصادية والمالية، والتي أدت إلى إفلاس عدد من المؤسسات وإنهيارها في أنحاء العالم، وكان من أهم أسباب هذه الازمات التي أدت إلى إنهيار هذه المؤسسات انتشار الفساد المالي والإداري، وضعف الأنظمة الرقابية. لذلك ظهرت الحاجة إلى حوكمة المؤسسات من خلال الاعتماد على إجراءات يتم من خلالها وضع المعايير التي ينبغي أن تلتزم بها المؤسسات من أجل الحفاظ على حقوق الأطراف المعنية، وتحقيق المساءلة والرقابة والشفافية بشكل أكثر فاعلية؛ إذ تؤدي الحوكمة الفعالة للشركات إلى ضمان دقة التقارير المالية، كالتقرير عن النتائج المالية، وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية.

وتُعد الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة وعملية ذاتية، وهي من أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في مكافحة الفساد المالي والإداري، ومساعدة المؤسسات في حوكمة أعمالها وتحقيق أهدافها المطلوبة. لذلك أولت المؤسسات الحديثة اهتماماً كبيراً بنظام الرقابة الداخلية، وعملت على إيجاد أنظمة رقابة فعالة تساعدها في مواجهة الأزمات التي يمكن أن تواجهها، وكذا المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامته بتوفير بيئة سليمة وملائمة تضمن تحقيق الأهداف في المؤسسة. ومن أنظمة الرقابة الداخلية الفعالة إطار COSO، والذي يتضمن مجموعة من المعايير التي تعد مقياسًا يمكن على أساسه التوصل إلى حكم تقديري بشان مدى فاعلية الرقابة الداخلية. ويوفر صورة واضحة لمستوى عمل الإدارة من أجل اتخاذ قرارات سليمة تتماشى وتتفق مع النظم والقوانين. وبناءً عليه جاءت هذه الدراسة لإظهار دور الرقابة الداخليه وفق إطار COSO في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

أولاً: مشكلة الدراسة:

تحتاج المؤسسات إلى الرقابة الداخلية لتحقيق ألفاعلية والبقاء في بيئة الأعمال، وتكيفها، ونموها، ولتحقيق أهدافها وزيادة كفاءتها. وتُعد الرقابة الداخلية في المؤسسات الحكومية نظامًا لضبط الأداء وضمانًا لتحقيق الأهداف وتنفيذ القوانين واللوائح والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل والأفراد، وكذا المحافظة على هذا النظام والتأكد من سلامته من خلال توفير بيئة سليمة وملائمة تضمن خدمة كافة أصحاب المصالح والعلاقة بالمؤسسة من مساهمين وموظفين وعملاء وجهات رقابية حكومية، وتقديم التقارير التي تضمن لهم تقييم الأداء ومراقبة اتجاهات النشاط، وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما مستوى توافر الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر

المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن؟

2- ما دور الرقابة الداخليه وفق إطار COSO في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال الآتي:

1- أهمية الرقابة الداخلية وفق إطار COSO للمؤسسات الحكومية اليمنية، إذ إن وضع نظام للرقابة الداخلية وفحصها وتطويرها بالاعتماد على نظام الرقابة الداخلية المتكامل COSO المحدث يؤدي إلى تحقيق أهدافها في مصداقية التقارير، وفي كفاءة العمليات التشغيلية وفاعليتها، والالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة.

2- أن اعتماد تطبيق الرقابة الداخلية وفق إطار COSO يسهم في تعزيز الرقابة الداخلية للمؤسسات الحكومية اليمنية.

3- الاهتمام الكبير الذي حظيت به حوكمة المؤسسات.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- التعرف على مستوى توافر الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

2- بيان دور الرقابة الداخليه وفق إطار COSO في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن. ويمكن تقسيم هذا الهدف إلى الأهداف الفرعية الآتية:

أ. بيان دور البيئة الرقابية في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

ب. بيان دور الأنشطة الرقابية في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

ج. بيان دور تقييم المخاطر في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

د. بيان دور المعلومات والاتصالات في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

هـ. بيان دور الرقابة والمتابعة في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

رابعاً: فرضيات الدراسة:

اعتمادًا على تساؤلات الدراسة، ومن أجل تحقيق أهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الداخلية وفق إطار coso بأبعادها المتمثلة بـ (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، والرقابة والمتابعة) في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

وتنبثق عنها الفرضيات الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبيئة الرقابية في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطة الرقابية في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم المخاطر في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمعلومات والاتصالات في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة والمتابعة في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

خامساً: مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة من الموظفين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المراجعين للمؤسسات الحكومية في عدن – الجمهورية اليمنية، واعتمد الباحثان على أسلوب العينة القصدية على وجه التحديد، وتم توزيع (65) وتم استعادة (58) استبانة صالحة للتحليل.

ساساً: منهج الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة وتحقيقاً لأهدافها، اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي.

سابعاً: أساليب جمع المعلومات:

اعتمد الباحثان في جمع معلومات الدراسة على المصادر الآتية:

1- المصادر الثانوية: و تمثلت في ما هو متوفر من مصادر عربية وأجنبية وبحوث ودراسات محكمة، إضافة إلى الرسائل والأطاريح الجامعية، والكتب وشبكة الإنترنت العالمية والمكتبات الرقمية، ذات الصلة بموضوع الدراسة التي أسهمت في إثراء الجانب النظري للدراسة وبنائه.

2- المصادر الأولية: في هذا الجانب تم الحصول على البيانات من خلال تصميم استمارة استقصاء (استبانة) هدفت إلى جمع المعلومات وقياس أبعاد متغيرات الدراسة.

ثامناً: حدود الدراسة

تكونت حدود الدراسة من الآتي:

1- الحدود الموضوعية: اشتملت الحدود الموضوعية على أبعاد الرقابة الداخلية وفق إطار COSO ممثله بـ (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصالات، والرقابة والمتابعة) ودورها في حوكمه المؤسسات الحكومية.

2- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عدن، الجمهورية اليمنية.

3- **الحدود الزمانية:** كانت في إطار المدة من نوفمبر 2023م حتى أبريل 2024م.

4- **الحدود البشرية:** تمثلت الحدود البشرية في موظفي الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المراجعين للمؤسسات الحكومية اليمنية في عدن، الجمهوريةاليمنية.

تاسعاً: الدراسات السابقة

1-دراسة زويلف، عليان (2021): بعنوان: أثر تطبيق إطار (COSO) للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية العاملة في الأردن:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق إطار COSO للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية العاملة في الأردن. ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت الدراسة الاستبانةكأداة لجمع المعلومات، وعلى الحزمة الإحصائية ببرنامج (SPSS) وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية العاملة في الأردن والبالغ عددها (21) بنكًا، في حين تكونت عينة الدراسة من مدارء الإدارات والدوائر، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق عناصر الرقابة الداخلية مجتمعة وفقاً لإطار COSO في إدارة المخاطر التشغيلية، فضلا عن وجود أثر لكل عنصر من هذه العناصر في إدارة المخاطر.

2-دراسة عبد القادر، ربيع (2019):بعنوان "مدى توافق نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية مع إطار COSO للرقابة الداخلية في بيئة الاعمال الجزائرية".

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى توافق نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية مع إطار COSO للرقابة الداخلية لما له من سمعة في تحسين أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات وزيادة فعاليتها في تحقيق أهدافها وإدارة مخاطرها، وتم الإعتماد على المنهج الوصفي، واعتمدت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية للوحدة العملتية لاتصالات الجزائر بغرداية، فعال جداً ويتوافق بنسبة كبيرة مع مكونات الرقابة الداخلية ومبادئها.

3- دراسة القصير، وشعبان (2019): بعنوان: " مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار COSO، من وجهة نظر المراجعين الداخليين: ليبيا.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار COSO في مجال (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، والمعلومات والاتصال) من خلال استطلاع آراء المراجعين الخارجيين العاملين في مصراتة، ولتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الخارجيين العاملين في مصراتة وهو مكون من فئتين: الفئة الأولى المراجعون الخارجيون العاملون في ديوان المحاسبة فرع مصراته، والفئة الثانية تمثلت في مكاتب المراجعة المرخصة والمزاولة للمهنة، وتوصلت الدراسة إلى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في مجال (البيئة الرقابية الأنشطة الرقابية، المعلومات والاتصال) وذلك من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين في مصراتة.

4- دراسة أحمد (2018) بعنوان: " فحص وتقويم نظام الرقابة الداخلية على وفق إطار (COSO)"، في التعليم الجامعي الأهلي: بحث تطبيقي في كلية شط العرب – الجامعة الأهلية، البصرة، العراق.

هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييمه على وفق إطار COSO في التعليم الجامعي الأهلي كلية شط العرب الجامعة الأهلية في البصرة، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي، وتم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها: إن أنظمة الرقابة الداخلية أصبحت أمام تحديات كبيرة في ظل العولمة وتقنيات المعلومات والتقارير المالية التي تقلل من فجوة توقعات مستخدمي التقارير المالية نتيجة لعدد من التحولات والتغيرات الاقتصادية والتجارية في ظل بيئة الأعمال والتقنيات الحديثة.

5- دراسة Thabit et.al(2017) بعنوان:

The Effectiveness of coso Framework to Evaluate Internal Control System

تقييم فاعلية إطار COSO لتحسين نظام الرقابة الداخلية: كردستان، العراق.

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية إطار COSO لتحسين نظام الرقابة الداخلية في شركات كردستان بالعراق. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك فجوة بين نظام الرقابة الداخلية لهذه الشركات وإطار COSO، ويمكن أن تطبق تلك الشركات هذا الإطار بشرط تحسين نظام الرقابة الداخلية وفق المعايير الدولية.

6- دراسة Bubilek(2017): بعنوان:

Importance of Internal Audit and Internal Control in an organization Case Study

أهمية التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية في المؤسسة، فنلندا

هدفت الدراسة إلى بيان دور التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية وأهميتها في الهيكل التنظيمي في شركة فنلندية، وماهي قوانين التدقيق الداخلي التي تتعامل معها، دراسة حالة لشركة فنلندية، تم جمع البيانات من خلال المقابلات والمصادر الثانوية (مراجعات سنوية، قوائم مالية، موقع الشركة)، ومن أهم النتائج لهذه الدراسة: أنها أظهرت أن الإطار النظري وحالة المؤسسة يعتبران التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية من الأمور المهمة، ويتمثل دور كلا المفهومين في السماح للشركة بتطبيق أهدافها وغاياتها، من خلال عمليات تنظيمية أكثر فعالية، وإدارة المخاطر واتخاذ القرارات.

7- دراسة البواب (2015) بعنوان: " دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO في تحسين أداء المدقق الخارجي":

هدفت الدارسة إلى التعرف على دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة COSO في تحسين أداء المدقق الخارجي، وشمل مجتمع الدارسة المحاسبين القانونيين العاملين في مكاتب التدقيق والشركات العاملة في الأردن، وتم اختيار عينة عشوائية من ذلك المجتمع، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، واعتمدت الدرسة الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وخلصت الدراسة إلى نتائج، من أهمها: أن هناك دورًا لعناصر الرقابة الداخلية في أداء المدقق الخارجي، وهذا يعني أن وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة للشركات يساعد المدقق الخارجي على أداء مهمته.

8- دراسة Fourie and Ackermann (2013):بعنوان:

The Impact of coso Control Components on Internal Control Effectiveness

مدى تأثير مكونات إطار coso في نظام الرقابة الداخلية:جنوب أفريقيا

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير مكونات إطار COSO في نظام الرقابة الداخلية، وشمل مجتمع الدارسة ممارسي التدقيق الداخلي في جنوب أفريقيا، وتم اعتماد الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، وتم اختيار عينة

عشوائية من مجتمع الدراسة تكونت من (31) مفردة من منطقتي كيب الشرقية وكيب الغربية، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى أن تفعيل إطار COSO يؤدي إلى نظام رقابة داخلية فعال.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

1-أنَّ بيئة الدراسة والقطاع الذي طبقت فيه: تم تطبيق الدراسة في قطاع يراه الباحثان مهما للمجتمع وهو الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عدن (الجمهورية اليمنية). وهي حسب علم الباحثين تُعد الأولى ليس في هذا القطاع فحسب بل في الجمهورية اليمنية، والتي ركزت على دور الرقابة الداخلية وفق إطارCOSO في حوكمة المؤسسات الحكومية.

2-أنَّ الهدف الذي سعت الدراسة إلى تحقيقه: هدف رئيس هو معرفة دور الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في حوكمة المؤسسات الحكومية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في عدن الجمهورية اليمنية .

3-أنَّ مجتمع الدراسة والعينة: تكون من الموظفين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة المراجعين للمؤسسات الحكومية اليمنية في عدن، وهو ما لم تبحثه الدراسات السابقة.

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

أولًا: مفهوم الرقابة الداخلية:

تطور مفهوم الرقابة الداخلية تطوراً كبيرًا نتيجة للتطورات الكبيرة في المشروعات الاقتصادية، وازداد الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية لضمان تحقيق الكفاءة وألفاعلية في أنشطة المؤسسات وعملياتها وتحقيق أهدافها.

ومفهوم الرقابة الداخلية هو عملية تنفذها المؤسسة والإدارة والموظفون الآخرون، وهي مصممة لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بتحقيق الأهداف وكفاءة العمليات وفاعليتها للرقابة المالية الداخلية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها والمتطلبات الرقابية، ودعم تقديم الخدمات المستدامة ماليًا، وموثوقية التقارير، والتصرف بمسؤولية تجاه أصحاب المصلح (Ayamga & Bagina, 2019, 4). وقد حظي نظام الرقابة الداخلي باهتمام الكتاب والمختصين، ووضعت له عدد من التعريفات منها:

عرفت لجنة رعاية المؤسسات COSO (Organization Sponsaring of Committee) الرقابة الداخلية تعريفاً واسع النطاق بأنها: عمليات تنفذ من قبل مجلس الإدارة والأفراد الآخرون في المؤسسة، والتي يتم تصميمها لتعطي تأكيدًا معقولًا وليس مطلقًا أو تاماً عن تحقيق المؤسسة لأهداف كفاءة العمليات ومدى الالتزام بالقوانين والأنظمة ومدى الاعتماد على التقارير. (حلمي، 2010، 74)، فالرقابة هي النشاط الإداري الذي يقوم بالتحقق من أن ما نفذ أو تم تنفيذه مطابق لما هو مخطط، وذلك باستخدام معايير تُدعَى

المعايير الرقابية التي تقيم الإنجاز لتحديد الانحرافات الإيجابية أو السلبية والعمل على تصحيحها، وهي عملية مستمرة ليس الغرض منها اكتشاف الانحرافات فقط، وإنما تقتضي أيضاً وضع الحلول المناسبة" (شاهين، 2007، 27).

ومما سبق يرى الباحثان أن نظام الرقابة الداخلية: خطة تنظيمية تتكون من مجموعة من العمليات والإجراءات والمعايير المتبعة في المؤسسات لضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها، والتأكد من تحقيق الأهداف وكفاءة العمليات ودقة البيانات وجودتها وعدالتها لكافة الأطراف ذات المصلحة وذات العلاقة داخلياً وخارجياً.

ثانيًا: مفهوم الرقابة الداخلية وفق إطار COSO:

قبل التطرق إلى مفهوم الرقابة الداخلية وفق إطارcoso يجب أن نعرف ما معنى coso ؟ مصطلح coso هي اختصار لـ (Committee Of Sponsoring Organization of the Tread Way Commission) أي لجنة دعم المؤسسات التابعة لها، وأنشئت عام 1985، برعاية اللجنة الوطنية لإعداد التقارير المالية الاحتيالية في أمريكا . (الوردات ، 2014، 337) وهي لجنة قطاع خاص غير هادفة للربح، تتكون من معهد المحاسبين الإداريين (IMA) ، المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) ، والجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA) ، معهد المدققين الداخليين (IIA) ، ومعهد المدراء الماليين (FEI) . (Hurt L. Robert: 2013: P43)، وقامت عام 1992 بتقديم إطار متكامل لمفهوم الرقابة الداخلية يساعد الإدارة في تقييم الرقابة الداخلية وتعزيزها، ويُعَّد هذا الإطار مرجعًا مقبولًا بشكل واسع لاعتماد المؤسسات عليه عند رسم السياسات، ووضع القوانين، وسن اللوائح المستخدمة في ضبط أنشطة الرقابة (رومني وستينبارت ، 2009 ، 282). (الياس، 2017، 9).

وقد قامت لجنة coso بتحديد المفاهيم المهمة التي ينطوي عليها نظام الرقابة الداخلية وهي: (بدوي، 2011، 29).

1- الرقابة الداخلية هي جزء لا ينفصل من عمليات المؤسسة.
2- الرقابة الداخلية هي نظام تقوم مجموعة من الأفراد بوضعه وتنفيذه.
3- تعطي الرقابة الداخلية تأكيدات معقولة وليست مطلقة.

وقد عرّف إطار(coso) الرقابة الداخلية بأنها " عملية تتأثر بأعضاء مجلس إدارة المؤسسة ، والإدارة ، وغيرهم من المستخدمين ، مصممة لتزويد تأكيد معقول بالنسبة لتحقيق أهداف المؤسسة في المجالات الآتية: (Root,1998: 118) (البواب، 2015 ، 376).

1- كفاءة العمليات التشغيلية وفاعليتها.
2- موثوقية الإبلاغ المالي.

3- الالتزام بالقوانين والتشريعات المطبقة.

ثالثًا: أهمية الرقابة الداخلية:

لقيت الرقابة الداخلية اهتمامًا كبيراً من منظمات الأعمال، إذ بُذلت عدد من الجهود من الجهات التنظيمية لإنشاء أنظمة رقابية داخلية كفؤة، وتكمن أهمية وضع أنظمة للرقابة الداخلية في الحفاظ على استمرارية المؤسسة وفي تحقيق الآتي: (شيخي، شاوشي، 2018: 274)

1- تحقيق أهداف المؤسسة ورسالتها.
2- العمل على هيكلة المؤسسة لتحقيق أهدافها في البقاء والنمو.
3- العمل على الحد من المفاجآت وتقليل الأخطار التي تؤثر في عمل المؤسسة.
4- مساعدة الإدارة في التعامل مع جميع المتغيرات المحيطة بالمؤسسة.
5- وأهم ما تركز عليه هو ضمان الاعتماد على البيانات والتقارير المالية من خلال تقديم تقارير دقيقة.

رابعاً: أهداف الرقابة الداخلية:

تساعد الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف المؤسسة المتعلقة بالأداء وتقديم الخدمات، وتمنع فقدان الموارد ويمكن أن تساعد في ضمان إعداد تقارير مالية موثوقة. ويمكن أن يساعد المؤسسة كذلك في الوصول إلى أين تريد أن تذهب، وتجنب المزالق والمفاجآت على طول الطريق. الإدارة مسؤولة عن جميع أنشطة المؤسسة، وللقيام بذلك يجب أن تضع سياسات وإجراءات (ضوابط داخلية) لتحقيق السلوك المنظم والفعال للمنظمة. ويتضمن ذلك الضوابط الداخلية لضمان ما يأتي: (Chang, et al., 2019, 3)

1-التقيد بسياسات الإدارة المتعلقة بأنشطة المؤسسة.
2-حماية أصول المؤسسة، مثل المخزون والنقود والمعدات ضد السرقة والتلف.
3-منع الاحتيال والخطأ واكتشافه.
4-دقة السجلات المحاسبية واكتمالها.
5-إعداد المعلومات المالية وغيرها من المعلومات الموثوقة في الوقت المناسب.
6-الالتزام بالقوانين واللوائح الملائمة، إذ إن المؤسسات مطالبة ياتباع عدد من القوانين، منها: قانوان الضرئب، التأمين، حماية البيئة ...الخ.(القضاه، 2017، 500).

خامساً: مراحل تطور إطار COSO: (رجب، 2020، 30-34).

مر إطار coso للرقابة الداخلية بثلاث نسخ ابتداءً من أول نسخة سنة 1992 مروراً بالنسخة الثانية سنة 2004 ووصولاً إلى النسخة الحالية الأخيرة سنة 2013 (وهي ماتم اعتمادها في هذه الدراسة)، وفيمايأتي استعراض لهذه المراحل الثلاث:

– الإصدار الأول لإطار الرقابة الداخلية coso :

يركز الإصدار الأول من هذا الإطار على خمسة مكونات أساسية، ويشمل كل منها عدة ضوابط، وهذه المكونات:هي

1- بيئة الرقابة .
2- تقدير المخاطر .
3- أنشطة الرقابة.
4- المعلومات والاتصالات.
5- أنشطة المراقبة .

- **الإصدار الثاني لإطار الرقابة الداخلية coso:**

يختلف هذا الإصدارعن الإصدار الأول بإضافة ثلاثة مكونات جديدة على المكونات السابقة لتصبح ثمانية مكونات، هي:

1- البيئة الداخلية.
2- وضع الأهداف.
3- تحديث الأحداث.
4- تقييم المخاطر .
5- الاستجابة للمخاطر.
6- أنشطة الرقابة.
7- المعلومات والاتصالات .
8- أنشطة المراقبة للرقابة الداخلية والوكالة.

- **الإصدار الثالث لإطار الرقابة الداخلية coso:**

يتكون هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO الإصدار الثالث (الأخير) من خمسة عناصر رئيسة، يتداخل بعضها مع بعض، كإطار متكامل وفعال لوصف نظام الرقابة الداخلية وتحليله، وذلك من أجل توفير تأكيد مناسب على تحقيق أهداف المؤسسة، وهذه العناصر تتكون من:

1. البيئة الرقابية.
2. تقييم المخاطر.
3. الأنشطة الرقابية.
4. المعلومات والاتصالات.
5. الرقابة والمتابعة.

سادساً: أبعاد الرقابة الداخلية وفق coso:

إن أي نظام لا بُدَّ أن تتوافر فيه أبعاد لتشكل قاعدة الانطلاق الأساسية له من أجل الاستمرار في المستقبل المنظور، وتُعد اللجنة الراعية للمؤسسات Committee of Sponsoring Organizations (COSO, 2013) هي الرائدة في مجالات نظام الرقابة الداخلية، ووضعت خمسة أبعاد أساسية لهذا الإطار، وهي كالآتي: (Ujkani & Vokshi, 2019, 328-330) و(السامرائي، 2016، 24-27)

1) البيئة الرقابية:

يقصد ببيئة الرقابة مجموعة من المعايير والسياسات والإجراءات التي تعكس توجهات الإدارة العليا والمديرين وملاك الوحدة الاقتصادية وتمثل الأساس لممارسة الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية، (Arens & Loebbecke, 2000, 292).(الواردات، 2014، 2).

ويرى Hall أن بيئة الرقابة هي الأساس لكل مكونات الرقابة الداخلية الأخرى(Hall,2007,138). وقد أوضح Louwers,et al. بعض مبادئ بيئة الرقابة، منها: الاستقامة والالتزام بالنزاهة والقيم الأخلاقية، مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، فلسفة الإدارة وأسلوبها التشغيلي، الهيكل التنظيمي، الالتزام بالكفاءة، الصلاحيات والمسؤوليات، الموارد البشرية. (Louwers, et al.,2011,166).

2) تقييم المخاطر:

تعرف المخاطر بأنها تحديد المخاطر وتحليلها، التي قد تواجه أهداف المؤسسة، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات، التي تندرج في القوائم المالية ومدى توافق تلك المعلومات مع مبدأ المحاسبة المقبولة، مع محاولة الإدارة المحافظة على مستويات محدودة من المخاطر (Badara, Saidin, 2013،19).

وقد أكدت لجنة coso على وجود نوعين من المخاطر، وهي المخاطر الملازمة، أي المخاطر الموجودة قبل اتخاذ الإدارة أي إجراءات رقابية للحد من هذه المخاطر. والمخاطر المتبقية، وهي المخاطر التي تبقى بعد استخدام الإدارة للإجراءات الرقابية، لذا على الوحدات الاقتصاديه تقدير المخاطر الملازمة، ووضع الإجراءات الرقابية المناسبة لها، ومن ثم تقييم المخاطر المتبقية (رومني وستينبارت،2009،300).

3) الأنشطة الرقابية:

تعرف الأنشطة الرقابية بأنها: " السياسات والإجراءات، التي تضعها المؤسسة وتساعد على ضمان تنفيذ تعليمات الإدارة بصورة صحيحة وفي الوقت المحدد.(Rittenberg & Schwieger, ,2001, 18) .

وقد حددت لجنة coso ومعيار التدقيق (SAS. NO. 94) أنشطة الرقابة بأنها تنصب على خمس فئات من الأنشطة الرقابية الآتية: (Arens, et al., 2012: 318)

1- الفصل الملائم بين المهام.

2- التصريح الملائم للعمليات المالية والأنشطة.

3- الوثائق والسجلات الملائمة.

4- الرقابة المادية على الموجودات.

5- الضبط المستقل للأداء.

4) المعلومات والاتصالات:

يعرف (هلدني، والغبان ، 2010، 11) المعلومات والاتصالات بأنها: "جميع الطرائق المستعملة لتحديد وتجميع وتسجيل العمليات الخاصة بالوحدة الاقتصادية. والخروج بتقرير شامل لتلك العمليات، وهذا يتم عن طريق الاتصال وتبادل المعلومات بين القائمين على إعداد تلك العمليات".

ولتقييم مدى ملاءمة نظام المعلومات للوحدة الاقتصاديه ينبغي الأخذ في الحسبان الأمور الآتية: (Konrath, 2002, 210):

1- الحصول على المعلومات الخارجية والداخلية، وتزويد المديرين بالتقارير الضرورية عن أداء إدارة المؤسسة، والمتعلقة بالأهداف المحددة.

2- توفير المعلومات للأطراف المستفيدة وبتفصيل مناسب وفي الوقت المحدد لتنفيذ مسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية.

3- تطوير نظام المعلومات أو تطويره إذا تطلب ذلك.

4- دعم إدارة الوحدة الاقتصاديه لتطوير نظام المعلومات إذا ثبت ذلك من خلال الالتزام بالمصادر الملائمة.

5) الرقابة والمتابعة:

تعرف الرقابة والمتابعة بأنها: "عملية لتقييم جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، ويشمل أنشطة المراقبة الدورية والدائمة المتمثلة بالأنشطة الإشراقية العادية والتقييمات المنفصلة المتمثلة بالمراجعة الدورية . (Hyde, 2011,11) بهدف تقييم الرقابة الداخلية، وتشمل الرقابة الداخلية الفحص الدوري جودة الرقابة من طرف الإدارة للتعرف على مدى تحقيق أهدافها بمطابقة نتائج الأعمال بالأهداف الموضوعة، ولتصحيح المسار عند الضرورة وفق إجراءات ضرورية لعمل التعديلات اللازمة، إذن ترتبط أنشطة المراقبة بالتقدير المستمر أو التقدير الدوري لجودة أداء الرقابة الداخلية، تقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها، وتحديد إمكانية تفعيلها بما يتلاءم مع التغييرات في الظروف المحيطة.(جمعة،2017، 26)،

إن فاعلية الرقابة تتضمن: (Messier, et al.,2010,195)

1- تحديد معيار أساسي لفاعلية الرقابة.

2- تصميم وتنفيذ إجراءات متابعة تستند إلى أهمية مخاطر الأعمال المتعلقة بأهداف الوحدة الاقتصاديه

3- تقييم التقارير وإعدادها عن النتائج، بما في ذلك متابعة الإجراءات التصحيحية.

وهناك صورتان للمتابعة يمكن التمييز بينهما هما: (Vaassen, et al.,2009,36)

1- الأنشطة المستمرة .

2- التقييمات المنفصلة في لحظة زمنية معينة.

مما سبق يمكن القول إن إطار coso للرقابة الداخلية يعد إطاراً فعالاً في تحقيق أهداف المؤسسات، وذلك من خلال تحقيق وتحسين الكفاءة التشغيلية وألفاعلية والأداء والاستغلال الأمثل للموارد وتوثيق جميع العمليات التشغيلية بتقارير ترفع للإدارة العليا، وتشجيع المؤسسة على الالتزام بالقوانين والأنظمة الموضوعة.

سابعاً: مفهوم حوكمة الشركات:

لايوجد تعريف موحد لحوكمة الشركات، لذلك تعددت معاني الترجمة لمصطلح corporate "governance"، ويرى بعض الباحثين أن أقرب ترجمة لهذا المصطلح هو حوكمة الشركات أو حاكمية الشركات. وهذا اللفظ قُدم من قبل البنك الدولي وصندوق النقد. " وهو ما تم ترجمته للعربية واتفق على تعريفه بالإدارة الرشيدة أو بالإدارة الحكيمة، أو الإجراءات الحاكمة، سواء الشركات تحديدًا أو الاقتصاد بصورة عامة، واستقر مجمع اللغة العربية في مصر على لفظة "حوكمة ". ويمكن القول إن الحوكمة "هي الطريقة التي تستخدم بها السلطة لإدارة أصول وموارد الشركة بهدف تحقيق مصالح المساهمين والأطراف الأخرى ذات العلاقة بالشركة". (عبدالملك، 2015، 3)، ويمكن عرض بعض تعريفات الحوكمة كما الآتي:

عرفت مؤسسة التمويل الدولية الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ". (حساني، وحمزة، 2012، 5)، حوكمة الشركات تعني الإطار العام الذي يجمع قواعد وعلاقات ونظم ومعايير وعمليات تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات.(سليمان، 2008، 18)،أما مجمع المدققين الداخليين الأمريكي فقد عرفها بأنها "عمليات تتم من خلال إجراءات تستخدم بواسطة ممثلي أصحاب المصالح بتوفير إشراف على المخاطر وإدارتها بواسطة الإدارة ومراقبة مخاطر المؤسسة والتأكيد على كفاية الضوابط الرقابية لتجنب هذه المخاطر، مما يؤدي إلى المساهمة المباشرة في انجاز أهداف وخطط قيمة للمؤسسة مع الأخذ بالاعتبار أن أداء أنشطة الحوكمة تكون مسؤولية أصحاب المصالح في المؤسسة.(حماد ، 2005 ، 149).

ثامناً: أهمية حوكمة الشركات:

يمكن تحديد أهمية حوكمة الشركات في الآتي: (الخضيري، 2005، 57)

1- محاربة الفساد الداخلي في الشركات.

2- تحقيق النزاهة والحيادية والاستقلالية وضمانها لمنتسبي الشركات كافة من مجلس الإدارة إلى أدنى عامل فيها.

3- تحقيق السلامة والصحة.

4- تحقيق الاستقامة ومنع الإنحراف.

5- تقليل الأخطار والقصور.

6- تحقيق فاعلية المحاسبة الداخلية.

7- تحقيق فاعلية المراجعة الداخلية.

تاسعاً: أهداف حوكمة الشركات:

تعمل الحوكمة على تحقيق عدد من الأهداف، أهمها ما يأتي: (الخضيري، 2005، 21)

1- تحسين الصورة الذهنية للشركات.

2- تحسين عملية صنع لقرار.

3- تحسين مصداقية الشركات.

4- إدخال الاعتبارات الأخلاقية.

5- تحسين درجة الوضوح والشفافية.

6- تحسين قدرة الشركات على تحقيق أهدافها.(عبدالفتاح، 2013، 10)

7- محاربة الفساد وتحقيق الاستقرار للقطاعات المالية.(كافي، 2013، 222)

عاشراً: خصائص حوكمة الشركات:

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى الخصائص الآتية: (بلعادي، وجاوحدو 2010 ، 4)

1. الإنضباط: أي اتباع السلوك الأخلاقي المناسب والصحيح.

2. الشفافية:أي تقديم صورة حقيقية لكل مايحدث.

3. الاستقلالية: أي لا يوجد تأثير وضغوطات غير لازمة للعمل.

4. المساءلة:أي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

5. المسؤولية: أي وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذوي المصلحة في المؤسسة.

6. العدالة: أي يجب احترام حقوق مختلف المجموعات أصحاب المصلحة في المؤسسة.

7. المسؤولية الإجتماعية: أي النظر إلى المؤسسة كمواطن جيد.

أحد عشر: مقومات فاعلية قواعد حوكمة الشركات:

يحتاج كل نظام إلى ركائز قاعدية يقوم عليها، ونظام الحوكمة يقوم أيضًا على مجموعة من الركائز التي تكفل للمؤسسة تحقيق أهدافها، باعتبارها شخصية معنوية مستقلة تسعى للمنافسة؟، وهذه المقومات هي: (أبو حمام ، 2009، 38)

1. وجود قوانين وتشريعات تعنى بحقوق المساهمين، كتحقيق التصويت وانتخاب مجلس الإدارة والمدقق الخارجي، وتعنى كذلك بتنظيم مجلس الإدارة ببيان صفاته من حيث التأكيد على استقلاليته، وبيان مهامه ومسؤولياته، وكذلك بيان مسؤوليات الإدارة التنفيذية وحقوق أصحاب المصالح وواجباتهم.
2. وجود لجنة تدقيق داخل المؤسسة، ويتمتع أعضاؤها بالاستقلالية ومؤهلات عالية وخبرة جيدة.
3. وجود عمليات حوكمة فعالة داخل المؤسسة تعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين.
4. وجود أنظمة إدارية داخلية على درجة عالية من الكفاءة والفعالية، مثل نظام شؤون الموظفين، حيث يعمل نظام الإفصاح على توفير المعلومات والإفصاح اللازمة لأصحاب المصالح.
5. تحديد صلاحيات كل عضو ومسؤولياته في المؤسسة، وإجراء المراجعة الدائمة وتعديلها إذا اقتضى الأمر ذلك، ما يسهل على جميع المتعاملين داخل المؤسسة معرفة حدود عملهم وما هو المطلوب منهم، من أجل خدمة المؤسسة وتحقيق أهدافها.

اثنا عشر: مبادئ حوكمة الشركات:

يمكن تحديد مبادئ حوكمة الشركات كما وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي في: (عبدالملك،2015، 24-28).

1- توافر الأسس اللازمة لفعالية إطار حوكمة الشركات:

يجب أن يعمل هيكل حوكمة الشركات على رفع مستوى الشفافية وكفاءة الأسواق، وأن يتوافق مع دور القانون، ويحدد بوضوح تقسيم الأوليات بين الهيئات المختلفة المسؤولة عن الإشراف والرقابة والالتزام بتطبيق القانون.

2- حفظ حقوق جميع المساهمين:

تختلف أهدافهم والآفاق الزمنية بما أن كيان المؤسسة يتكون من مجموعة من الأفراد والمساهمين الذين تتفاوت اهتماماتهم فضلًا عن تفاوت قدرات استثماراتهم، بالإضافة إلى أن المؤسسة ينبغي أن تملك القدرة على اتخاذ القرارات الخاصة بالنشاط على نحو يتسم بالسرعة.

3- المعاملة المتكافئة للمساهمين:

يجب أن يكفل إطار أساليب ممارسة سلطات الإدارة في الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمون الأجانب، كما ينبغي أن تتاح للمساهمين كافة فرصة الحصول على تفويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم.

4 – دور أصحاب المصالح في أساليب حكومة الشركات:

يجب أن ينطوي إطار ممارسة حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يراها القانون وأن يعمل أيضًا على تشجيع التعاون بين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل، وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سلمية.

5 – الإفصاح والشفافية:

ينبغي أن يكفل إطار حوكمة الشركات تحقيق الإفصاح الدقيق وفي الوقت الملائم بشأن المسائل المتصلة بتأسيس المؤسسة كافة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة. إذ تعد نظم الإفصاح القوية بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة الشركات المستندة إلى قوة السوق، وهي أيضًا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية. يجب الإشارة هنا أنه ليس المطلوب من الشركات الإفصاح عن المعلومات التي قد تضر بمركزها السوقي التنافسي، ولكن هناك حد أدنى من المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها.

6– مسؤوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات. كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المؤسسة والمساهمين.

المبحث الثالث

الإطار العملي للدراسة

أولاً: اختبار الصدق والثبات:

1– اختبار الصدق الظاهري:

تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبيان في صورته المبدئية بعرضه على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص، وأُجريت عليه التعديلات التي اتفق عليها (80%) من المحكّمين وجاءت هذه التعديلات في صياغة بعض العبارات لتزداد وضوحاً.

2– اختبار الثبات:

تم استعمال معامل ألفا كرونباخ ومعامل سبيرمان – براون للتجزئة النصفية لغرض اختبار ثبات أداة الدراسة، وكانت النتائج كما هي موضح في الجدول (1):

جدول رقم (1) معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ وسيبرمان– براون للتجزئة النصفية

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ Alphα Cronbαch	معامل سبيرمان – براون للتجزئة النصفية
الرقابة الداخلية وفق إطار COSO	35	0.976	0.916
الحوكمة المؤسسية	10	0.962	0.973
إجمالي الأداة	45	0.983	0.974

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

يتضح من الجدول (1) أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ كانت مرتفعة إذ بلغت قيمتها لأداة الدراسة ككل (0.983)، وبلغت قيمتها لمحور الرقابة الداخلية وفق إطار coso (0.976) و (0.962) لمحور الحوكمة المؤسسية، مما يدل على أن محاور الأداة تمتعت بسمة الثبات وبدرجة عالية، وبلغت قيم معاملات الثبات باستخدام معامل سبيرمان – براون للتجزئة النصفية لأداة الدراسة ككل (0.974)، وفي محور الرقابة الداخلية وفق إطار coso (0.916) و(0.973) لمحور الحوكمة المؤسسية، وهي معاملات قوية جدًا يجعل الأداة تتمتع بالثبات في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، وبذلك تكون الاستبانة أداة مناسبة لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة.

ثانياً: وصف خصائص عينة الدراسة ومتغيراتها:

1– وصف خصائص عينة الدراسة:

ركزت الدراسة على استقصاء آراء العاملين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والمراجعين للمؤسسات الحكومية في عدن الجمهورية اليمنية، ويبين الجدول رقم (2) التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة الدراسة حسب البيانات الشخصية والوظيفية المتمثلة بالتالي: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وعدد سنوات الخدمة، والمستوى الوظيفي).

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة

الصفة		التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	35	60.3
	أنثى	23	39.7
العمر	أقل من 30 سنة	4	6.9
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	15	25.9
	40 سنة فأكثر	39	67.2
المؤهل العلمي	دبلوم عالي	23	39.7
	بكالوريوس	29	50.0
	ماجستير	4	6.9
	دكتوراه	2	3.4

الوظيفة الحالية	مدير عام	2	3.4
	مدير إدارة	13	22.4
	رئيس قسم	11	19.0
	مسؤول وحدة	7	12.1
	مراجع	13	22.4
	موظف	12	20.7
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	2	3.4
	من 5 إلى أقل من 15 سنة	8	13.8
	15 سنة فأكثر	48	82.8
الإجمالي		58	100.0

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية

يتبين من الجدول (2) أن (60.3%) هم من الذكور في حين أن (39.7%) هم من الإناث، وكان (67.2%) من أفراد عينة الدراسة تبلغ أعمارهم 40 سنة فأكثر، فيما كان (25.9%) تتراوح أعمارهم بين (30 – 40) سنة، و كان ما نسبتهم (6.9%) تقل أعمارهم عن 30 سنة، وعلى مستوى المؤهل العلمي نجد أن (50.0%) لديهم مؤهل بكالوريوس، ثم (39.7%) لديهم مؤهل علمي دبلوم عالي، و (6.9%) لديهم مؤهل ماجستير، ونسبة (3.4%) النسبة لديهم مؤهل دكتوراه، وعلى مستوى الوظيفة الحالية كان (22.4%) مدير إدارة والنسبة ونفسها لوظيفة مراجع، و (20.7%) موظفين، و(19.0%) رؤساء أقسام، و (12.1%) مسؤول وحدة، ونسبة (3.4%) مدير عام، وعلى مستوى مدة الخدمة نجد أن (82.8%) تزيد مدة خدمتهم عن 15 سنة، فيما كان (13.8%) لمن تتراوح مدة خدمتهم بين (5-15 سنة)، و(3.4%) لمن تقل مدة خدمتهم عن 5 سنوات، وهذا يعني أن عينة الدراسة تمتلك طاقات بشرية شابة ونشطة مع الاحتفاظ بذوي الخبرات والتجارب العملية وارتفاع مستوى تأهيلهم العلمي، ومن مستويات وظيفية مختلفة، مما ينعكس إيجاباً على مصداقية الإجابة عن الاستبيان.

2– تحليل متغيرات الدراسة:

أ– التحليل الوصفي لأبعاد متغير الرقابة الداخلية وفق إطار coso:

كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (3)

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (T) لأبعاد وفقرات محور الرقابة الداخلية وفق إطار coso

	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	الرتبة	مستوى التوافر
البُعد الأول: بُعد البيئة الرقابية:								
1	تهتم الإدارة العليا بالتقارير الصادرة عن لجان التدقيق الداخلي	3.62	1.25	72.4	3.8	0.00	3	عالٍ
2	تهتم الإدارة بإجراء مراجعة دورية لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة	3.12	1.48	62.4	0.6	0.54	7	متوسط
3	تقوم الإدارة بإرساء مبدأ اعتبار الرقابة من مسؤوليات الأفراد العاملين فيها كافة.	3.64	1.20	72.8	4.1	0.00	2	عالٍ
4	تقوم الإدارة بإطلاع الموظفين كافة على أدوارهم في إطار عمليات الرقابة الداخلية بطريقة واضحة ومكتوبة	3.28	1.44	65.6	1.5	0.15	5	متوسط
5	لدى الإدارة قواعد مكتوبة تحدد واجبات الأقسام والموظفين العاملين فيها ومسؤولياتهم .	3.97	1.24	79.4	5.9	0.00	1	عالٍ
6	أنظمة الرواتب والحوافز في المؤسسة مبنية على أساس الكفاءة	3.38	1.27	67.6	2.3	0.03	4	متوسط
7	يتم استشارة لجان التدقيق في المؤسسة عند إجراء أي تعديل على الهيكل التنظيمي	3.16	0.97	63.2	1.2	0.23	6	متوسط
	المتوسط العام لبُعد البيئة الرقابية	**3.45**	**1.16**	**69.0**	**3.0**	**0.00**	**5**	**عالٍ**
البُعد الثاني: بُعد الأنشطة الرقابية:								
1	تسهم التقارير الدورية المقدمة للإدارة في نجاح إجراءات الرقابة	4.24	0.94	84.8	10.0	0.00	2	عالٍ جدًا
2	تسهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة	4.48	0.88	89.6	12.8	0.00	1	عالٍ جدًا
3	تحرص الإدارة على تطبيق مبدأ فصل المهام	3.81	0.69	76.2	9.0	0.00	4	عالٍ
4	تستخدم الإدارة التقارير الإدارية والمالية المكتوبة كأداة رقابية	3.71	0.92	74.2	5.9	0.00	5	عالٍ
5	تتضمن التقارير الرقابية مقارنات دورية بين نتائج القدرات المختلفة	3.31	0.94	66.2	2.5	0.02	7	متوسط
6	تشتمل التقارير الرقابية المؤسسة توصيات ومقترحات للتصحيح.	3.86	1.02	77.2	6.5	0.00	3	عالٍ
7	تهتم الإدارة بمعالجة الشكاوى بموضوعية ونزاهة	3.36	1.02	67.2	2.7	0.01	6	متوسط
	المتوسط العام لبُعد الأنشطة الرقابية	**3.83**	**0.66**	**76.6**	**9.6**	**0.00**	**1**	**عالٍ**
البُعد الثالث: بُعد تقييم المخاطر:								
1	تصنف إدارة المخاطر كافة من ناحية مستويات تأثيرها على العمل	3.57	1.06	71.4	4.1	0.00	5	عالٍ
2	تقيم بشكل مستمر من قبل قسم التدقيق الداخلي	2.88	0.62	57.6	-1.5	0.15	7	متوسط

3	تحدد إدارة المخاطر المخاطر كافة التي يمكن السيطرة عليها والتي لا يمكن السيطرة عليها .	3.47	1.05	69.4	3.4	0.00	6	عالٍ
4	تقوم إدارة المخاطر بتحديد آليات لتقييم المخاطر كافة التي من الممكن أن تتعرض لها	3.83	0.82	76.6	7.7	0.00	2	عالٍ
5	تأخذ إدارة المخاطر بنظر الاعتبار مبدأ التكلفة والمنفعة عند تقييم المخاطر	3.66	0.97	73.2	5.2	0.00	3	عالٍ
6	تضع الإدارة إجراءات سريعة لمواجهة الأخطاء	3.64	1.12	72.8	4.3	0.00	4	عالٍ
7	يسهم قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة بتحديد مستوى المخاطر المقبول	3.91	0.78	78.2	8.9	0.00	1	عالٍ
	المتوسط العام لبُعد تقييم المخاطر	3.56	0.75	71.2	5.7	0.00	4	عالٍ
البُعد الرابع: بُعد المعلومات والاتصالات:								
1	إنجاز الأعمال في الإدارة مستند إلى نظام تعليمات مكتوب وواضح	3.81	0.91	76.2	6.8	0.00	3	عالٍ
2	النظام المالي المستخدم في المؤسسة محكم ودقيق	4.17	0.70	83.4	12.7	0.00	1	عالٍ
3	لدى الإدارة قنوات اتصال فعالة تضمن فهم الموظفين كافة للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية	3.67	0.96	73.4	5.3	0.00	5	عالٍ
4	تحقق الإدارة نجاحات في تأكيد المسؤوليات من خلال نظام اتصال فعال وضوح الصلاحيات	3.57	0.98	71.4	4.4	0.00	7	عالٍ
5	لدى الإدارة نظام معلومات مالي يسهم في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	3.81	0.91	76.2	6.8	0.00	4	عالٍ
6	نظام المعلومات المالي والتشغيلي أمن من الاختراقات	3.66	1.05	73.2	4.7	0.00	6	عالٍ
7	وعي مستخدمي نظام المعلومات يسهم في تحسين الإجراءات الرقابية الداخلية	3.90	0.97	78.0	7.1	0.00	2	عالٍ
	المتوسط العام لبُعد المعلومات والاتصالات	3.80	0.81	76.0	7.5	0.00	2	عالٍ
البُعد الخامس: بُعد الرقابة والمتابعة:								
1	يتم التعامل مع نشاطات الرقابة الداخلية كجزء من الواجبات اليومية	3.90	0.87	78.0	7.8	0.00	3	عالٍ
2	تساهم استقلالية المدقق الداخلي في تحسين إجراءات الرقابة الداخلية	4.00	1.01	80.0	7.6	0.00	2	عالٍ
3	تؤخذ نتائج تقارير الرقابة والأداء بعين الاعتبار عند إجراء التنقلات بين العاملين	4.07	0.88	81.4	9.3	0.00	1	عالٍ
4	يتمتع العاملين في مجال الرقابة بكامل الصلاحية للوصول إلى كافة السجلات والوثائق	3.47	0.96	69.4	3.7	0.00	6	عالٍ
5	يتمتع العاملين في قسم الرقابة والتدقيق بالتأهيل العلمي والخبرة.	3.62	1.25	72.4	3.8	0.00	4	عالٍ
6	يتمتع العاملين في قسم الرقابة والتدقيق بالاستقلالية	3.10	0.85	62.0	0.9	0.36	7	متوسط

7	تستخدم نتائج تقارير الرقابة والأداء في معالجة القصور وتطوير العمل	3.53	1.33	70.6	3.1	0.00	5	عالٍ
	المتوسط العام لبُعد الرقابة والمتابعة	3.67	0.82	73.4	6.2	0.00	3	عالٍ
	المتوسط العام لمتغير الرقابة الداخلية وفق إطار coso	3.66	0.76	73.2	6.6	0.00		عالٍ

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ن=58 مستوى الدلالة (P ≤0.05)

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن متغير الرقابة الداخلية وفق إطار coso بلغ (3.66)، ويعني أنّ درجة توافُر فقرات وابعاد متغير الرقابة الداخلية وفق إطار coso مجتمعةً معاً تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية"؛ إذ تنتمي إلى فئة المقياس (3.40 - 4.20)، وتُشير قيمة الانحراف المعياري البالغ (0.76) إلى تقارُب الآراء وتجانسها في المحور، بوزن نسبي عالٍ بلغ (73.2%)، وبلغت نتيجة اختبار (T) (6.6) بمستوى معنوية (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن متوسط درجة الاستجابة للرقابة الداخلية وفق إطار COSO تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة (3)، وعلى مستوى أبعاد الرقابة الداخلية وفق إطار coso نورد ترتيب الأبعاد حسب متوسطاتها الحسابية كمايأتي:

- في المرتبة الأولى جاء بُعد الأنشطة الرقابية بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.83)، وانحراف معياري (0.66)، وبوزن نسبي (76.6%)، وبلغت قيمة اختبار t (9.6) وهي موجبة، وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة عالية من أفراد العينة على هذا البُعد، وعلى مستوى الفقرات تراوحت متوسطاتها بين (3.31-4.48)، إذ كانت الفقرة الثانية التي نصها (تسهم عملية توزيع الصلاحيات على المستويات الإدارية المختلفة في تحسين إجراءات الرقابة) أعلاها توافراً بوسط حسابي عالٍ جداً (4.48)، وانحراف معياري (0.88)، وبوزن نسبي (89.6%)، وبلغت قيمة اختبار T (12.8) وهي موجبة، وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ويعني أن هناك موافقة عالية جداً على الفقرة، وكانت الفقرة الخامسة التي نصها (تتضمن التقارير الرقابية مقارنات دورية بين نتائج القدرات المختلفة) أدناها توافراً بوسط حسابي متوسط (3.31)، وانحراف معياري (0.94)، وبوزن نسبي متوسط بلغ (66.2%)، وبلغت قيمة اختبار T (2.5) وهي موجبة بمستوى معنوية (0.02) وهي أصغر من (0.05)، ويعني أن هناك موافقة على هذه الفقرة.
- في المرتبة الثانية جاء بُعد المعلومات والاتصالات بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.80)، بانحراف معياري (0.81)، وبوزن نسبي (76.0%)، وبلغت قيمة اختبار t (7.5) وهي موجبة، وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة عالية من افراد العينة على هذا البُعد، وعلى مستوى الفقرات تراوحت متوسطاتها بين (3.57-4.17)، إذ كانت الفقرة الثانية التي نصها (النظام المالي المستخدم في المؤسسة محكم ودقيق) أعلاها توافراً بوسط حسابي عالٍ بلغ (4.17)، وانحراف معياري

(0.70)، وبوزن نسبي (83.4%)، وبلغت قيمة اختبار T (12.7) وهي موجبة، وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ويعني أن هناك موافقة عالية على الفقرة، وكانت الفقرة الرابعة التي نصها (تحقق الإدارة نجاحات في تأكيد المسؤوليات من خلال نظام اتصال فعال وضوح الصلاحيات) أدناها توافراً بوسط حسابي عالٍ (3.57)، وانحراف معياري (0.98)، وبوزن نسبي عالٍ بلغ (71.4%)، وبلغت قيمة اختبار T (4.4) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ويعني أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة.

- في المرتبة الثالثة جاء بُعد الرقابة و المتابعة (حسب الجدول رقم 3) بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.67)، بانحراف معياري (0.82)، وبوزن نسبي (73.4%)، وبلغت قيمة اختبار t (6.2) وهي موجبة، وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة عالية من أفراد العينة على هذا البُعد، وعلى مستوى الفقرات تراوحت متوسطاتها بين (3.10-4.07)، إذ كانت الفقرة الثالثة التي نصها (تؤخذ نتائج تقارير الرقابة والأداء بعين الاعتبار عند إجراء التنقلات بين العاملين) أعلاها توافراً بوسط حسابي عالٍ بلغ (4.07)، وانحراف معياري (0.88)، وبوزن نسبي (81.4%)، وبلغت قيمة اختبار T (9.3) وهي موجبة، وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ويعني أن هناك موافقة عالية على الفقرة، وكانت الفقرة السادسة التي نصها (يتمتع العاملين في قسم الرقابة والتدقيق بالاستقلالية) أدناها توافراً بوسط حسابي متوسط (3.10)، وانحراف معياري (0.85)، وبوزن نسبي متوسط بلغ (62.0%)، وبلغت قيمة اختبار T (0.9) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.36) وهي أكبر من (0.05)، ويعني أن أراء عينة الدراسة محايدة تجاه هذه الفقرة.

- في المرتبة الرابعة جاء بُعد تقييم المخاطر بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.56)، بانحراف معياري (0.75)، وبوزن نسبي (71.2%)، وبلغت قيمة اختبار t (5.7) وهي موجبة، وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة عالية من أفراد العينة على هذا البُعد، وعلى مستوى الفقرات تراوحت متوسطاتها بين (2.88-3.91)، إذ كانت الفقرة السابعة التي نصها (يسهم قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة بتحديد مستوى المخاطر المقبول) أعلاها توافراً بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.91)، وانحراف معياري (0.78)، وبوزن نسبي (78.2%)، وبلغت قيمة اختبار T (8.9) وهي موجبة، وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ويعني أن هناك موافقة عالية على الفقرة، وكانت الفقرة الثانية التي نصها (تقيم بشكل مستمر من قبل قسم التدقيق الداخلي) أدناها توافراً بوسط حسابي متوسط

(2.88)، وانحراف معياري (0.62)، وبوزن نسبي متوسط بلغ (57.6%)، وبلغت قيمة اختبار T (1.5-) وهي سالبة وكان مستوى المعنوية لها (0.15) وهي أكبر من (0.05)، ويعني أن أراء عينة الدراسة محايدة تجاه هذه الفقرة.

- في المرتبة الخامسة جاء بُعد البيئة الرقابية بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.45)، بانحراف معياري (1.16)، وبوزن نسبي (69.0%)، وبلغت قيمة اختبار t (3.0) وهي موجبة، وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة عالية من أفراد العينة على هذا البُعد، وعلى مستوى الفقرات تراوحت متوسطاتها بين (3.12-3.97)، إذ كانت الفقرة الخامسة التي نصها (لدى الإدارة قواعد مكتوبة تحدد واجبات ومسؤوليات الأقسام والموظفين العاملين فيها) أعلاها توافراً بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.97)، وانحراف معياري (1.24)، وبوزن نسبي (79.4%)، وبلغت قيمة اختبار T (5.9) وهي موجبة، وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ويعني أن هناك موافقة عالية على الفقرة، وكانت الفقرة الثانية التي نصها (تهتم الإدارة بإجراء مراجعة دورية لاستراتيجيات العمل والسياسات العامة) أدناها توافراً بوسط حسابي متوسط (3.12)، وانحراف معياري (1.48)، وبوزن نسبي متوسط بلغ (62.4%)، وبلغت قيمة اختبار T (0.6) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.54) وهي أكبر من (0.05)، ويعني أن أراء عينة الدراسة محايدة تجاه هذه الفقرة.

ب- التحليل الوصفي لمتغير الحوكمة المؤسسية:

وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4)

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية واختبار T لفقرات محور الحوكمة المؤسسية

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة (P.value)	الرتبة	مستوى التوافر
1	تعمل المؤسسات على وجود لائحة تتميز بالمرونة الكافية وتتوافق مع احتياجات العملاء.	3.55	1.27	71.0	3.3	0.00	2	عالٍ
2	تعمل المؤسسات في أسواق تخلق حوافز للمشاركين فيها.	2.90	0.48	58.0	-1.6	0.11	9	متوسط
3	للمؤسسات سياسات تشجع على قيام نشاط سوق حر يتميز بالشفافية والفعالية.	2.64	0.61	52.8	-4.5	0.00	10	متوسط
4	المتطلبات القانونية والتنظيمية لإطار الحوكمة	3.17	0.82	63.4	1.6	0.12	6	متوسط

	بالمؤسسات في إطار نطاق اختصاص تشريعي.							
5	المتطلبات القانونية والتنظيمية لإطار الحوكمة متوافقة مع أحكام القانون	3.55	0.75	71.0	5.6	0.00	1	عالٍ
6	المتطلبات القانونية والتنظيمية لإطار الحوكمة ذات شفافية وقابلة للتنفيذ	3.22	0.73	64.4	2.4	0.02	5	متوسط
7	لدى الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية بالمؤسسات السلطة والنزاهة والموارد اللازمة للقيام بواجباتها.	3.05	0.96	61.0	0.4	0.68	8	متوسط
8	تصدر الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية التابعة للمؤسسة أحكامها وقراراتها في الوقت المناسب.	3.14	0.91	62.8	1.2	0.25	7	متوسط
9	تقوم المؤسسة بتوزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات بشكل واضح مع ضمان خدمة المصلحة العامة.	3.29	0.84	65.8	2.7	0.01	4	متوسط
10	تتميز القرارات التي تصدرها الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية للمصرف بالشفافية.	3.38	0.86	67.6	3.4	0.00	3	متوسط
المتوسط العام لفقرات محور الحوكمة المؤسسية		3.19	0.73	63.8	2.0	0.04		متوسط

المصدر: التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة الميدانية ن=58 مستوى الدلالة ($P \leq 0.05$)

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات متغير الحوكمة المؤسسية بلغ (3.19)، وهذا يعني أنّ توافُر فقرات متغير الحوكمة المؤسسية مجتمعةً معاً تقع عند المستوى "متوافر بدرجة متوسطة"، إذ تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (2.60-3.40) ويُشير إلى توافر متوسط للحوكمة المؤسسية في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الجمهورية اليمنية، بانحراف معياري (0.73) يشير إلى تقارُب الآراء وتجانسها في المحور، بوزن نسبي متوسط بلغ (63.8%)، ويعني أن (63.8%) من إجمالي عينة الدراسة يرون أن الحوكمة المؤسسية متوافرة في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الجمهورية اليمنية، وهو ما أكدته نتيجة اختبار (T)، إذ بلغت قيمتها (2.0) بمستوى المعنوية (0.04) وهي أصغر من (0.05)، وهذا يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للحوكمة المؤسسية تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3)، وعلى مستوى الفقرات نجد أن متوسط درجات التوافُر للفقرات العشر تراوحت بين (2.64– 3.55)، إذ كانت الفقرة الخامسة التي نصها (المتطلبات القانونية والتنظيمية للحوكمة متوافقة مع أحكام القانون) أعلاها توافرًا بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.55) (و الفقرة الأولى أيضاً)، وانحراف معياري (0.75)، وبوزن نسبي عالٍ بلغ (71.0%)، وبلغت قيمة اختبار T (5.6) وهي موجبة، وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ويعني أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة، وكانت الفقرة الثالثة (للمؤسسات سياسات تشجع على قيام نشاط سوق حر يتميز بالشفافية والفعالية) أدناها توافراً بوسط

حسابي متوسط بلغ (2.64)، وانحراف معياري (0.61)، وبوزن نسبي (52.8%)، وبلغت قيمة اختبار T (-4.5) وهي سالبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ويعني أن عينة الدراسة ترفض محتواها، أي أن عينة الدراسة ترى أن المؤسسات ليس لها سياسات تشجع على قيام نشاط سوق حر يتميز بالشفافية والفعالية.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الداخلية وفق إطار coso بأبعادها المتمثلة بـ (البيئة الرقابية، والأنشطة الرقابية، وتقييم المخاطر، والمعلومات والاتصالات، والرقابة والمتابعة) في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

ولاختبار الفرضية الرئيسة تم اختبار الفرضيات المنبثقة منها كما يأتي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبيئة الرقابية في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (5):

جدول رقم (5) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر البيئة الرقابية في الحوكمة المؤسسية

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
البيئة الرقابية	ثابت الانحدار α	1.209	0.907	0.823	9.359	0.00	260.7	0.00
	معامل الانحدار β	0.574			16.147	0.00		
$y = 1.209 + 0.574x$								

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (5) وجود دور إيجابي وذات دلالة معنوية، للمتغير المستقل المتمثل: بُعد البيئة الرقابية في المتغير التابع والمتمثل: بالحوكمة المؤسسية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.574)، أي: إنه كلما زادت البيئة الرقابية في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة – الجمهورية اليمنية – عدن بمقدار وحدة قياس واحدة أدى ذلك إلى زيادة في الحوكمة المؤسسية بمقدار (0.574) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.907) وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي، أي: إنه كلما زادت البيئة الرقابية أدى ذلك إلى زيادة عالية للحوكمة المؤسسية والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل

الارتباط – ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار(T)، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار السابق والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.823) مما يشير إلى أن (82.3%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الحوكمة المؤسسية تعود إلى البيئة الرقابية وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، في حين أن (17.7%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الحوكمة المؤسسية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وتبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية حسب اختبار(F) الذي بلغت قيمته (260.7) بمستوى معنوية (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه (**لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبيئة الرقابية في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن**) وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه: (**يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للبيئة الرقابية في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن**).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطه الرقابية في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (6):

جدول رقم (6) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الأنشطة الرقابية في الحوكمة المؤسسية

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
الأنشطة الرقابية	ثابت الانحدار α	0.271	0.811	0.658	0.802	0.43	107.6	0.00
	معامل الانحدار β	0.905			10.374	0.00		
$y = 0.271 + 0.905x$								

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (6) وجود دور إيجابي وذي دلالة معنوية، للمتغير المستقل المتمثل: بالأنشطة الرقابية في المتغير التابع والمتمثل: بالحوكمة المؤسسية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.905)، أي: إنه كلما زادت الأنشطة الرقابية في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الجمهورية اليمنية،عدن بمقدار وحدة قياس واحدة أدى ذلك إلى زيادة في الحوكمة المؤسسية بمقدار (0.905) من الوحدة، في حين بلغت قيمة

معامل الارتباط (0.811) وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي، أي: إنه كلما زادت الأنشطة الرقابية أدى ذلك إلى زيادة عالية في إيجاد إطار فعال الحوكمة المؤسسية والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار(T)، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار السابق والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.658) مما يشير إلى أن (65.8%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الحوكمة المؤسسية تعود إلى الأنشطة الرقابية وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، في حين أن (34.2%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الحوكمة المؤسسية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وتبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية حسب اختبار(F) الذي بلغت قيمته (107.6) بمستوى معنوية (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه (**لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطه الرقابية في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن**) وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه: (**يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للأنشطه الرقابية في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن**).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم المخاطر في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (7):

جدول رقم (7) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر تقييم المخاطر في الحوكمة المؤسسية

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
تقييم المخاطر	ثابت الانحدار α	0.026	0.926	0.857	0.145	0.88	336.9	0.00
	معامل الانحدار β	0.902			18.356	0.00		
$y = 0.026 + 0.902x$								

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (7) وجود دور إيجابي وذات دلالة معنوية، للمتغير المستقل المتمثل: بتقييم المخاطر في المتغير التابع والمتمثل: بالحوكمة المؤسسية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.902)، أي:

إنه كلما زاد تقييم المخاطر في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الجمهورية اليمنية، عدن بمقدار وحدة قياس واحدة أدى ذلك إلى زيادة في الحوكمة المؤسسية بمقدار (0.902) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.926) وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي، أي: إنه كلما زاد تقييم المخاطر أدى ذلك إلى زيادة عالية في الحوكمة المؤسسية والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار(T)، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار السابق والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.857) مما يشير إلى أن (85.7%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الحوكمة المؤسسية تعود إلى تقييم المخاطر وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، في حين أن (14.3%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الحوكمة المؤسسية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وتبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية حسب اختبار(F) الذي بلغت قيمته (336.9) بمستوى معنوية (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه (**لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم المخاطر في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن**) وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه: (**يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لتقييم المخاطر في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن**).

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمعلومات والاتصالات في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (8):

جدول رقم (8) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المعلومات والاتصالات في حوكمة المؤسسية

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
تقييم المخاطر	ثابت الانحدار α	0.714	0.752	0.525	2.218	0.03	61.9	0.00
	معامل الانحدار β	0.652			7.867	0.00		
$y = 0.714 + 0.652x$								

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (8) وجود دور إيجابي ذي دلالة معنوية، للمتغير المستقل المتمثل: بالمعلومات والاتصالات في المتغير التابع والمتمثل: بالحوكمة المؤسسية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.652)، أي: إنه كلما زاد المعلومات والاتصالات في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الجمهورية اليمنية، عدن بمقدار وحدة قياس واحدة أدى ذلك إلى زيادة في الحوكمة المؤسسية بمقدار (0.652) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.752) وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي، أي: إنه كلما زاد المعلومات والاتصالات أدى ذلك إلى زيادة عالية في إيجاد اطار فعال الحوكمة المؤسسية والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار(T)، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار السابق والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.525) مما يشير إلى أن (52.5%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الحوكمة المؤسسية تعود إلى المعلومات والاتصالات وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، في حين أن (47.5%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الحوكمة المؤسسية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وتبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية حسب اختبار(F) الذي بلغت قيمته (61.9) بمستوى معنوية (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه (**لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمعلومات والاتصالات في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن**) وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه: (**يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للمعلومات والاتصالات في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن**).

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة والمتابعة في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن.

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (9):

جدول رقم (9) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الرقابة والمتابعة في الحوكمة المؤسسية

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
الرقابة والمتابعة	ثابت الانحدار α	0.408	0.854	0.729	1.757	0.08	150.7	0.00
	معامل الانحدار β	0.758			12.276	0.00		
$y = 0.408 + 0.758x$								

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (9) وجود دور إيجابي ذي دلالة معنوية، للمتغير المستقل المتمثل:

بالمراقبة والضبط في المتغير التابع والمتمثل: بالحوكمة المؤسسية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.758)، أي: إنه كلما زادت الرقابة و المتابعة في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الجمهورية اليمنية، بمقدار وحدة قياس واحدة أدى ذلك إلى زيادة في الحوكمة المؤسسية بمقدار (0.758) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.854) وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي، أي: إنه كلما زاد المراقبة والضبط أدى ذلك إلى زيادة عالية في إيجاد اطار فعال الحوكمة المؤسسية والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار(T)، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار السابق والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.729) مما يشير إلى أن (72.9%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الحوكمة المؤسسية تعود إلى المراقبة والضبط وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، في حين أن (27.1%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الحوكمة المؤسسية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وتبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية حسب اختبار(F) الذي بلغت قيمته (150.7) بمستوى معنوية (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم (H_0) للفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه (**لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة والمتابعة في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن**) وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه: (**يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة والمتابعة في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن**).

وتم إجراء اختبار دور أبعاد الرقابة الداخلية (مجتمعة) وفق إطار COSO في الحوكمة المؤسسية وكانت أهم نتائج اختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (10):

جدول رقم (10) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر الرقابة الداخلية وفق إطار coso في الحوكمة المؤسسية

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة Sig	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
الرقابة الداخلية وفق إطار coso	ثابت الانحدار α	0.081	0.934	0.872	0.475	0.64	380.4	0.00
	معامل الانحدار β	0.893			19.504	0.00		
$y = 0.081 + 0.893x$								

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية

يتضح من النتائج المبينة في الجدول رقم (10) وجود دور إيجابي ذي دلالة معنوية، للمتغير المستقل المتمثل: بالرقابة الداخلية وفق إطار COSO في المتغير التابع والمتمثل: بالحوكمة المؤسسية، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.893)، أي: إنه كلما زادت الرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة الجمهورية اليمنية، عدن بمقدار وحدة قياس واحدة أدى ذلك إلى زيادة في الحوكمة المؤسسية بمقدار (0.893) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.934) وهو معامل ارتباط طردي معنوي قوي، أي: إنه كلما زاد الرقابة الداخلية وفق إطار COSOأدى ذلك إلى زيادة عالية في إيجاد اطار فعال الحوكمة المؤسسية والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار(T)، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار السابق والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.872) مما يشير إلى أن (87.2%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الحوكمة المؤسسية تعود إلى الرقابة الداخلية وفق إطار COSO وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، في حين أن (12.8%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على الحوكمة المؤسسية تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وتبين أن النموذج ذو دلالة إحصائية حسب اختبار(F) الذي بلغت قيمته (380.4) بمستوى معنوية (0.00) وهي أصغر من (0.05)، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم (H_0) للفرضية الرئيسة التي تنص على أنه (**لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن**) وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أنه: (**يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للرقابة الداخلية وفق إطار coso في حوكمة المؤسسات الحكومية اليمنية من وجهة نظر المراجعين في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للمؤسسات الحكومية في عدن**).

النتائج:

1- اتضح أن مستوى توافر الرقابة الداخلية وفق إطار COSO كان عاليًا، إذ حصل جميع أبعاد هذا المحور على مستوى توافر عالٍ، إذ كان بُعد الأنشطة الرقابية أعلاها توافرًا و بعد البيئة الرقابية ادناها توافراً.

2-تبين أن مستوى توافر الحوكمة المؤسسية كان متوسطًا، إذ حصلت فقراته على مستويات توافر متوسطة وعالية.

3-بينت نتائج الدراسة أن هناك دورًا ايجابيًا قويًا وذا دلالة إحصائية للرقابة الداخلية وفق إطار COSO في الحوكمة المؤسسية، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط (0.934)، وأن الرقابة الداخلية تفسر (87.2%) من التغيرات في الحوكمة المؤسسية، أما من حيث دور كل بُعد على حدة فقد كانت كما يأتي:

أ- توجد علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية والحوكمة المؤسسية بلغت (0.907)

وأن البيئة الرقابية تفسر (82.3%) من المتغيرات الحوكمة المؤسسية.

ب- توجد علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية والحوكمة المؤسسية بلغت (0.811) وأن البيئة الرقابية تفسر (65.8%) من التغيرات في الحوكمة المؤسسية.

ج- توجد علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر والحوكمة المؤسسية بلغت (0.926) وأن تقييم المخاطر تفسر (85.7%) من التغيرات في الحوكمة المؤسسية.

د- توجد علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصالات والحوكمة المؤسسية بلغت (0.752) وأن المعلومات والاتصالات تفسر (52.5%) من التغيرات في الحوكمة المؤسسية.

ه- توجد علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين الرقابة و المتابعة والحوكمة المؤسسية بلغت (0.854) وأن المراقبة والضبط تفسر (72.9%) من التغيرات في الحوكمة المؤسسية.

التوصيات:

بناءاً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

1- ضرورة تبني الرقابة الداخلية وفق إطار coso بشكل كامل من قبل المؤسسات الحكومية اليمنية وذلك لتحسين الأداء لديها.

2- تركيز الاهتمام على عناصر مكونات الرقابة الداخلية الأقل وجودًا في المؤسسات الحكومية اليمنية.

3- ضرورة تقييم مكونات الرقابة الداخلية الخمسة بشكل دوري.

4- ضرورة متابعة المؤسسات الحكومية اليمنية وتبنيها للتطورات الحديثة في أطر الرقابة الداخلية العالمية ومحاولة نشرها لدى المراجعين لرفع كفاءتهم في مجال الرقابة الداخلية وذلك من خلال برامج تدريبية متخصصة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

1- حلمي، أحمد(2010):" **علم تدقيق الحاسبات**"، دار البداية للنشر، ط1، عمان.
2- حماد، طارق عبد العال (2005): "**حوكمة الشركات والأزمات المالئة العالمية**"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
3- الخضري، حسن أحمد (2005): "**حوكمة الشركات**" مجموعة النيل العربية، ، القاهر.
4- رومني ، مارشال ، وستينبارت ، پولج.(2009): "**نظم المعلومات المحاسبية** "، تعريب: قاسم إبراهيم الحسيني ، دارالمريخ للنشر.
5- سليمان، محمد مصطفى(2008): "**حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين**"، الدار الجمعية، الإسكندرية.
6- كافي، مصطفى يوسف(2013): "**الآزمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات**"، ط1، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان .
7- الوردات، خلف عبد الله (2014) "**دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA**"، الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

الرسائل العلمية والاطروحات:

1- أبو حمام، ماجد إسماعيل(2009): "**أثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**" ، مذكرة ماجستير ، الجامعة الإسلامية – غزة.
2- الياس، بن علوي (2017):" **مدى استجابة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية مع اطارcoso**" ، دراسة حالة في مطاحن الواحات، رسالة ماجستر غير منشورة في العلوم المالية والمحاسبية، جامع قاصدي مرباح وقلة، الجزائر.
3- بدوي، عبدالسلام(2011):" **أثر هيكل نظام الرقابة الداخلية وفقا لإطارcoso، على تحقيق أهداف الرقابة**"، دراسة حالة المؤسسات الأهلية في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.
4- رجب، جادالله (2020):" **تقييم اجراءات نظام الرقابة الدخلية وفق اطار coso** "، بالتطبيق في المؤسسة في المؤسسة العامة لانتاج الطاقة الكهربائية/ المنطقة الشمالية، بحث دبلوم في التدقيق ومراجعة الحسابات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
5- جمعة، جواد (2017):" **أثر تطبيق نظام نموذج coso على أداء برامج المساعدات الغذائية وكالة الغوث الدولية (الاونروا)**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
6- السامرائي، محمد، (2016): "**أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية**"، دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق ألوسط،الأردن.
7- عبد الفتاح، سعيد توفيق احمد (2013): "**علاقة خصائص لجان المراجعة بجودة التقارير المالية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، الشرقية، مصر.
8- عبد القادر، ربيع (2019): "**مدى توافق نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة الاقتصادية مع إطار coso للرقابة الداخلية في بيئة الاعمال الجزائرية**". مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي. الجزائر.
9- عبد الملك، بطين (2015): "**دور الحوكمة في تعزيز الر قابة الداخلية للمؤسسة خدمية**"، دراسة حالة المؤسسة الميناية

سكيكدة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص: مالية وحاكمية المؤسسات. الجزائر.

المؤتمرات والندوات العلمية:

1- أحمد (2018): " **فحص وتقويم تظام الرقابة الدخلية على وفق نظام coso في التعليم الجامعي الأهلي**"، بحث تطبيقي في كلية شط العرب، الجامعة الأهلية.

2- بلعادي، عمار، وجاوحدو، رضا(7و 8 ، ديسمبر 2010): "**مبادىء وممارسات الحوكمة المحاسبية**"، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول دور حوكمة الشركات في إرساء. قواعد الشفافية والإفصاح ،أم البواقي ،الجزائر ،يومي.

3- حساني رقية، حمزة فاطمة،(7مايو 2012): "**آليات حوكمة الشركات و دورها في الحد من الفساد المالي و الإداري**"،الملتقى الوطني الأول حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.

4- شاهين، سمر محمد(2007): "**واقع الرقابة الإدارية الداخلية في المؤسسات الأهلية في قطاع غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

5- القضاه، ليث (2017):" **أثر الرقابة الداخلية وفق مقررات"، على تحليل مخاطر الأمان وفق منهج 5C'S في البنوك التجارية الأردنية**"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال – مجلد 3،العدد 4 ص -498 -529.

6- هلدني، آلان عجيب، والغبان، ثائر صبري، (2010): "**دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني**"، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان- العراق، مجلة علوم إنسانية، 7(45): 1-39.

المجلات العلمية:

1- البواب، عاطف (2015): "**دور عناصر الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة coso في تحسين أداء المدقق الخارجي**": دراسة ميدانية على المحاسبين القانونيين الأردنيين، مجلة دراسات العلوم الإدارية المجلد ٤٢ العدد ٢.عمان.

2- زويلف، عليان (2021): "**أثر تطبيق إطار (coso) للرقابة الداخلية في إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية العاملة في الأردن**". مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة، م35 ع1 ص 99-122. DOI: 10.4197/Econ.35-1.5

3- شيخي، بلال، وشاوشي، كهينة (2018):"**فعالية التشريعات الجزائرية في إرساء ضوابط الرقابة الداخلية في البنوك**"، مجلة أبعاد اقتصادية، الجزائر.

4- القصر، ابتسام، وشعبان، حسين(2019):" **مدى توافق مكونات الرقابة الداخلية في البيئة الليبية مع إطار coso من وجهة نظر المراجعين الخارجيين العاملين في مصراته**"، International Conference on Technical Sciences (ICST2019)04 – 06 March 2019

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Arens ،Alvin ،Randal J. Elder and Mark S. Beasley,(2012): **"Auditing and Assurance Services: anintegrated Approach"** ،Pearson Education. Inc. ،(11th ed.).

2. Arens, A., and Loebbecke, J., (2000): **"Auditing an Integrated Approach",** 8th

edition, Prentice Hall ,Inc, Newjersey, USA.

3. Ayamga, B. N., & Bagina, R. W. (2019): **"The Effect of Internal Control Systems on Financial Performance in the Kassena Nankana Municipality",** Upper East Region. Asian Journal of Economics, Business and Accounting, 1-13.

4. Badara, M.S & Saidin, S.Z. (2013) "Impact of the Effective Internal Control System on the Internal Audit Effectiveness at Local Government Level. Journal of Social and Development Sciences, 4 (1): 16-23.

5. Konrath, F. Larry,(2002): **"Auditing a Risk Analysis Approach"** , South-Western, 5th ed.

6. Louwers, Timothy J. , Ramsay, Robert J. , Sinason, David H. , Strawser, Jerry R. , Thibodeau, Jay C. ,(2011): **"Auditing & Assurance Services"** , McGraw-Hill, (4th ed.).

7. Bubilek , Olga Bubilek (2017): **"Importance of Internal Audit and Internal Control in an organization"** - Case Study, International Business Degree Thesis Bachelor of Business Administration · Arcada University .

8. Chang, Y. T., et al (2019): **"The impact of internal audit attributes on the effectiveness of internal control over operations and compliance".** Journal of Contemporary Accounting & Economics, 15(1), 1-19.

9. Fourie, Houdini. and Ackermann, Christo (2013): **"The Impact of coso Control Components on Internal Control Effectiveness: An Internal Audit Perspective"** Journal of Economic and Financial Sciences, **JEF,** July, Vol. 6, No.2, p 495 – 518.

10. Thabit H. Thabit. Solaimanzadah, Alan. Al abood, Muath,T(2017), " **The Effectiveness of coso Framework to Evaluate Internal Control System**: The Case of Kurdistan Companies" Cihan International Journal of Social Science, Vol. 1, No. 1, p 44 – 54 No.1, p 482 – 496.

11. Messier, William F. & Glover, Steven M. & Prawitt, Douglas F., (2010): **"Auditing & Assurance Services A systematic Approach"** ,7th ed, McGraw Hill.

12. Vaassen, Eddy & Meuwissen, Roger & schelleman, Caren,(2009): " **Accounting Information Systems And Internal Control"** , 2ed Ed, Wiley.

13. Rittenberg, Larry E., and Bradley J. Schwieger,(2001): **"Auditing: Concepts for A**

Changing Environment" , Harcout, Inc., (3rd ed.).

14. Hall, James A.,(2007): **"Accounting Information Systems"** , Thomson / South-western, (5th ed.).
15. Ujkani, S., & Vokshi, N. B. (2019): **An overview on the development of internal control in public sector entities**: evidence from Kosovo
16. Hurt L. Robert, (2013):**Accounting Information Systems Basic Concepts and Current Issues,** Third Edition, McGraw-Hill.
17. Hyde, J. C. (2011): **"Material weaknesses in internal control over compliance for federal grants to US counties (Doctoral dissertation",** THE University of Memphis).
18. Root, J. Steven,(1998): **"Beyond coso "Internal Control to Enhance Corporate Governance"**,. John Wiley & Sons, 1998.

أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي

دراسة تطبيقية على عينة من شركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي

The Impact of Capital Structure on Financial Performance An Empirical Study on a Sample of Cement Companies Listed on the Saudi Stock Exchange

د. سالم يسلم لرضي
أستاذ مشارك، قسم إدارة الأعمال
كلية العلوم الإدارية، جامعة سيئون

الملخص:

استهدف البحث بيان أثر هيكل رأس المال ممثلاً بـ (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال) في الأداء المالي مقاساً بـ (معدل العائد على الاستثمار) لشركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) للفترة من (2013– 2023م) بالاعتماد على التقارير السنوية لهذه الشركات للفترة المذكورة، استخدم البحث المنهج الوصفي والمنهج الكمي، وبعد المعالجة والتحليل للبيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS توصل البحث إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهيكل رأس المال بمؤشريه الأثنين في الأداء المالي في الشركات عينة البحث.

الكلمات المفتاحية:
- هيكل رأس المال
- الأداء المالي
- إجمالي الموجودات.

ABSTRACT:

The research aimed to show the impact of the capital structure represented by (the ratio of total debt to total assets, the ratio of long-term debt to total capital) on the financial performance as measured by (the rate of return on investment) of cement industry companies listed in the Saudi Stock Exchange (Tadawul) for the period (2013-2023) based on the annual reports of these companies for the above-mentioned period. The research used the descriptive and quantitative approach. After processing and analyzing the data using the statistical analysis program SPSS, the research concluded that there is no statistically significant impact of the capital structure with its two indicators on the financial performance of the companies that constituted the study sample.

Key Words:
- **Capital Structure**
- **Financial Performance**
- **Total Assets**

مقدمة:

يُعد موضوع هيكل رأس المال من الموضوعات ذات الأهمية البالغة لارتباطه بمصير الشركة، فهيكل رأس المال المناسب خليط من الديون وحقوق الملكية، يقلل من تكاليف التمويل للشركة عن طريق تقليل تكلفة رأس المال

والذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للشركة بوصف أن هذا الأداء يحظى أيضاً باهتمام كبير؛ إذ تتجلى أهميته في أنه يكون نتيجة من نتائج السياسات المالية والإنتاجية والتسويقية التي تتبعها الشركة، ومن خلاله يمكن إبراز نقاط القوة ونقاط الضعف في الشركة. فهيكل رأس المال المناسب من شأنه أن يؤدي إلى تحسين المردودية المالية للشركة؛ لأن هدف كل شركة رفع مستوى أدائها المالي وتعظيم قيمتها.

وتعد دراسة العلاقة والأثر بين هيكل رأس المال والأداء المالي أمرًا في غاية الأهمية، إذ يمكّن الشركة من تشخيص الوضع المالي لها، لذلك جاء هذا البحث لمعرفة أثر أحد المتغيرات المهمة، وهو هيكل رأس المال في الأداء المالي لعينة من شركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

منهجية البحث:

أولاً: مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

1- ما مستوى هيكل رأس المال في شركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)؟

2- ما مستوى الأداء المالي في شركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)؟

3- هل يوجد أثر لهيكل رأس المال ممثلاً بـ (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال) في الأداء المالي مقاساً بـ (معدل العائد على الاستثمار) لشركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

أ- هل يوجد أثر لهيكل رأس المال مقاساً بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات في معدل العائد على الاستثمار لشركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)؟

ب- هل يوجد أثر لهيكل رأس المال مقاساً بنسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال في معدل العائد على الاستثمار لشركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)؟

ثانياً: أهمية البحث:

1- **الأهمية العلمية:** تنبع أهمية البحث العلمية من أهمية الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الاستثمار لأنه مؤشرا على مدى استخدام الشركات للأموال استخدامًا أمثل من أجل تعظيم العائد للمساهمين، لذلك يحاول البحث عرض إطار معرفي عن هيكل رأس المال والأداء المالي للشركات المساهمة، ومناقشة الدراسات والأبحاث التي تناولت هيكل رأس المال والأداء المالي للوصول إلى تحليل علمي لأثر هيكل رأس المال في الأداء المالي.

2- **الأهمية العملية:** يستمد البحث أهميته العملية من اختبار أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي لشركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، من خلال توفير نتائج كأدوات

مساعدة لإدارة الشركات عند رسم و تنفيذ السياسات المالية المستقبلية، مما يمكنها من اختيار التمويل المناسب الذي يعزز أدائها المالي.

ثالثاً: أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- قياس مستوى هيكل رأس المال في شركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

2- قياس مستوى الأداء المالي في شركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

3-اختبار أثر هيكل رأس المال ممثلاً بـ (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال،) في الأداء المالي مقاساً بـ (معدل العائد على الاستثمار) لشركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، ومن هذا الهدف تتفرع الأهداف الآتية:

أ- اختبار أثر هيكل رأس المال مقاساً بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات في معدل العائد على الاستثمار لشركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

ب- اختبار أثر هيكل رأس المال مقاساً بنسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال في معدل العائد على الاستثمار لشركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

رابعاً: فرضيات البحث:

يستند البحث إلى فرضية رئيسة مفادها:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لهيكل رأس المال ممثلاً بـ (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال) في الأداء المالي مقاساً بـ (معدل العائد على الاستثمار) لشركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

ومنها تنبثق الفرضيات الفرعية الآتية:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات في معدل العائد على الاستثمار لشركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

2- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال في معدل العائد على الاستثمار لشركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول).

خامساً: متغيرات البحث وكيفية قياسها:

صُنفت متغيرات البحث إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: المتغير المستقل (هيكل رأس المال):

لتحليل هيكل رأس المال (المتغير المستقل) تم الاعتماد على المؤشرات المبينة في الجدول أدناه:

جدول رقم (1) مؤشرات هيكل رأس المال (المتغير المستقل)

المتغير	المؤشر	المعادلة	الرمز
هيكل رأس المال	نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات	إجمالي الديون/ إجمالي الموجودات × 100	X1
	نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال	الديون الطويلة الأجل/ إجمالي رأس المال × 100	X2

الجدول من إعداد الباحث

المجموعة الثانية: المتغير التابع (الأداء المالي):

سيتم قياس الأداء المالي (المتغير التابع) من خلال المؤشر المبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (2) مؤشرات توزيعات الأرباح (المتغير التابع)

المتغير	المؤشر	المعادلة	الرمز
معدل العائد على الاستثمار	معدل العائد على الاستثمار	صافي الدخل / إجمالي الموجودات × 100	Y

الجدول من إعداد الباحث

سادساً: مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من شركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) خلال الفترة الممتدة من سنة 2014م إلى سنة 2023م والبالغ عددها (14) شركة. وتم اختيار عينة البحث لتكون (3) شركات بناءً على جملة من الاعتبارات منها:

1- توافر جميع المعلومات المالية السنوية اللازمة لأغراض هذا البحث.

2- عدم توقف الشركة عن التداول خلال فترة البحث.

3- عدم دمج الشركة مع شركات أخرى خلال فترة البحث.

وتتكون عينة البحث من الشركات المبينة في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) الشركات عينة البحث

الرقم	اسم الشركة
1	شركة أسمنت العربية
2	شركة أسمنت القصيم
3	شركة أسمنت حائل

الجدول من إعداد الباحث

سابعاً: منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج الكمي بالاستناد على جمع البيانات الحقيقية والمعلومات الثانوية من التقارير المالية المنشورة ذات الصلة للشركات عينة البحث خلال فترة البحث.

الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات التي تناولت أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي مايأتي:

1- دراسة الصالح، البراك، 2024م:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل رأس المال في ربحية البنوك الإسلامية السعودية، اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والقياسية لتلخيص العلاقة بين هيكل رأس المال ونسب الربحية، وشمل النموذج متغيرين مستقلين متماثلين بنسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، في حين تمثل نسب الربحية (معدل العائد على الاستثمار، معدل العائد على حقوق الملكية) المتغير التابع، توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهيكل رأس المال في معدل العائد على الاستثمار.

2- دراسة عبدالمالك، الرضا، 2023م:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر هيكل رأس المال في أداء شركات التأمين المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي ونموذج الانحدار البسيط لتحليل بيانات القوائم المالية للشركات عينة البحث، توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال مقاساً بنسبة الالتزامات الطويلة الأجل ومعدل العائد على الاستثمار.

3- دراسة أوبان، منلا، 2023م:

هدفت الدراسة إلى دراسة أثر هيكل رأس المال ممثلاً بمتغيرين مستقلين هما نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، ونسبة الديون إلى إجمالي حقوق الملكية في الأداء المالي ممثلاً بمتغيرين تابعين هما معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية بالتطبيق على المصارف التجارية في سورية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتوصيف متغيرات الدراسة، والمنهج الإحصائي لاختبار أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة ومعدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية.

4- دراسة عبدالله، زوباري، حبقزي، 2023م:

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر هيكل رأس المال مقاساً بنسبة الدين إلى إجمالي الموجودات ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات كمتغيرات مستقلة في ربحية المصارف الخاصة التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية مقاسة بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة، استخدمت

الدراسة بيانات بانل لاختبار الفرضيات، وتوصلت إلى وجود أثر عكسي ذي دلالة إحصائية لنسبة الدين إلى إجمالي الموجودات في ربحية المصارف التجارية متمثلة بمعدل العائد على الموجودات.

5- دراسة محمد، أحمد، 2023م:

هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير هيكل رأس المال مقاساً بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات ونسبة الديون إلى حقوق الملكية كمتغيرات مستقلة في ربحية الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وباستخدام أسلوب الانحدار المتعدد الحصين لاختبار الفرضيات بالاستعانة بتحليل السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لهيكل رأس المال مقاساً بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات على الربحية.

6- دراسة Dsouza, 2022:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر هيكل رأس المال مقاساً بنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات ونسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول في الربحية ممثلة بالعائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية في الشركات العاملة في مجال صناعة الاتصالات في أمريكا، وباستخدام التحليل الأحادي المتغير والارتباط ونماذج الإحصاء الوصفي، توصلت الدراسة إلى وجود أثر لنسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات في الربحية ممثلة بالعائد على الموجودات.

7- دراسة بعيوات، 2020م:

هدفت الدراسة إلى التعرف على هيكل رأس المال مقاساً بثلاثة مقاييس هي نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات ونسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي الموجودات ونسبة الديون إلى حقوق الملكية و أثره في الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مقاساً بثلاثة مؤشرات هي معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على السهم، اعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار المتعدد لتفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة، توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال مقاساً بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات و نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي الموجودات والأداء المالي بمؤشراته الثلاثة.

8- دراسة Nasimi & Nasimi,2018:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تأثير هيكل رأس المال مقاساً بنسبة المديونية إلى حقوق الملكية ونسبة المديونية إلى إجمالي الموجودات في ربحية الشركات الباكستانية مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات وهامش الربح الصافي، توصلت الدراسة إلى أن لنسبة المديونية إلى إجمالي الموجودات تأثيرًا كبيرًا في معدل العائد على الموجودات، وعليه بينت أن أداء الشركة يتأثر بنوعية تركيبة أو هيكل رأس المال الذي تتبناه، وبالتالي فأن هيكل رأس المال له تأثير كبير في الربحية.

9- دراسة Ronoh& Noit ،2015 :

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي للبنوك التجارية في كينيا، استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة على المصرف التجاري الكيني، توصلت الدراسة إلى أن هيكل رأس المال يؤثر سلباً في الأداء المالي في البنوك التجارية في كينيا.

10- دراسة Meroo, 2015:

هدفت الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين متغيرات هيكل رأس المال وهي نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية وأداء البنوك الإسلامية والتقليدية في دول الخليج مقاساً بمعدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية، وبتحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات ومعدل العائد على الموجودات.

التعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ من الدراسات السابقة اتفاق دراسة الصالح، البراك، 2024م و دراسة عبدالمالك، الرضا، 2023م ودراسة بعيوات، 2020م في أنه لا يوجد أثر لهيكل رأس المال في الأداء المالي واختلفت مع الداسات السابقة الأخرى، فيما اتفقت دراسة أوبان، منلا، 2023م ودراسة Dsouza, 2022 ودراسة Nasimi & Nasimi,2018 على وجود أثر ذات دلالة إحصائية لهيكل رأس المال في الأداء المالي، كما اتفقت دراسة عبدالله، زوباري، حبقزي، 2023م ودراسة محمد، أحمد، 2023م ودراسة 2015، Ronoh& Noit ودراسة Meroo, 2015 على أنه يوجد أثر سلبي لهيكل رأس المال في الأداء المالي، واختلفت مع دراسة الصالح، البراك، 2024م ودراسة عبدالمالك، الرضا، 2023م ودراسة بعيوات، 2020م.

و من خلال الدراسات السابقة أيضاً لوحظ أنه تم التركيز على دراسة هيكل رأس المال وعلاقته بالأداء المالي والربحية، وقد تشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في تناول أحد نسب المتغير المستقل (هيكل رأس المال) وهي نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، في حين اختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة بتناوله نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال، والتي لم تتناولها الدراسات السابقة، في حين تشابه البحث الحالي مع الدراسات السابقة في المتغير التابع الذي يتعلق بمعدل العائد على الاستثمار.

أما من حيث النتائج التي توصل إليها البحث فقد اتفق مع بعض الدراسات واختلف مع أخرى كما هو مبين في نتائج البحث، ومن حيث العينة فقد كانت عينة البحث الحالي هي شركات صناعة الأسمنت المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول) في حين كانت في الدراسات السابقة موزعة بين قطاعات مختلفة منها البنوك

والمؤسسات غير المالية والشركات الصناعية المساهمة العامة والتي تعمل في مجالات أخرى غير صناعة الأسمنت.

و بخصوص الفترة الزمنية فقد تشابه البحث الحالي مع دراسة الصالح والبراك (2024م) واختلف مع الدراسات السابقة الأخرى إذ كانت في فترات زمنية سابقة.

الجانب النظري:

أولاً: هيكل رأس المال:

1- مفهوم هيكل رأس المال:

يعبر مصطلح هيكل رأس المال عن التمويل الدائم الذي يتكون من التمويل الممتلك (رأس المال المدفع والأرباح المحتجزة) والمقترض طويل الأجل.(العامري،2010،308)، أي إنه يشير إلى مصادر تمويلية طويلة الأجل كالأسهم العادية والممتازة (إن وجدت) والأرباح المحتجزة والقروض طويلة الأجل دون الاهتمام بالمصادر القصيرة الأجل. (جهرة،2017، 177).

ويعد هيكل رأس المال مهماً لأي شركة من أجل تعظيم قيمة أصحاب المصلحة في الشركة، وذلك لأن هيكل رأس المال كقرار استراتيجي له تأثير في قدرة الشركة على المنافسة، لذا يتحمل المدير المالي مسؤولية كبيرة في تحديد المزيج الأمثل من التمويل. (Oyedokun et al,2018,57). فهيكل رأس المال الأمثل هو أفضل مزيج من الديون وحقوق الملكية الذي يدفع بالشركة نحو هدفها الطويل الأجل، المتمثل في الأداء المالي، وبالتالي فإن هذا الهيكل الأمثل لرأس المال يقلل من التكلفة الإجمالية لرأس مال الشركة ويعزز قيمتها السوقية. (Ghani et al,2023,135)

و يرى الباحث أن هيكل رأس المال هو عبارة عن مزيج من مصادر التمويل الداخلية والخارجية من أجل تمويل احتياجات المنشأة المالية.

2- أهداف هيكل رأس المال:

هناك عدد من الأهداف التي يمكن تحقيقها بخصوص هيكل رأس المال تتمثل في الآتي: (كويل، 2006م، 8)

أ- تحديد الشكل الأمثل لهيكل رأس المال من خلال خطة طويلة وقصيرة الأجل.

ب- ضمان توافر الأموال اللازمة لتمويل النمو والاستثمار.

ج- ضمان توافر الأموال التي يمكن الوفاء بالتزامات الدين بها.

د- مراقبة احتمالات المخاطرة على معدلات الفائدة إن أمكن، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتغطية المخاطرة.

3- مقاييس هيكل رأس المال:

هناك مقاييس عدة لهيكل رأس المال منها مايأتي:

أ- نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات:

توضح هذه النسبة نسبة التمويل الخارجي للخصوم (Brigham & Houston, 2009,93)، وارتفاع هذه النسبة يدل على اعتماد المنشأة على الاقتراض لتمويل أنشطتها بشكل أكبر، وتحسب وفق الصيغة الآتية: (محمد وآخرون، 2008،256)

نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات = إجمالي الديون/ إجمالي الموجودات × 100

ب- نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال: (العامري، 2010،228)

توضح هذه النسبة العلاقة بين الديون الطويلة الأجل ورأس المال، وانخفاض هذه النسبة قد يعود إلى انخفاض الديون الطويلة الأجل أو ارتفاع رأس المال أو العكس في حالة الارتفاع، وتحسب من خلال المعادلة الآتية:

نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال = الديون الطويلة الأجل/ إجمالي رأس المال × 100

ج- نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات:

تشير هذه النسبة إلى مدى مساهمة حقوق الملكية في تغطية الموجودات، وارتفاع هذه النسبة يشير إلى أن الوضع المالي جيد، ويمكن قياسها بالصيغة الآتية: (خنفر ، والمطارنة، 2009م،137)

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات = حق الملكية / إجمالي الموجودات × 100

د- نسبة إجمالي المطلوبات إلى حق الملكية:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المنشأة في تمويل موجوداتها على الأموال غير المقارنة بأموال الملكية، وارتفاع هذه النسبة يعني اعتماد المنشأة على أموال الغير (هندي، 2004م، 89)، وتحسب عن طريق الصيغة الآتية: (Adair,2006,43)

نسبة إجمالي المطلوبات إلى حق الملكية = إجمالي المطلوبات / حق الملكية × 100

و لأغراض هذا البحث تم استخدام مؤشري نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات، ونسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال.

ثانياً: الأداء المالي:

1- مفهوم الأداء المالي:

يركز الأداء المالي على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى تحقيق الأهداف، إذ يعكس أداء الشركة يسهم في توافر الموارد المالية ويوفر للشركة فرصاً استثمارية متنوعة. (Islam,2024,121).

ويُعرف الأداء المالي بأنه قدرة الشركة على تحقيق أهدافها المالية باستخدام الوسائل المالية، المتمثلة في معدل الربحية ونسبة الدين ونسبة السيولة بكفاءة وفاعلية. (الموسوي وآخرون، 2016،208).

كما عُرف أيضاً بأنه مقياس عام للصحة المالية العامة للشركة، والذي يُظهر قدرتها على توليد موارد جديدة من يوم لآخر. (Ranjan,2016,30).

ويرى الباحث أن الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة الشركة على استغلال الموارد المالية المتاحة لها، وبالتالي خلق الأرباح وتوليدها من أنشطتها بما يحقق أهدافها وتعظيم قيمتها.

2- مقاييس الأداء المالي:

توجد مقاييس عدة للأداء المالي، منها:

أ- معدل العائد على الاستثمار:

يعد من أهم المؤشرات التي تقيس الفاعلية الكلية للشركة في تحقيق الأرباح من الموجودات المتاحة لها، و يشير إلى نجاحها في إدارة هذه الموجودات، إذ يدل ارتفاع هذا المعدل على كفاءة الشركة في إدارة الموجودات المحتفظة بها. (Adjirackor et al, 2017,3)، ويمكن قياس هذا المعدل وفق الصيغة التالية: (Wapmuk,2016,212)

معدل العائد على الاستثمار = (صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الموجودات) × 100

ب- معدل العائد على حقوق الملكية:

ويعكس العائد الذي يحققه ملاك المنشأة على أموالهم المستثمرة، ويقاس بالمعادلة الآتية: (السهلاوي، و عبدالقادر، 2017م، 77)

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية × 100

ج- نسبة هامش الربح الصافي:

تقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والمبيعات، وانخفاض هذه النسبة يعني أن الشركة غير قادرة على تحقيق الأرباح، وبالتالي تنخفض عوائد حملة الأسهم، أما إذا حدث العكس فإن ذلك مؤشر إيجابي ويساعد الشركة على مواجهة التحديات المتعلقة بنقص السيولة أو انخفاض المبيعات في المستقبل، و تحسب من خلال العلاقة الآتية: (أبوحمد، و قدوري، 2000م، 294)

نسبة هامش الربح الصافي = صافي الربح بعد الضريبة/ المبيعات × 100

د- عائد السهم العادي:

و يعبر عن ربحية السهم العادي، إذ يمثل العائد على السهم الواحد من استثمارت الشركة، وارتفاع هذا العائد يدل على كفاءة الشركة في تعظيم العائد على السهم الواحد لكل مستثمر، ويحسب بالمعادلة الآتية: (التميمي، 2010م، 60)

عائد السهم العادي = الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم × 100

ولأغراض هذا البحث تم استخدام معدل العائد على الاستثمار.

الجانب العملي:

التحليل الوصفي:

وصف متغيرات البحث المستقلة:

يهدف هذا الجزء إلى تحليل مؤشرات هيكل رأس المال من خلال مؤشرين، هما: نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات، ونسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال، وذلك كما يأتي:

1- نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات:

جدول رقم (4) تحليل نسبة الديون إلى إجمالي الموجودات (X1) في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول) (%)

السنوات / الشركات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2012	2022	2023	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أسمنت العربية	21.157	16.802	12.890	22.979	20.185	18.898	17.465	17.471	17.010	15.072	17.993	2.944
أسمنت القصيم	9.569	10.866	12.612	12.302	13.760	13.251	14.475	14.079	13.582	12.495	12.699	1.514
أسمنت حائل	28.553	23.519	22.744	22.261	22.161	19.784	7.458	7.789	7.361	7.177	16.880	8.408
المتوسط الحسابي العام و الانحراف المعياري العام											15.857	4.289

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية ومخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتبين من الجدول رقم (4) أن المتوسط الحسابي العام لنسبة الديون إلى إجمالي الموجودات في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول) بلغ (15.857) و بانحراف معياري عام (4.289) وهذا يدل على اعتماد هذه الشركات على مصادر التمويل الداخلية أكثر من اعتمادها على التمويل الخارجي المتمثل بالديون، وقد حققت شركتا أسمنت العربية وأسمنت حائل متوسطًا أعلى من المتوسط العام إذ كان (17.993)، (16.880) على التوالي، وبانحراف معياري لهما بلغ (2.944)، (8.408) على التوالي. في حين حققت شركة أسمنت القصيم متوسطًا أقل من المتوسط العام إذ بلغ (12.699) وبانحراف معياري (1.514).

و عليه يلاحظ من الجدول رقم (4) أن اعتماد شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول) على الديون في تمويل الأصول منخفض جداً إذ بلغ المتوسط العام (15.857)، مما يدل على انخفاض مخاطر التمويل التي تتعرض لها هذه الشركات وتشكل أيضاً مصدر أمان للمقرضين.

2- نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال:

جدول رقم (5) تحليل نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال (X2) في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول) (%)

السنوات / الشركات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2012	2022	2023	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أسمنت العربية	5.741	3.881	5.609	15.612	13.490	10.638	10.399	10.586	9.444	8.035	9.344	3.641
أسمنت القصيم	0.930	1.062	1.465	1.972	2.188	2.264	2.556	2.749	2.942	3.251	2.138	0.785
أسمنت حائل	18.213	18.224	17.125	16.053	14.491	13.083	2.438	2.864	2.419	0.299	10.521	7.521
المتوسط الحسابي العام و الانحراف المعياري العام											7.334	3.982

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية ومخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول رقم (5) أن المتوسط الحسابي العام لنسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول) بلغ (7.334) و بانحراف معياري عام (3.982) مما يشير إلى قدرة الشركات عينة البحث على تغطية الالتزامات الطويلة الأجل من دون تعرضها لحالة العسر المالي؛ إذ يلاحظ أن الشركات عينة البحث اعتمدت في تركيبة هيكل رأسمالها على التمويل الداخلي بنسبة كبيرة جداً تفوق 90%. وقد حققت شركتا أسمنت العربية وأسمنت حائل متوسطًا يفوق المتوسط العام إذ كان (9.344)، (10.521) على التوالي، و بانحراف معياري (3.641)، (7.521) على التوالي، في حين حققت شركة أسمنت القصيم متوسط أقل من المتوسطًا العام فقد بلغ (2.138) و بانحراف معياري (0.785).

وعليه يلاحظ من الجدول رقم (5) أن اعتماد شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول) على الديون الطويلة الأجل نسبةً إلى إجمالي رأس المال منخض جداً إذ بلغ المتوسط العام (7.334) مما يدل على كبر نسبة التمويل الداخلي في هذه الشركات.

وصف متغير البحث التابع:

يهدف هذا الجزء إلى تحليل مؤشرات الأداء المالي باستخدام مؤشر واحد وهو معدل العائد على الاستثمار، و ذلك كمايأتي:

جدول رقم (6) تحليل معدل العائد على الاستثمار(Y) في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول) (%)

السنوات / الشركات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2012	2022	2023	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أسمنت العربية	15.760	15.410	12.877	6.876	-1.015	5.828	5.277	4.951	5.624	4.553	7.614	5.364
أسمنت القصيم	25.820	27.751	19.987	12.660	6.362	17.540	19.848	14.617	6.775	7.866	15.923	7.636
أسمنت حائل	10.511	8.221	7.642	1.172	-1.828	4.533	8.525	3.540	1.432	2.284	4.603	3.976
المتوسط الحسابي العام و الانحراف المعياري العام											9.380	5.659

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية ومخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يوضح الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي العام لمعدل العائد على الاستثمار في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول) قد بلغ (9.380) وبانحراف معياري عام (5.659)، وقد حققت شركة أسمنت القصيم متوسطًا أعلى من المتوسط العام إذ بلغ المتوسط الحسابي لها (15.923) وبانحراف معياري (7.636)، في حين حققت شركتا أسمنت العربية وأسمنت حائل متوسطًا أقل من المتوسط العام إذ بلغ (7.614)، (4.603) على التوالي وبانحراف معياري (5.364)، (3.976).

ويلاحظ من الجدول رقم (6) أن مؤشرات الأداء المالي لشركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول) تراوحت بين (4.603 – 15.923) وبمتوسط عام (9.380)، وهي مؤشرات منخفضة مما يعكس أداءً ماليًا منخفضًا لهذه الشركات.

اختبار الفرضيات:

في هذا الجزء يمكن عرض اختبار فرضيات البحث من خلال تحليل البيانات إحصائياً لعينة من شركات صناعة الأسمنت السعودية الدرجة في السوق المالي (تداول) للفترة من (2014 – 2023م)؛ و من أجل بيان أثر المتغير المستقل (هيكل رأس المال) مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال) على المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بمعدل العائد في الاستثمار من خلال نموذج الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لقياس الأثر وباستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

أ- الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات في معدل العائد في الاستثمار في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول).

جدول رقم (7) تحليل الانحدار البسيط لنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول)

Model	B	T	Sig	F	F- Sig	R	R^2
(Constant)	0.864	0.088	0.932	0.784	0.402	0.299	0.089
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات X1	0.537	0.886	0.402				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يوضح الجدول رقم (7) الأثر بين هيكل رأس المال ممثلاً بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات ومعدل العائد في الاستثمار في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول) إذ ظهرت قيمة الارتباط (R= 0.299)، وهذا يدل على أن العلاقة ضعيفة بين المتغيرين، وتبين قيمة معامل التحديد أن (8.9%) من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الاستثمار تتعلق بنسبة هيكل رأس المال (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات)، وأن ما بقي يعد من الأخطاء العشوائية، أو يعزى إلى أخطاء غير معروفة؛ إذ بلغت قيمتها (91.1%)، أي كلما ارتفعت هذه النسبة أدى ذلك إلى ارتفاع في معدل العائد على الاستثمار مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة.

و تشير نتائج الجدول رقم (7) إلى أن أثر المتغير المستقل (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات) في المتغير التابع (معدل العائد على الاستثمار) غير دال إحصائياً إذ كانت قيمة اختبار (F= 0.784) بمستوى معنوية (0.402) وهو أكبر من (0.05) ،مما يدل على وجود فروق معنوية، وأن النموذج لا يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلاً دقيقاً، وأن خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة أي قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه **(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات في معدل العائد على الاستثمار في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول).)**

ب- الفرضية الفرعية الثانية:

(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي

رأس المال في معدل العائد على الاستثمار في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول).

جدول رقم (8) تحليل الانحدار البسيط لنسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول)

Model	B	T	Sig	F	F- Sig	R	R^2
(Constant)	7.955	1.313	0.226	0.061	0.812	0.087	0.008
نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال X2	0.193	0.246	0.812				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (8) الأثر بين هيكل رأس المال ممثلاً بنسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال ومعدل العائد على الاستثمار في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول) إذ ظهرت قيمة الارتباط (R= 0.087)، هذا يدل على أن العلاقة ضعيفة بين المتغيرين، وتبين قيمة معامل التحديد أن (0.8%) من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الاستثمار تتعلق بنسبة هيكل رأس المال (نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال)، وأن ما بقي يعد من الأخطاء العشوائية، أو يعزى إلى أخطاء غير معروفة؛ إذ بلغت قيمتها (99.2%)، أي كلما ارتفعت هذه النسبة أدى ذلك إلى ارتفاع في معدل العائد على الاستثمار مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة.

وتشير نتائج الجدول رقم (8) إلى أن أثر المتغير المستقل (نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال) في المتغير التابع (معدل العائد على الاستثمار) غير دال إحصائياً إذ كانت قيمة اختبار (F= 0.061) بمستوى معنوية (0.812)، وهو أكبر من (0.05)، مما يدل على وجود فروق معنوية، وأن النموذج لا يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلاً دقيقاً، وأن خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة، أي قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه **(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لنسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال في معدل العائد على الاستثمار في شركات صناعة الأسمنت السعودية المدرجة في السوق المالي (تداول).)**

اختبار الفرضية الرئيسة:

(لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لهيكل رأس المال ممثلاً بـ (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال) في معدل العائد على الاستثمار).

جدول رقم (9) تحليل الانحدار المتعدد لأثر هيكل رأس المال في الأداء المالي

Model	B	T	Sig	F	F- Sig	R	R^2
(Constant)	11.835-	0.988-	0.356	1.739	0.244	0.576	0.332
نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات X1	2.666	1.844	0.108				
نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال X2	2.849-	1.595-	0.155				

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج التحليل الإحصائي SPSS

يوضح الجدول رقم (9) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال ممثلاً بـ (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال) في معدل العائد على الاستثمار في الشركات عينة البحث إذ ظهرت قيمة الارتباط (R= 0.576)، هذا يدل على أن العلاقة طردية بين المتغيرين، وتبين قيمة معامل التحديد أن (33.2%) من التغيرات الحاصلة في معدل العائد على الاستثمار تتعلق بهيكل رأس المال (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال)، وأن ما بقي تعد من الأخطاء العشوائية أو يعزى إلى أخطاء غير معروفة؛ إذ بلغت قيمتها (66.8%)، أي إنه كلما ارتفعت هذه النسب أدى ذلك إلى ارتفاع في معدل العائد على الاستثمار مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة.

وتشير نتائج الجدول رقم (9) إلى أن أثر المتغير المستقل هيكل رأس المال ممثلاً بـ (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال) في المتغير التابع (معدل العائد على الاستثمار) غير دال إحصائياً إذ كانت قيمة اختبار (F= 1.739) بمستوى معنوية (0.244) وهو أكبر من (0.05)، مما يدل على وجود فروق معنوية، وأن النموذج لا يمثل الظاهرة المدروسة تمثيلاً دقيقاً، وأن خط الانحدار لا يلائم البيانات المعطاة، أي قبول الفرضية الرئيسة في الشركات عينة البحث التي تنص على أنه (**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لهيكل رأس المال ممثلاً بـ (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال) في معدل العائد على الاستثمار).**

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

في ضوء تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث تم التوصل إلى النتائج الآتية:

1- توصلت نتائج التحليل إلى أن نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول في الشركات عينة البحث كانت منخفضة إذ بلغ المتوسط الحسابي العام لها (15.857).

2- أوضحت نتائج التحليل أن اعتماد الشركات عينة البحث على الديون الطويلة الأجل نسبةً إلى إجمالي رأس المال كان منخفضاً بمتوسط عام (7.334).

3- خلصت نتائج التحليل إلى أن مستوى معدل العائد على الاستثمار كان منخفضاً بمتوسط حسابي عام بلغ (9.380).

4- أظهرت نتائج التحليل اعتماد الشركات عينة البحث في تركيبة هيكل رأسمالها على التمويل الداخلي أكثر من اعتمادها على الديون، مما يشير إلى تمكنها من تغطية التزاماتها دون تعرضها لمخاطر مالية.

5- خلصت نتائج التحليل إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات في معدل العائد على الاستثمار في الشركات عينة البحث، مما يدل على عدم استفادة الشركات عينة البحث من التمويل الخارجي في زيادة الأرباح، وهذا يعني أن الاعتماد على التمويل الخارجي للموجودات لا يؤثر في معدل العائد على الاستثمار، وهذا يتفق مع دراسة الصالح، البراك (2024م)، ودراسة بعيوات (2020م)، ويختلف مع دراسة أوبان، منلا (2023م)، ودراسة محمد، أحمد (2023م)، ودراسة عبدالله، زوباري، حبقزي (2023م)، ودراسة Dsouza (2022م)، ودراسة Nasimi & Nasimi (2018م)، ودراسة Ronoh& Noit(2015م)، ودراسة Meroo (2015م).

6- أوضحت نتائج التحليل أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال في معدل العائد على الاستثمار في الشركات عينة البحث، مما يشير إلى قدرة هذه الشركات على تغطية التزاماتها المالية.

7- أظهرت نتائج التحليل أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لهيكل رأس المال مقاساً بـ (نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الموجودات، نسبة الديون الطويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال) في معدل العائد على الاستثمار في الشركات عينة البحث، مما يعني أن اعتماد الشركات على مزيج الأموال المتاحة لها لا يؤثر في معدل العائد على الاستثمار،

وهذا يتفق مع دراسة الصالح، البراك (2024م)، ودراسة عبدالمالك، الرضا (2023م)، بعيوات (2020م)، ويختلف مع دراسة أوبان، منلا (2023م)، ودراسة محمد، أحمد (2023م)، ودراسة عبدالله، زوباري، حبقزي (2023م)، ودراسة Dsouza (2022م)، ودراسة Nasimi & Nasimi (2018م)، ودراسة Ronoh& Noit(2015م)، ودراسة Meroo (2015م).

ثانياً: التوصيات:

بناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج يوصي البحث بمايأتي:

1- ضرورة اعتماد متخذي القرار في الشركات عينة البحث على مؤشر هيكل رأس المال؛ حتى تستفيد من التمويل الخارجي في زيادة العائد.

2- العمل على تكوين المزيج المناسب من أموال الديون وأموال الملكية، وبالتالي فإن الاستخدام الأمثل له قد يؤدي إلى تخفيض كلفة رأس المال وتعظيم العائد.

3- ضرورة استغلال أموال الاقتراض المتاحة بما يؤدي إلى تحقيق الوفورات وتعظيم العائد.

4- ضرورة اهتمام الشركات عينة البحث بإدارة هيكل رأسمالها بالشكل الذي يؤدي إلى الاستمرار في زيادة أدائها المالي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1- أبوحمد، رضا صاحب، قدوري، فائق مشعل، (2000م)، إدارة المصارف، ط1، دار إبن الأثير للطباعة و النشر، العراق.

2- أوبان، عبدالله، منلا، عاتكة محمد، (2023م)، أثر هيكل رأس المال على بعض مؤشرات الأداء المالي، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية و القانونية، مجلد (45)، عدد (1).

3- بعيوات، محمد خالد، (2020م)، هيكل رأس المال وتأثيره على الأداء المالي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، فلسطين.

4- التميمي، محفوظ، (2010م)، التحليل المالي، ط1، دار الكتب اليمنية، صنعاء.

5- جهرة، شناقة، (2017م)، أثر محددات هيكل رأس المال على الأداء المالي للبنوك المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودي، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، مجلد (7)، عدد (1).

6- خنفر، مؤيد راضي، المطارنة، غسان فلاح، (2009م)، تحليل القوائم المالية " مدخل نظري و تطبيقي "، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمّان، الأردن.

7- السهلاوي، خالد، عبدالقادر عبدالله، (2017م)، الإدارة المالية، ط5، مطابع السروات، السعودية.

8- الصالح، فاطمة نبيل، البراك، محمد بن سعد، (2024م)، أثر هيكل رأس المال على ربحية البنوك الإسلامية المدرجة في السوق المالي السعودي (تداول)، المجلة العربية للإدارة، مجلد (44)، عدد (3).

9- عبدالله، حسين، زوباري، ريم، حبقزي، هند، (2023م)، أثر هيكل رأس المال على ربحية المصارف الخاصة التجارية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، مجلد (45)، عدد (27).

10-عبدالمالك، أحمد، الرضا، عقبه، (2023م)، أثر هيكل رأس المال على أداء شركات التأمين المساهمة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و السياسية، مجلد (39)، عدد (2).

11-العامري، محمد علي، (2013م)، الإدارة المالية الحديثة، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، عمّان.

12-العامري، محمد علي، (2010م)، الإدارة المالية المتقدمة، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان.

13-كويل، برايان، (2006م)، هيكلة رأس مال الشركات، دار الفاروق، مصر، القاهرة.

14-محمد، أكرم أحمد، أحمد، رزكار علي، (2023م)، تأثير هيكل رأس المال في ربحية الشركات، دراسة تطبيقية لعينة من الشركات غير المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة كوية للعلوم الانسانية و الاجتماعية، مجلد (6)، عدد (2).

15-محمد، منير، شاكر، إسماعيل، نور، عبدالناصر، (2008م)، التحليل المالي ـ مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن.

16-الموسوي، عباس نوار، الدباغ، لقمان محمد، الجبوري، جميلة حمران، (2016م)، تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي و الأداء المالي للوحدات الاقتصادية، دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد (12).

17-هندي، منير إبراهيم، (2004م)، الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات، ط1، الدار الجامعية، الاسكندرية.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1-Adair, Troy A., (2066), Corporate Finance Demystified, McGraw- Hill, USA.
2- Adjirackor,Theophilus & Asare,Daniel Darko & Gagakuma, Wisdom, (2017), Financial Ratioas Tool for Profitability in Aryton Drugs, Research Journal Of Finance and Accounting, Vol.8, No.14.

3- Brigham, Eugene.F & Houtos,Joel.F., (2009), Fundamentals Of Financial Management, 12 th ed, South- Western.

4- Ghani, E.K., Rehan, R., Salahuddin, S., & Hye,G.M.A., (2023), Discovering Capital Structure Determinants For Saarc Energy Firms, International Jouranal Of Energy Economics and Policy, Vol.1, No 13.

5-Islam, m.d. Aminul, (2014), An Analysis of The Financial Performance Of National Bank Limited Using Financial Ratio, Jouranal Of Behavioural Economics, Finance Entrepreneur Ship, European Journal Of Business and Management, Vol.8, No.18.

6- Meroo, A.A., (2015), The Relationship Between Capital Structure and Performance in Gulf Countries Banks: Acomparative Study Between Islamic Banks and Conventional Banks, International Journal Of Economics and Finance, Vol.12, No.7.

7- Oktarina, D., (2018), The Analysis Of Firm Value In Indonesia Property and Real Estate Companies, International Journal of Research Science and Management, Vol.9, No.5.
8- Ranjan, Weerakoon, (2016), The Financial Performance Analysis Of Nike Inc: With Special Reference Year 2015 Annual Report, European Journal of Business and Management, Vol.8, No.18.

9- Ronoh, C. Ntoiti,J., (2015), Effect Of Capital Structure On Financial Performance Of Listed Commercial Banks In Kenya, Acase Study Of Kenya Commercial Bank Limited, The Strategic Journal Of Business & Change Management, Vol.12, No.7.

10- Wapmuk, Shitnaan Emmanuel, (2016), Banking Regulation and Supervision In Nigeria: An Analysis Of The Effects Of Banking Reforms On Bank Performance and Financial Stability, The University Of Salford, UKA Thesis Submitted in Partial Fulfilment Of the Require Ments Of the Degree Of Doctor Of Philosopgy.

أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت "دراسة ميدانية"

The Impact of Using Social Media in Time Management of Hadramout University Female Students (An Empirical Study)

أ.د. محسن محمد بن كليب النهدي
أستاذ إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية
جامعة حضرموت

حنان سيف عبدالله، مريم فائز بن حاتم،
منار محمد الحامدي ، مريم محمد بن علي جابر،
عبدالله أحمد عبدالله

الملخص:

استهدفت الدراسة قياس مستوى استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي، ومستوى كفاءتهنَّ في إدارة الوقت، ومن ثَمَّ اختبار أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت باليمن، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، كما اعتمدت الدراسة أداة الاستبانة والمقابلة لجمع المعلومات والبيانات، وتم اختيار عينة عشوائية من طالبات جامعة حضرموت بلغ حجمها (209) طالبات، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن مستوى استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي كان مرتفعًا، كما كان مستوى كفاءة إدارة الطالبات لأوقاتهن مرتفعًا أيضًا، وأظهرت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت، وقد أوصى الباحثون بعدد من التوصيات، أهمها: أن تحافظ جامعة حضرموت على تعزيز دور فاعلية الاستخدام الإيجابي لوسائل التواصل الاجتماعي لرفع كفاءة الطالبات ومهارتهنَّ في إدارة أوقاتهنَّ بما يخدم العملية التعليمية، من خلال إقامة الدورات التدريبية، وورش العمل، والندوات العلمية التي تمكنهنَّ من إتقان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، واستثمار الوقت في عملية التصفح والمراسلات، ونقل المعلومات العلمية التخصصية؛ لزيادة معدلات تحصيلهنَّ العلمي.

الكلمات المفتاحية:
- وسائل التواصل الاجتماعي
- إدارة الوقت
- جامعة حضرموت

ABSTRACT:

The study aimed to measure the level of social media usage by Hadramout University female students, and their competence level in time management. It then tested the impact of using social media in managing the time of Hadramout University female students in Yemen. The study adopted the descriptive analytical approach and relied on a questionnaire, and an interview as tools to collect data. A random sample consisting of (209) female students in Hadramout University was

Key Words:
- **Social media**
- **Time management**
- **Hadramout University**

	selected. The study reached a number of results, the most important of which are: The level of social media use by Hadramout University female students was high, and their competence level in managing their time was also high. The study demonstrated the presence of a statistically significant moral impact of using social media in time management of Hadramout University female students. The researchers recommended a number of recommendations, the most important of which are: Hadramout University should maintain enhancing the role of the effectiveness of the positive use of social media to raise the female students' competence and skill in managing their time in a way that serves the educational process. This should be done via conducting training courses, workshops and scientific seminars that enable them to master the use of social media, and to capitalize time in the browsing process, correspondence and transference of specialized scientific information so as to increase their academic achievement scores.

مقدمة:

أصبحت تكنولوجيا المعلومات بصفة عامة، وتكنولوجيا التواصل الاجتماعي بصفة خاصة، من وسائل الاتصال الرئيسة التي غيَّرتْ من مسار الاتصالات، فأصبح من السهل الحصول على المعلومات والبيانات بشكل منظم وسريع من خلال الحواسب والهواتف الشخصية الذكية في مدار الساعة، وقد برزت وسائل التواصل الاجتماعي، مثل: الفيسبوك (Facebook)، وواتساب (WhatsApp)، وتويتر (Twitter)، وجوجل بلس (Google+)، ويوتيوب (You Tube)، والإنستغرام (Instagram) وغيرها، لتصبح في مقدمة إنجازات ثورة التكنولوجيا الحديثة دون منافس، إذ ربطت شبكة المعلومات الأشخاص بعضهم ببعض في جميع أنحاء العالم؛ لتجعل من العالم قرية صغيرة، إذ تتضمن تلك التكنولوجيا كمًّا هائلًا من المعلومات في مناحي مجالات الحياة كافة، منها: التعليمية، والصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والأعمال التجارية والمصرفية، ووسائل ترفيه وتعارف، وغيرها.

ويُعد الوقت موردًا فريدًا وثمينًا متاحًا بالتساوي لكل البشرية، بغض النظر عن أية صفات خاصة، وهو يسير دائمًا بسرعة محدودة وثابتة، ولكن يبدو أنه لا يوجد شخص لديه الوقت الكافي للإنجاز، وبما أننا لا نستطيع أن نكتشف أو نصنع وقتًا أطول، فإنه ينبغي علينا أن نحافظ على الوقت المتاح لنا، واستثماره بشكل

أفضل بأكثر كفاءة وفاعلية، وتُشكِّلُ الاعتقاداتُ الاجتماعية، والتصرُّفاتُ التي يبديها الفرد في توزيع الأنشطة على الوقت، وتحديد أولويات تنفيذها، حجرَ الزاوية في تكوين الاتجاهات، سواءٌ أكانت إيجابية أم سلبية نحو الوقت.

إن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يستغرق وقتًا أطول، وتكلفةً وجهدًا أقل، واستخدامًا أسهل، لذلك فتطبيق وسائل التواصل الاجتماعي أكثر جاذبية لشباب أي مجتمع بصفة عامة، وطلاب الجامعات والطالبات بصفة خاصة، فهو بمنزلة الصديق والجليس الإلكتروني المفضل لديهم، ومتنفَّسًا أكاديميًا، واجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وثقافيًا ورياضيًا لمختلف أنواع فئات المجتمع؛ إذ وصلتْ درجة استخدامه إلى مستوى الإدمان؛ لذا جاءت هذه الدراسة للوقوف على أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت في الجمهورية اليمنية.

الإطار العام للدراسة:

أولًا: مشكلة الدراسة:

إن انعكاسات الثورة الإلكترونية التي يمكن وصفها بالتكنولوجيا العالمية للاتصالات والمعلومات (الإنترنت)، والمعتمدة على الاستخدامات الرقمية (Digital)، قد أثبتت جدارتها وجدواها الاقتصادية والتعليمية عالميًا، وتأثيراتها الإيجابية والسلبية في حياة الأفراد والمجتمعات، وقد تميزت وسائل التواصل بسهولة الاستخدام وسرعة الانتشار؛ إذ يستطيع أي فرد أن ينغمس لفترات طويلة جدًا، ويبحر في صفحاته بسهولة ويسر دون أن يشعر كم من الوقت قد مضى، وهذا يشير إلى اتساع نطاق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وجعلها سمةً مميزةً لهذا العصر.

وتُعَدُّ جامعة حضرموت إحدى المؤسسات التعليمية في محافظة حضرموت بالجمهورية اليمنية، التي تمثل تجمعًا بشريًا كبيرًا من الطلاب والطالبات، الذين لديهم دوافع متعددة ومتنوعة لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لِغرض التعليم؛ إذ استفادوا من خدماتها في إطار ما يُعرف بالتعليم المدمج، أو التعليم على الإنترنت بالكامل (التعليم عن بُعد)، وتبادل المعلومات الأكاديمية، وتحميل الكتب، والأبحاث العلمية، وجلسات المناقشات العلمية، فضلًا عن متابعة الأخبار المهمة المصوَّرة، منها: الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والرياضية، والثقافية، واللقطات الإخبارية النادرة، والتسلية والترفيه والتسوق الإلكتروني، وأمام هذه الاستخدامات المختلفة لوسائل التواصل الاجتماعي فإن طلاب الجامعة بصفة عامة، والطالبات بصفة خاصة، في حاجة لإدارة أوقاتهم بكفاءة وفاعلية بما يخدم التعليم الجامعي وجودة مخرجاته.

قام الباحثون بإجراء دراسة استطلاعية على عينة عشوائية من طالبات جامعة حضموت بلغت (60) طالبة، وتم توجيه سؤال محوري لها، وهو: ما أكثر وسائل التواصل الاجتماعي التي تستخدمها طالبات جامعة حضرموت؟ وما التوقعات عن تأثيراتها الإيجابية والسلبية في إدارة الوقت الأكاديمي للطالبات؟

وقد بينت نتائج الدراسة الاستطلاعية تفاوتًا في آراء عينة الدراسة عن مستوى تفضيل استخدام وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ كان أكثرها استخدامًا بين أوساط طالبات جامعة حضرموت الواتساب، ثم الفيسبوك، ثم الإنستغرام، بنسب بلغت (91%)، (84%)، و(77%) على التوالي، كما أشارت توقعات عينة الدراسة إلى إمكانية وجود تأثيرات إيجابية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، مثل: إيجابية الإدارة الذاتية، تخطيط الوقت الأكاديمي، التحصيل العلمي، وتبادل المعلومات العلمية التخصصية، فضلًا عن ذلك وجود توقعات ببعض التأثيرات السلبية، مثل: مضيعة الوقت دون جدوى علمية من خلال إدمانِ الطالبات استخدامَ وسائل التواصل الاجتماعي الذي يؤدي إلى السهر لساعات الفجر، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مجالات سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ورياضية، وترفيهية وتسلية، والتسوق والبيع والشراء، وهي مجالات ليس لها علاقة بالمجال الأكاديمي التخصصي، فضلًا عن التأثيرات الصحية على الطالبات.

ويمكن الوقوف على تفاصيل هذه الفجوة البحثية من خلال إجابات عينة الدراسة عن الأسئلة الرئيسة الآتية:

1) ما مستوى استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي؟
2) ما مستوى كفاءة طالبات جامعة حضرموت وفاعليها في إدارة الوقت؟
3) ما أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت؟
4) هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية بين متوسطات آراء عينة الدراسة عن أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الكلية، التخصص).

ثانيًا: أهداف الدراسة:

ترمي الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1) تأصيل الإطار النظري لمفهومَيْ وسائل التواصل الاجتماعي وإدارة الوقت وأبعادهما.
2) قياس مستوى استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي.
3) قياس مستوى كفاءة طالبات جامعة حضرموت وفاعليها في إدارة الوقت.
4) اختبار أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت.
5) اختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية معنوية بين متوسطات آراء عينة الدراسة عن أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الكلية، التخصص).

6) تقديم مجموعة من التوصيات إلى قيادة الجامعة وطالباتها التي من شأنها معالجة الاختلالات في عملية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وأثرها في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت.

ثالثًا: أهمية الدراسة:

يمكن للباحثين تناول أهمية الدراسة من جانبين، هما:

1) الأهمية العلمية:

تنبع أهمية الدراسة العلمية من أهمية الموضوع الذي تناولته؛ بوصفه إضافة نوعية تصب في اتجاهات الفكر الإداري الإلكتروني الحديث؛ إذ تسهم الدراسة في تأصيل الإطار المعرفي، وقد تكون مرجعًا مهمًا للأكاديميين والدارسين والباحثين في موضوع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وإدارة الوقت؛ فهي تُعَدُّ من الدراسات النادرة – بحسب علم الباحثين – التي تتناول موضوع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وأثره في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت، كما ستسهم هذه الدراسة في فتح المجال لدراسات وبحوث علمية مستقبلية.

2) الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية للدراسة في مساعدة الطلاب والطالبات على وجه الخصوص، والباحثين والأكاديميين على إدارة وقتهم باستخدام مثل هذه التطبيقات الإلكترونية، من خلال تقديم عدد من التوصيات العملية، التي سوف تسهم في توجيه طالبات الجامعة إلى كيفية الاستخدام الإيجابي لوسائل التواصل الاجتماعي، وتخطيط الوقت وتنظيمه واستثماره، وتجنب مضيعاته، وجعله أداة بناء لا هدم لقدرات تحصيلهم العلمي ومهاراتهم.

رابعًا: فرضيات الدراسة:

اعتمادًا على مشكلة الدراسة، وأسئلتها، وأهدافها تمت صياغة فرضيات الدراسة وفقًا لفرضيات النفي الإحصائية (HO) عند مستوى دلالة 0.05، وفي حالة رفضها يمكن قبول فرضيات الإثبات (H1). ويمكن للباحثين صياغة فرضيات الدراسة في النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة الأولى (HO1):

لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت.

ومن هذه الفرضية يمكن للباحثين اشتقاق الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى (H01-1):

لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الإدارة الذاتية لطالبات جامعة حضرموت.

الفرضية الفرعية الثانية (H01-2):

لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تخطيط الوقت لطالبات جامعة حضرموت.

الفرضية الفرعية الثالثة (H01-3):

لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التحصيل العلمي لطالبات جامعة حضرموت.

الفرضية الفرعية الرابعة (H01-4):

لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تبادل المعلومات العلمية لطالبات جامعة حضرموت.

الفرضية الرئيسة الثانية (HO2):

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية بين متوسطات آراء عينة الدراسة عن أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الكلية، التخصص).

خامسًا: نموذج الدراسة:

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وأسئلتها وفرضياتها، تم بناء نموذج الدراسة بحسب الشكل رقم (1).

الشكل (1): نموذج الدراسة

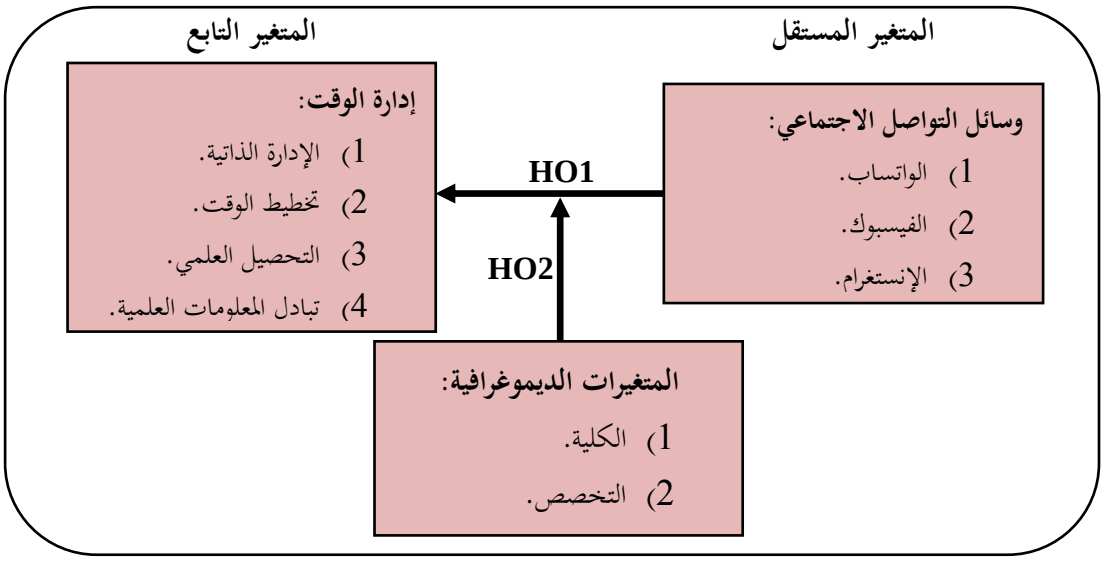

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة.

سادسًا: منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لوصف خصائص عينة الدراسة ومتغيراتها وأبعادها، والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها؛ سعيًا لتحقيق أهدافها والوصول إلى الاستنتاجات والتوصيات.

سابعًا: مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طالبات المستوى الرابع (مستوى التخرج) في جامعة حضرموت، المقيدات في كشوف إدارات القبول والتسجيل في كليات: العلوم الإدارية، والآداب، والبنات، والعلوم البيئية والأحياء البحرية بمدينة المكلا للعام الجامعي 2024/2023م، البالغ عددهن (456) طالبة بحسب كشوف إدارة القبول والتسجيل بالكليات لعام 2024م)، وقد تم اختيار عينة عشوائية بلغت (209) طالبات في مستوى التخرج في برامج البكالوريوس موضع الدراسة، على اختلاف تخصصاتهم العلمية، بنسبة بلغت 46% من حجم المجتمع الأصلي، بحسب الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) مجتمع الدراسة وعينتها

ت	الكلية	المجتمع	حجم المجتمع	العينة
1	العلوم الإدارية	168	%37	77
2	الآداب	95	%21	44
3	البنات	161	%35	73
4	العلوم البيئية والأحياء البحرية	32	%7	15
المجموع		456	%100	209
نسبة العينة إلى مجتمع الدراسة				**%46**

المصدر: إدارات القبول والتسجيل بالكليات المدروسة 2024م.

وقد تم توزيع (209) استبانات على عينة الدراسة، استُرِدَّ منها (202)، واستُبعِدَ (5) استبانات؛ لعدم صلاحيتها للتحليل، لتكون الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (197) بنسبة 94% من العينة، بحسب الجدول رقم (2).

جدول رقم (2) توزيع الاستبانة على عينة الدراسة والمسترجع منها

ت	الكلية	الاستبانات			
		الموزعة على العينة	غير المسترجعة	غير الصالحة للتحليل	الصالحة للتحليل
1	العلوم الإدارية	77	3	4	70
2	الآداب	44	1	-	43
3	البنات	73	-	1	72

4	العلوم البيئية والأحياء البحرية	15	3	-	12
المجموع		209	7	5	197
النسبة إلى عينة الدراسة		**%100**	**%3.3**	**%2.4**	**%94.3**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

ثامنًا: مصادر جمع المعلومات والبيانات:

اعتمدت الدراسة على مصدرين لجمع المعلومات والبيانات، هما:

1) مصادر ثانوية:

تم الاطلاع على عدد من المصادر والمراجع باللغة العربية والإنجليزية، تضمنت: الكتب، والرسائل، والدوريات، والمؤتمرات العلمية، والاطلاع على مواقع الإنترنت ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

2) مصادر أولية:

اعتمدت الدراسة على الاستبانة والمقابلة أداتين لجمع المعلومات والبيانات من مجتمع الدراسة؛ وقد تم تطوير الاستبانة بالاعتماد على عدد من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بحسب الجدول (3).

جدول رقم (3) متغيرات وأبعاد الدراسة

ت	المتغيرات	الفئات والأبعاد	المصدر
1	الديموغرافية	أ) الكلية. ب) ساعات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي. ج) مجالات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.	دراسة (بن كليب، وبلحاج، 2018).
2	المتغير المستقل: وسائل التواصل الاجتماعي	أ) الفيس بوك. ب) الإنستغرام. ج) الواتساب.	دراسة (أحمد، 2020)، ودراسة (فضل الله، 2020)،
3	المتغير التابع: إدارة الوقت	أ) الإدارة الذاتية. ب) تخطيط الوقت. ج) التحصيل العلمي. د) تبادل المعلومات العلمية.	دراسة (رابح، 2018)، ودراسة (بن كليب وبلحاج، 2018)، ودراسة (محمود، 2016).

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة المدرجة في الجدول أعلاه

تاسعًا: مكونات أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: يتضمن المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، وهي: الكلية، والتخصص، وبعض المتغيرات المتعلقة بالدراسة.

الجزء الثاني: يتضمن متغير وسائل التواصل الاجتماعي، ويتكون من (15) فقرة، مقسمة على (3) أبعاد، هي:

البُعد الأول: استخدام الواتساب، وعددها (5) فقرات.

البُعد الثاني: استخدام الفيسبوك، وعددها (5) فقرات.

البُعد الثالث: استخدام الإنستغرام، وعددها (5) فقرات.

الجزء الثالث: يتضمن متغير إدارة الوقت، ويتكون من (20) فقرة، مقسمة على (4) أبعاد، هي:

البُعد الأول: الإدارة الذاتية، وعددها (5) فقرات.

البُعد الثاني: تخطيط الوقت، وعددها (5) فقرات.

البُعد الثالث: التحصيل العلمي، وعددها (5) فقرات.

البُعد الرابع: تبادل المعلومات العلمية، وعددها (5) فقرات.

عاشرًا: صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم إخضاع أداة الدراسة لاختبارات الصدق والثبات، وذلك من خلال ما يأتي:

1) الصدق الظاهري:

قام الباحثون بعرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال إدارة الأعمال من أعضاء هيئة التدريس بجامعة حضرموت، وعدن، وسيئون؛ لإبداء الرأي وإعطاء الملاحظات عن الفقرات، ومدى ارتباطها بالأبعاد، وتم إجراء التعديلات وفق توصياتهم التي أدت إلى إخراج الاستبانة بشكلها النهائي.

2) صدق الاتساق الداخلي:

تم التحقق من صدق الاتساق أو التجانس الداخلي لمتغيرات الدراسة باستخدام معامل ألفا كرونباخ؛ للتأكد من فاعلية كل متغير، والمستوى الكلي لأداة الدراسة، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول رقم (4).

جدول (4): نتائج اختبار قيم معامل ألفا كرونباخ لثبات صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

ت	المتغير	معامل ألفا لكرونباخ
1	وسائل التواصل الاجتماعي	0.666
2	إدارة الوقت	0.629
الأداة ككل		**0.710**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

من الجدول أعلاه تبين من خلال استخدام طريقة ألفا كرونباخ في قياس ثبات الاستبانة أن قيمة المعامل بلغت (0.71)، وهذا مؤشر يدل على تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات، ومن ثَمَّ يمكن استخدامهما في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة، مما يتضح صدق الاستبانة وثباتها، وسلامة تطبيقها.

حادِيَ عَشَرَ: الأساليب الإحصائية:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) لتحليل البيانات بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المناسبة، وهي:

1) مقاييس الإحصاء الوصفية: وهي المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لفقرات الاستبانة؛ لوصف خصائص عينة الدراسة، ثم إيجاد التكرارات والنسب المئوية.

معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)؛ لقياس صدق أداة الدراسة المستخدمة ودرجة ثباتها.

2) معامل الارتباط؛ من أجل قياس العلاقة بين فقرات المتغيرات لمعرفة الاتساق الداخلي للفقرات، كذلك لمعرفة نوع وقوة العلاقة بين متغيرين أو أكثر من عدمها.

3) معامل الانحدار الخطي البسيط؛ لقياس مقدار أثر المتغير المستقل (وسائل التواصل الاجتماعي) في المتغير التابع (إدارة الوقت) وأبعاده.

4) اختبار F-Test؛ من أجل معرفة دلالة الانحدار بين المتغيرات.

5) اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين أكثر من فئتين؛ لاختبار الفرضية الرئيسة الثانية.

ثانيَ عَشَرَ: حدود الدراسة: تتحدد حدود الدراسة في الآتي:

1) الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة الوقت.

2) الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على كليات: (العلوم الإدارية، والآداب، والبنات، والعلوم البيئية والأحياء البحرية) بجامعة حضرموت، اليمن.

3) الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على طالبات المستوى الرابع (التخرج) بجامعة حضرموت.

4) الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفترة الزمنية من شهر مارس إلى يوليو 2024م.

الدراسات السابقة:

تم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة باللغة العربية والإنجليزية التي تناولت متغيري الدراسة وأبعادها، ويمكن تبويبها وعرضها من الأحدث زمنيًا وهجائيًا على النحو الآتي:

أولًا: الدراسات باللغة العربية:

1) دراسة (عدوان، 2023):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر مواقع التواصل الاجتماعي في السلوك الطلابي لطلبة المرحلة الثانوية والجامعية في الضفة الغربية بفلسطين، استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، وقام بتصميم استبانة تم توزيعها على عينة عشوائية بلغت (110) مفردات، توصلت الدراسة إلى أن مستوى استخدام الطلبة لمواقع التواصل الاجتماعي كان مرتفعًا، وأن هناك آثارًا إيجابيةً لاستخدام مواقع التواصل

الاجتماعي في السلوك الطلابي تمثلت في الحصول على معارف وعلوم جديدة، وتنمية التفكير الإبداعي، كما كان في الوقت نفسه هناك آثار سلبية لاستخدام المواقع في التسلية، وإهدار الوقت، وأنها تضعف عملية التواصل المباشر في المناسبات الاجتماعية.

2) دراسة (علي، 2023):

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وأثره في الشباب في محافظة عدن، اليمن، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، واعتمدت على الاستبانة أداةً لجمع المعلومات والبيانات، وتم اختيار عينة قصدية من الشباب تراوحت أعمارهم بين (15- 29) عامًا في مديريات المنصورة، الشيخ عثمان، دار سعد، والبريقة، وبلغ حجم العينة (300) مفردة من الذكور والإناث، وقد توصلت الدراسة إلى أن مستوى استخدام الشباب في محافظة عدن لمواقع التواصل الاجتماعي كان مرتفعًا، وبينت الدراسة وجود تأثيرات ذات دلالة إحصائية ايجابية وسلبية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الشباب في محافظة عدن.

3) دراسة (فخري وآخرين، 2023):

هدفت الدراسة على التعرف إلى مدى تعرض الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته باتجاهاتهم نحو الشائعات، وقد قام الباحث بتطبيق الدراسة الميدانية على عينة عشوائية قوامها (400) مفردة من شباب كليات العلوم والتربية النوعية بجامعة المنيا وجامعة القاهرة، مصر، وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي والتحليلي في الدراسة، وتم استخدام أداة الاستبانة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها: أن مستوى استخدام طلاب الجامعتين لمواقع التواصل الاجتماعي كان مرتفعًا، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية بين معدل استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي واتجاهاتهم نحو الشائعات، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشباب الجامعي عينة الدراسة في معدل استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي وفق متغير (الجامعة)، كما توجد علاقة ارتباطية عكسية ذات دلالة إحصائية بين معدل استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي واتجاهاتهم نحو الشائعات.

4) دراسة (نور الدين، 2023):

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى إستراتيجية إدارة الوقت وأثره في الأداء الوظيفي لدى موظفي جامعة أم البواقي، الجزائر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدمت أداة الاستبانة التي وزعت على عينة عشوائية طبقية بلغت (239) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى وجود مستوى مرتفع لإدارة وقت موظفي إدارة جامعة أم البواقي، ووجود مستوى مرتفع جدًا للأداء الوظيفي، ووجود أثر دال إحصائيًا لإستراتيجية إدارة الوقت في الأداء الوظيفي لدى موظفي إدارة الجامعة.

5) دراسة (الأمير، 2022):

هدفت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين إدارة الوقت والمسؤولية المجتمعية لدى طالبات جامعة جدة، السعودية، تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي والمقارن، وتم توزيع الاستبانة على عينة بلغت (100) طالبة من كلية القانون والدراسات القضائية بجامعة جدة، وأظهرت النتائج أن مستوى إدارة وقت طالبات جامعة جدة كان مرتفعًا، ووجود علاقات ارتباطية دالة إحصائيًّا بين أبعاد التخطيط، التنظيم، التنفيذ، والمتابعة، وكل من المسؤولية تجاه (الذات، الزميلات، مجتمع الجامعة، الوطن، والدرجة الكلية للمسؤولية المجتمعية)، في حين لم توجد علاقات ارتباطية دالة إحصائيًّا بين (التخطيط، التنظيم، والدرجة الكلية لإدارة الوقت، والمسؤولية المجتمعية تجاه الأسرة)، كما لم توجد فروق دالة إحصائيًّا في إدارة الوقت (الدرجة الكلية وأبعاد التخطيط، التنظيم، التنفيذ، والمتابعة) وفقًا للمستوى الدراسي.

ثانيًا: الدراسات باللغة الإنجليزية:

1) دراسة (Ator, & Ortizo, 2024):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مستوى ممارسات إدارة الوقت وأثره في أداء الطلاب الرياضيين في كليات GensanPRISAA الست المرموقة في مدينة جنرال سانتوس في الفلبين، استخدمت هذه الدراسة تصميمًا وصفيًا كميًا، وقد تم اختيار عينة عشوائية مقدارها (200) طالبٍ رياضيٍّ، وأظهرت النتائج وجود مستوى عالٍ من مهارات إدارة الوقت لدى الطلاب الرياضيين في إدارة كل من الدورات التدريبية، والجداول الأكاديمية، وقد أثرت هذه المهارات بشكل كبير في الأداء الأكاديمي، والإنجازات الرياضية، والعلاقات الاجتماعية والرفاهية الشخصية.

2) دراسة (Lashari, et. al., 2023):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيراته في تعلم اللغة الإنجليزية في جامعة SMIU في مدينة كراتشي، باكستان، تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام استبانة وزعت على عينة عشوائية بلغت (307) مفردات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى استخدام الطلاب لوسائل التواصل الاجتماعي كان مرتفعًا، كما تم استخدام الطلاب عددًا من مِنَصَّات وسائل التواصل الاجتماعي كأدوات للتعلم في سياق تعلم اللغة الإنجليزية في المرحلة الجامعية؛ لزيادة قدراتهم على التحدث باللغة، وتطوير الطلاقة اللغوية، والمشاركة في التحدث أمام الجمهور، ونقل وجهات نظرهم بكفاءة، كما بينت الدراسة وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تعلم طلاب الجامعة اللغة الإنجليزية.

3) دراسة (Chukwu, et. al., 2022):

هدفت هذه الدراسة لمعرفة تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة الوقت لطلاب تعليم العلوم الاجتماعية في مؤسسات التعليم العالي النيجيرية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، وتم جمع البيانات من خلال الاستبانة التي وزعت على عينة عشوائية من طلاب تعليم العلوم الاجتماعية البالغ عددهم (312) طالبًا في جامعة نسوكا (UNN)، نيجيريا، وكشفت نتائج الدراسة عن أن مستوى استخدام الطلاب لوسائل التواصل الاجتماعي كان مرتفعًا، وأن طلاب تعليم العلوم الاجتماعية يديرون وقتهم بشكل جيد للغاية، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طلاب تعليم العلوم الاجتماعية، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في الجنس، والعُمر، ومستوى دراسة الطلاب، وحدة البرنامج (التخصص)، والوضع السكني في إدارة الوقت.

4) دراسة (Abu Mostafa, et. al., 2021):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور القيادة الإستراتيجية في تفعيل إستراتيجيات إدارة الوقت لتعزيز مهارات الإبداع الإداري في جامعة الأزهر، فلسطين، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والكمي، كما تم استخدام الاستبانة أداةً رئيسة لجمع المعلومات والبيانات الأولية من عينة عشوائية طبقية تكونت من (245) موظفًا إداريًا. أظهرت نتائج للدراسة مستويات عالية من القيادة الإستراتيجية في جامعة الأزهر، ومتوسطًا في مستوى تطبيق إستراتيجيات إدارة الوقت والإبداع الإداري، ووجود دور ذي دلالة إحصائية معنوية للقيادة الإستراتيجية في تفعيل إستراتيجيات إدارة الوقت، كما توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إستراتيجيات إدارة الوقت والإبداع الإداري في الجامعة.

5) دراسة (Ezeonwumelu, 2021):

هدفت الدراسة إلى التأكد من تأثير إدمان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مهارات إدارة الوقت لطلاب الجامعات في مقاطعة أويو في دولة نيجيريا، تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي، وتم استخدام تقنية أخذ العينات العشوائية البسيطة، ووزعت الاستبانة على (650) طالبًا من 13 كلية في جامعة أويو، وقد كشفت النتائج أن مستوى كل من: استخدام الطلاب لوسائل التواصل الاجتماعي، ومهارتهم في إدارة الوقت كان مرتفعًا على التوالي، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مهارات إدارة الوقت لطلاب الجامعات في المقاطعة، وأن إدمان Facebook، وTwitter كان له تأثيرا كبيرا في مهارات إدارة الوقت لدى الطلاب، ومع ذلك لم يكن لإدمان Instagram تأثيرا كبيرا في مهارات إدارة الوقت لدى الطلاب.

6) دراسة (Khan, et. al., 2020):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى تأثير إدارة الوقت في التحصيل الأكاديمي للطلاب في مؤسسات التعليم العالي في إسلام آباد، باكستان، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي، كما استخدمت الاستبانة أداةً لجمع المعلومات والبيانات، وتكونت عينة الدراسة من (196) طالبًا، منهم (80) طالبًا من جامعة القائد الأعظم، و(86) طالبًا من الجامعة الإسلامية الدولية، و(30) طالبًا من المعهد الباكستاني لاقتصاديات التنمية، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى كل من: إدارة الوقت، والتحصيل الأكاديمي للطلاب كان مرتفعًا على التوالي، كما وجد أن الطالبات يُدِرْنَ أوقاتهنَّ بشكل جيد، ويقضين وقتًا أطول في الدراسة الذاتية، وأن الدراسة الذاتية للطلاب ترتبط ارتباطًا إيجابيًا بأدائهم الأكاديمي؛ إذ إن الأداء الأكاديمي يزداد مع زيادة الساعات الدراسة الذاتية، وأن إدارة الوقت الجيدة ترتبط إيجابيًا بالأداء الأكاديمي للطلاب، وبينت الدراسة كذلك وجود تأثير ذي دلالة إحصائية معنوية لإدارة الوقت في التحصيل الأكاديمي للطلاب في مؤسسات التعليم العالي.

الإطار النظري:

أولًا: مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي:

تُعَد وسائل التواصل الاجتماعي مصطلحًا شهيرًا، وواسعًا، وقد تم تعريفه، وشرحه كثيرًا، فهو مِنَصَّات إعلامية، أو مجموعة من قنوات الاتصال المتخصصة في النشر والتفاعل ومشاركة المحتوى (الرسائل، والصور، والمقاطع الصوتية والمصورة)، والتعاون على مستوى المجتمع والأفراد؛ فهو مصطلح يشمل مِنَصَّات وسائط الإعلام الجديد، أو المواقع التفاعلية على شبكة الإنترنت ذات المكونات الاجتماعية وقنوات التواصل عامة، وتتضمن إدراج أنظمة جديدة أيضًا، مثل: Friend Feed، وفيسبوك وأشياء أخرى، يعتقد أنها من شبكات التواصل الاجتماعي (قمحية، 2017، 24). وعرَّفها (باشا، 2020، 23) بأنها تلك المواقع التي توجد على شبكة الإنترنت العالمية، وتتيح للمستخدمين إنشاء حسابات شخصية، وتكوين علاقات مع مستخدمين آخرين للمواقع نفسها، ويتم من خلالها تفاعل المستخدمين بعضهم مع بعضٍ، وتواصلهم مع أصدقائهم وعائلاتهم وزملائهم. وعرَّفها (أحمد، 2020، 666) بأنها المواقع المتاحة على شبكة الإنترنت، والمتاحة للتواصل بين الشباب، مثل: الفيسبوك، والواتساب، وإنستغرام، وتويتر التي يتم من خلالها تبادل الأخبار والصور والفيديوهات وغيرها. فضلًا عن ذلك، رأى (Philips, & Yung, 2009, 108) أنّ وسائل التواصل الاجتماعي هي مواقع تضم المدونات (Blogs)، والمنتديات (Forums)، والعالم الافتراضي (Virtual world)، و(Proad cast)، وهي الملفات الصوتية والمرئية، التي ينتجها المستخدمون في المؤتمرات وغيرها من الأدوات التي يتم بداخلها التفاعل بين مستخدمي الإنترنت بشكل

اجتماعي يتسم بالألفة والمودة. ومن التعريفات السابقة يمكن توضيح المتغيرات التي تناولتها، بحسب الشكل رقم (2):

الشكل (2): المتغيرات التي تناولتها التعريفات السابقة

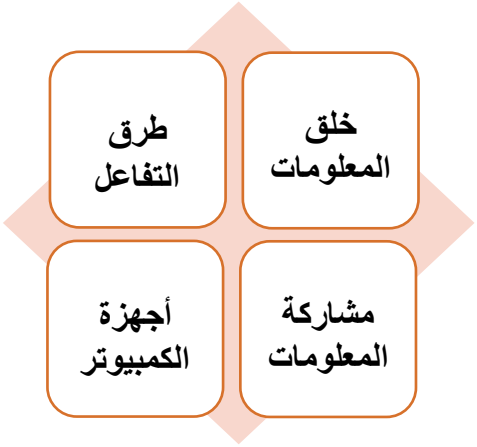

المصدر: بروكس، هيو، وغوبتا، جافي، (2017)، ترجمة عاصم سيد عبد الفتاح، وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع، ط1، القاهرة (مصر): المجموعة العربية للنشر والتدريب، ص57.

من خلال عرض التعريفات السابقة، يمكن للدراسة تعريف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها: تطبيقات إلكترونية تُحمَّل على أجهزة ذكية، يتم تصفحها واستخدامها من خلف الشاشات من خلال تفعيل خدمة شبكة الإنترنت، بحيث تجعل المشتركين على مسافة قصيرة مهما تفاوتت المسافات بينهم، وتتيح لهم الاتصال الصوتي والمرئي مع بعضهم، وتبادل الرسائل الإلكترونية النصية والصوتية والمتحركة من كتابات، ومقاطع صوتية، وصور، وفيديوهات، وملفات ورسومات وغيرها؛ لتحقيق أهداف متعددة ومتنوعة.

ثانيًا: أبعاد وسائل التواصل الاجتماعي:

تناولت الدراسة الحالية ثلاثة أبعاد لوسائل التواصل الاجتماعي، هي:

1) بُعْد الواتساب:

يتطلب برنامج الواتساب عند تثبيته لأول مرة رقم الهاتف الخاص بالمستعمل، والجهاز الذي سيعمل عليه البرنامج، يقوم حينها الاتصال بمزود الخدمة التابع له، ومن ثم إرسال رمز التفعيل، ليعمل بعدها البرنامج تلقائيًا، ويعرض البرنامج قائمة الأصدقاء الذين يمتلكون التطبيق نفسه (الصوافي، 2015، 28).

وقد عُرِّف الواتساب بأنه وسيلة إلكترونية، توفر خدماتها للمستخدمين، من خلال ربطها بشبكة الإنترنت؛ لتسمح بنقل المعلومات والبيانات بين طرفين أو أكثر، وإجراء محادثات نصية، وفيديو، ونقل صور وأشكال بأقل وقت وتكلفة وجهد (بن كليب، وبلحاج، 2018، 12). ويشير (Plana, etal, 2013, 581-596) إلى أن الواتساب ليس مجرد خدمة المراسلة النصية فقط، بل من الممكن للمستخدمين أن يتجاوزوا ذلك من خلال إرسال الصور، والفيديو، والرسائل الصوتية، والوسائط، وموقع المستخدم على

الخريطة. فضلًا عن ذلك يسهم الواتساب في تداول الأخبار، وفي التعليم والاجتماعات والتوعية والدعوة والإرشاد (الشاعر، 2015، 66).

وقد انتشر تطبيق الواتساب في الفترة الأخيرة بشكل مذهل، فهو من أكثر التطبيقات المستخدمة وأهمها في الهواتف الذكية على مستوى العالم، وقد أكدت الأبحاث أنه يتم إرسال (18) مليار رسالة يوميًا من خلال برنامج الواتساب. ويساعد برنامج الواتساب على (www.ts3a.com):

أ) تقريب المسافات بين الأهل والأصدقاء؛ إذ يستخدمه عدد كثير من الأشخاص المغتربين الذين لا يستطيعون التواصل بشكل مستمر مع الأهل والزوجة والأبناء.

ب) لجوء بعض الأشخاص إلى استخدام الواتساب نظرًا لأنه خدمة مجانية توفر فواتير الهاتف، التي أصبحت مرتفعة جدًا.

ج) التخصيص: مثل تطبيق الدردشة على شبكة الإنترنت، يمكن للمستخدمين تغيير وضعهم وتعديله إلى ما يريدون.

د) يتيح برنامج الواتساب إمكانية إرسال الصور، والفيديوهات، والرسائل الصوتية، والوسائط المتعددة، مما يزيد من درجة التفاعل بين الأصدقاء والأهل.

هـ) يمكن لأي شخص التعامل معه بسهولة ويُسْر؛ إذ يعد من أسهل التطبيقات استعمالًا.

و) استخدام بعض الأشخاص هذا التطبيق لتبادل الأفكار والمعلومات.

2) بُعْد الفيسبوك:

يُعد الفيسبوك أفضل وسيلة تواصل اجتماعي حديث؛ لقدرته على تصنيف أعضائه، وليس مجرد ربطهم ببعض، فقد استطاع أن يجمع في موقع واحد كل مميزات التواصل على الإنترنت منذ الشات، والمنتديات، وحتى المدونات، بل ويضيف إليها الكثير، والفيسبوك يتيح فكرة المجموعات لأصحاب الفكر والنشاط المتقارب أو الهوايات المشتركة، وأتاح لكل مستخدم بروفايل يمكِّنه من تقديم نفسه للآخرين من خلاله بالكلام، والصور، والفيديو (البسيوني، 2009، 12).

ويُعرف الفيسبوك بأنَّه شبكة اجتماعية يمكن الدخول إليها مجَّانًا، تديره شركة "فيسبوك" محدودة المسؤولية كملكية خاصة لها (صلاح، 2015، 250). ويُعرفه آخر بأنه موقع إلكتروني للتواصل الاجتماعي يتم من خلاله تعبير المستخدم لوصف أي موقع إلكتروني، بحيث يخوِّل مستخدميه لإنشاء ملفات شخصية، ونشرها

بشكل علني عبر ذلك الموقع، وتكوين علاقات مع مشتركين آخرين على الموقع نفسه، ويكون بإمكانهم الدخول إلى ملفاتهم الشخصية (جرار، 2012، 51).

ويهدف موقع فيسبوك إلى إعطاء الناس القدرة على المشاركة في جعل عالمهم أكثر انفتاحًا، ويتيح لهم الفرصة لتواصل أكثر فيما بينهم، فيصبح الناس عند استخدامهم للفيسبوك قادرين على الاتصال المستمر مع أصدقائهم وعائلاتهم، ويبقيهم على اطلاع دائم على ما يجري في العالم من حولهم، ويمكِّنهم من تبادل مشاعرهم وهمومهم الحياتية، ولكنه في الوقت نفسه يجعل بعضهم يراقب البعض الآخر (قميحة، 2017، 24). ولا يشعر المتواصل عبر هذا الموقع بما يشعر به الإنسان في المجتمع الحقيقي من ضغوط وصعوبات؛ إذ لا يجد المرء نفسه مرغمًا على قبول أي شيء لا يريده من الأصدقاء، ويُعدُّ الشبابُ أكثرَ الفئات استخدامًا للفيسبوك؛ إذ إنَّ هؤلاء هم الأكثر ممن يملكون المهارات الحاسوبية، ولديهم اطلاع واسع على الكمبيوتر واستخداماته وشبكات الإنترنت (فارس، ودنيا، 2015، 46).

3) بُعْد الإنستغرام:

يُعد موقع إنستغرام من مواقع التواصل الاجتماعي الذي يستعمل لتسهيل الاتصال والتواصل، ونشر يوميات الأفراد، وقد تعدَّدت فائدته من كونه مجرَّد موقعٍ للتسلية، إلى استعماله كتطبيق لجميع المتابعين؛ بغية عرض الخدمات عليهم وتحقيق المنفعة العامة (فريال وأخريات، 2019، 16).

والإنستغرام لغةً: اسم مكون من شقين، أولهما insta المشتقة من كلمة instant أي فوري، و Gram المشتقة من كلمة telegram التي تعني برقية (www.m.youm7.com). ويُعرَّف بأنه تطبيق مجاني يسمح للمستخدمين بمشاركة الصور والفيديوهات، والمؤثرات الخاصة على الصور، ومن ثم مشاركتها مع مجموعة متنوعة من مواقع الشبكات الاجتماعية (باشا، 2020، 28). وعُرِّف أيضًا بأنه تطبيق مجاني لالتقاط الصور وتصوير الفيديو كذلك وتبادلهما بين المستخدمين في جميع أنحاء العالم (www.maglobalgroup.com). وقد عرَّفته (فريال وآخرون، 2019، 16) بأنه أحد مواقع التواصل الاجتماعي الذي يستعمل في يومنا الحالي للتسويق والترويج للأعمال والشركات الصغيرة الشخصية، ويُعد وسيلة فعَّالة للتعريف بالأعمال وتحقيق الربح والشهرة. ومن أهم وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر انتشارًا في العالم الفيسبوك، واليوتيوب، والواتساب، والإنستغرام وغيرها، وقد لوحظ أن الفيسبوك من أكثر التطبيقات انتشارًا في العالم؛ لسهولة استخدامه، والمميزات التي تتوفر فيه، والشكل رقم (3) يبين عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في العالم.

شكل (3) يبين عدد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في العالم لعام 2024م

المصدر: علي، عبدالمقصود، (2024)، وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية، عبر الرابط: (www.roayahnews.com)

ثالثًا: إدارة الوقت:

يشكل الوقت العنصر الرئيس والجوهري في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات؛ بوصفِهِ من أهم العناصر التي يجب الاهتمام به، وإعطاؤه حقه، والمحافظة عليه، فبإدارة الوقت يتم تحقيق الأهداف والاستخدام الأمثل للموارد المالية والبشرية (الغامدي، 2018، 12). ولمفهوم إدارة الوقت معانٍ وتفسيرات مختلفة ومتباينة، وذلك اعتمادًا على نوع النشاط وطبيعته، وطبيعة القائمين عليه، ونوع المنظمة وأهدافها ورسالتها. فقد عرَّفت الجمعية البريطانية للعلاقات العامة إدارة الوقت بأنها: أسلوب علمي رفيع لاحتواء الوقت بهدف الانتفاع به أو استثماره لتحقيق أهداف معينة (العلاق، 2009، 51). فهي تعني بذلك كفاءة استغلال كافة الموارد لتحقيق الأهداف، وتنفيذ الأعمال في الوقت المحدد من البداية حتى النهاية (Necati, & Filiz, 2010, 5). ويشير (فضل الله، 2020، 26) إلى أن إدارة الوقت هي: "عملية تخطيط وتنظيم ورقابة لكل النشاطات التي يقوم بها الفرد خلال فترة زمنية محددة للوصول إلى الأهداف والغايات المنشودة".

يرى الباحثون من خلال تعريفات إدارة الوقت الواردة سلفًا، أن إدارة الوقت من أهم الموارد التي يجب على الفرد والمجتمع استغلالها؛ بغية تحقيق الأهداف المخططة (التقديرية)، كما تعد إدارة الوقت طريقة فعَّالة، ووسيلة ناجحة لإدارة الأنشطة والأعمال للحصول على النتائج المحددة في الوقت المتاح.

من خلال عرض التعريفات السابقة، يمكن للدراسة تعريف إدارة الوقت بأنها: علم وفن في كيفية تخطيط وتنظيم وتنسيق مهارات وقدرات الأفراد لأداء مجموعة من المهام والواجبات الأكاديمية والإدارية والعائلية خلال

وحدات زمنية محددة وملائمة وآمنة وكافية؛ لتحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة وفاعلية، ومن ثَمَّ تقويم كيفية التوقيت وجودة الإنجاز ومدى تكافئهما.

رابعًا: أبعاد إدارة الوقت:

تناولت الدراسة الحالية أربعة أبعاد لإدارة الوقت، هي:

1) بُعْد الإدارة الذاتية:

تشير عدة دراسات إلى أن إدارة الوقت هي إدارة الذات، بمعنى أن الإدارة الفعَّالة للوقت تعني إدارتك لنفسك (أبو النصر، 2015، 16). ويتكون مصطلح إدارة الذات من كلمتين، فالإدارة هي توجيه الإمكانيات إلى آلية استخدام معينة تضمن تحقيق الأهداف التي تم تحديدها، وأما الذات فتُعرف بأنها اتجاهات الشخص ومشاعره عن نفسه، ومن ثَـمَّ تُعرف إدارة الذات على بأنها معرفة الشخص لقدراته واستخدامه الأمثل لهذه القدرات؛ من أجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها (الغرابي، 2016، 16). كما تم تعريفها أيضًا بأنها قدرة الفرد على توجيه مشاعره وأفكاره وإمكانياته نحو الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها، وهي: مسؤولية الفرد في اختيار الأساليب المناسبة لتحقيق المهام الموكلة إليه (رابح، 2018، 38). وقد فسَّر ماكتري Mackenzoe العلاقة بين إدارة الوقت وإدارة الذات قائلًا إنَّ الأولى جزء من الثانية؛ فإدارة الذات أعم وأشمل من إدارة الوقت، أي إنَّ المشكلة تكمن في أنفسنا، وأن المسألة ليست في مقدار ما نملك من الوقت، بل في كيفية الاستفادة منه جيدًا، فعقرب الدقائق لا يمكن التحكم فيه أو في إدارة الساعة، بل في إدارة أنفسنا حسب الساعة (المحرزي، 2017، 16).

2) بُعْد تخطيط الوقت:

يرتبط الوقت بشكل قوي وكبير بعملية التخطيط، فمن مقومات التخطيط الناجح وأساسياته أن يكون محددًا بفترة زمنية معينة، سواء أكانت طويلة أم متوسطة أم قصيرة الأجل؛ لذا لا بد من تحديد الأهداف، وأن تتميز بالوضوح الكمي والزمني لتحقيق الفاعلية في إدارة الوقت، وذلك بوضع خطة متكاملة محددة الأهداف ومرنة، ويستمد تخطيط الوقت أهميته من حقيقة أن المهام والأنشطة كثيرة، ومن ثَـمَّ يأتي الوقت ليحدد الأساس لما يعمل وما لا يعمل (الأمير، 2022، 361). وتُعرَّف عملية تخطيط الوقت بأنها: "عملية ذهنية تحليلية تتطلب مقدارًا واضحًا من العلم والمعرفة والمعلومات الدقيقة والحديثة؛ لتحديد الأولويات في ضوء الإمكانيات المتأهلة للوصول إلى الأهداف المنشودة" (عبدالله، 2006، 56).

ويتطلب إعداد الخطة من المخطط أن يراعي التسلسل الزمني في مراحل هذه الخطة، وأن يقوم بتوزيع الأزمنة عليها بما يتناسب والمراحل المحددة، بحيث يكون مجموع الأزمنة الموزعة مساويًا للزمن الكلي، وأن يختار الزمن المناسب لكل مرحلة. وتتحدد نقطة البداية في تطبيق إدارة الوقت بشكل فعَّال، بوضع خطة ذات أهداف محددة، وتقرير كيفية تحقيق هذا الهدف خلال مدة زمنية محددة، وليكون التخطيط فاعلًا؛ فإنَّ الأهداف ينبغي أن تكون محددة وواقعية في حدود الإمكانيات والموارد المتاحة، والوقت أحدها، وقابل للقياس،

وأن تكون الموارد مكتوبة، ومرتبطة بجدول زمني؛ لغرض قياس مدى الكفاءة والفاعلية في تحقيقها خلال المدة المحددة (نصر الله، 2005، 41).

3) بُعْد التحصيل العلمي:

التحصيل العلمي هو: "مجموعة المعارف والمهارات والخبرات، التي يكتسبها الطالب طيلة سنوات تحصيله العلمي في مجال تخصصه" (زهية، وسعاد، 2023، 29). ويُعرَّفُ بأنه مؤشر على المهارات التعليمية والمعرفية للطالب، التي تُمكِّن الطلاب من العمل في الحياة الأكاديمية بنجاح (الرشيدي، 2022، 379). ويُعرَّفُ أيضًا بأنه ذلك المستوى الذي وصل إليه الطالب في تحصيله للمواد الدراسية المقررة، ويتضح ذلك من خلال وسائل قياس تجريها الجامعة عن طريق الامتحانات الشفوية والكتابية خلال العام الدراسي (عائشة، والزهرة، 2013، 65). أي هو: "كل أداء يقوم به الطالب في الموضوعات المدرسية المختلفة، الذي يمكن إخضاعه للقياس عن طريق درجات اختبار، أو تقديرات المدرسين أو كليهما" (دباب، 2019، 22). في حين عرفه حمدان بأنه: "المعلومات والمهارات المكتسبة من قبل المتعلمين كنتيجة لدراسة موضوع، أو وحدة دراسية محددة" (حمدان، 2007، 87).

ويرى (عوض، 2014، 31) أن وسائل التواصل الاجتماعي تؤثر بشكل مباشر في التحصيل العلمي للطلاب، فهي تستنفذ كثيرًا من وقتهم، وتشغلهم عن مراجعة دروسهم، وأداء واجباتهم، فضلًا عمَّا يترتب على ذلك من آثار سلبية في حياتهم الأكاديمية والاجتماعية والصحية، وتترتب عليه أيضًا مجموعة من المشكلات التربوية، مثل: النوم أثناء الدروس، والمذاكرة، وضعف التركيز، وتشتت الذهن، وضعف القدرة على الاستذكار، وتأخر دراسي دائم.

4) بُعْد تبادل المعلومات العلمية:

تُعرَّفُ المعلومات بأنها بيانات تمت معالجتها، ووضعت بصورة ذات فائدة ومعنى للأشخاص المعنيين لمواجهة احتياجاتهم (بن كليب، وبلحاج، 2018، 15). وفي عصر ثورة المعلومات أصبحت المعلومات قوة يمكن استخدامها كأداة تأثير في سلوكيات الأفراد في المجتمع من خلال الدور الفاعل الذي يلعبه الإنترنت في عملية جمع المعلومات وتداولها وانتقالها في وقت قياسي (أحمد، 2009، 252). وتستخدم المعلومات كأداة؛ من أجل التنسيق ودعم العملية الإدارية واتخاذ القرارات من جانب، وكأداة اتصال في داخل المؤسسة، ومع البيئة المحيطة بها من جانب آخر، فالمعلومات هي الحقائق عن أي موضوع، أو الأفكار والحقائق عن الأفراد، والأماكن، أو أي معرفة تكتسب من خلال الاتصال، أو البحث أو التعليم أو الملاحظة (علي، 2012، 478). وتُعرَّف عملية تبادل المعلومات بأنّها نقل البيانات والمعلومات في أي شكل، ومن مكان لآخر في الحال، وإمكانية طبعها أو إرسالها بريديًا، وذلك باستخدام الوسائل والأدوات الإلكترونية أو البصرية (جاد الرب، 2009، 416-417). وتُعرف عملية تبادل المعلومات العلمية أيضًا بالتشارك المعرفي، وعُرِّف التشارك المعرفي بأنه عملية تعلم من خلال تبادل للأفكار، والمعارف، والخبرات والمعلومات، وترتبط بقدرة الفرد على نقل معارفه الظاهرة والضمنية للآخرين، ويُعد التشارك في المعرفة آلية مناسبة لإتقان إدارة المعرفة (Manaf and Marzuki, 2009, 7).

الدراسة الميدانية:

أولًا: الإحصاءات الوصفية للمتغيرات الديموغرافية:

تم استخدام أسلوب التكرارات والنسب المئوية؛ لتحليل خصائص العينة ووصفها، التي تشمل المتغيرات الآتية:

1) الإحصاءات الوصفية لمتغير الكلية:

جدول (5): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير الكلية

ت	البيان	التكرار	النسبة	الترتيب
1	العلوم الإدارية	70	%35.5	2
2	الآداب	43	%21.8	3
3	العلوم البيئية والاحياء البحرية	12	%6.1	4
4	البنات	72	%36.5	1
المجموع		**197**	**%100**	**-**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول (5) أن غالبية مفردات عينة الدراسة يدرسن في كلية "البنات" وتبلغ نسبتهن (36.5%)، تليهن اللاتي يدرسن في كلية "العلوم الإدارية" بنسبة (35.5%)، ثم اللاتي يدرسن في كلية "الآداب" بنسبة (21.8%)، وأخيرًا اللاتي يدرسن في كلية "العلوم البيئية والأحياء البحرية" بنسبة (6.1%).

2) الإحصاءات الوصفية لمتغير التخصص:

جدول (6): توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص

ت	البيان	التكرار	النسبة%	الترتيب
1	إدارة أعمال	36	%18.3	1
2	محاسبة	9	%4.6	9
3	مالية ومصرفية	12	%6.1	6
4	نظم معلومات	13	%6.6	5
5	تاريخ	2	%1.0	15
6	جغرافيا	8	%4.1	10
7	صحافة وإعلام	10	%5.1	7
8	فلسفة وعلم الاجتماع	3	%1.5	14
9	لغة إنجليزية	33	%16.8	2
10	لغة عربية	10	%5.1	8
11	علوم بيئية	5	%2.5	13
12	علوم تكنولوجيا الأغذية	7	%3.6	12
13	خدمة اجتماعية	20	%10.2	3
14	رياض أطفال	14	%7.1	4
15	تربية فنية	7	%3.6	11
16	دراسات إسلامية	8	%4.1	10
المجموع		**197**	**%100**	**-**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS لعام 2023م.

يتضح من الجدول (6) أن غالبية مفردات عينة الدراسة يدرسن تخصص إدارة الأعمال بنسبة (18.3%)، ثم توزعت عينة الدراسة على التخصصات الأخرى المذكورة في الجدول أعلاه، التي تتبع الكليات الأربع المدروسة عينة الدراسة، أما أقل نسبة تخصص يدرسن فيه فهو تخصص التاريخ، الذي بلغت نسبته (1%) من إجمالي عينة الدراسة.

3) الإحصاءات الوصفية لمتغير ساعات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يوميًا:

جدول (7): ساعات استخدام أفراد عينة الدراسة لوسائل التواصل الاجتماعي يوميًا

ت	البيان	التكرار	النسبة	الترتيب
1	أقل من ساعة	9	%4.6	5
2	ساعة إلى أقل من ساعتين	31	%15.7	3
3	ساعتان إلى أقل من 4 ساعات	86	%43.7	1
4	4 ساعات إلى أقل من 6 ساعات	60	%30.5	2
5	6 ساعات فأكثر	11	%5.6	4
المجموع		197	%100	-

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول (7) أن غالبية مفردات عينة الدراسة يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي يوميًا بمعدل "ساعتان إلى أقل من 4 ساعات" بنسبة (43.7%)، يليهن اللاتي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي يوميًا بمعدل "4 ساعات إلى أقل من 6 ساعات" بنسبة (30.5%)، ثم اللاتي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي يوميًا بمعدل "ساعة إلى ساعتين" بنسبة (15.7%)، يليهن اللاتي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي يوميًا بمعدل "6 ساعات فأكثر" بنسبة (5.6%)، وأخيرًا اللاتي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي يوميًا بمعدل "أقل من ساعة" بنسبة (4.6%)، ويُلاحظ من الجدول أيضًا إدمان طالبات جامعة حضرموت على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يوميًا؛ إذ بلغت نسبة الاستخدام "من ساعتين فأكثر" (79.6%)، وهي نسبة مرتفعة.

4) الإحصاءات الوصفية لمجالات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:

جدول رقم (8): مجالات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأفراد عينة الدراسة

ت	البيان	التكرار	النسبة	الترتيب
1	سياسة	13	%6.6	8
2	اجتماعية	167	%84.7	1
3	اقتصادية	17	%8.6	7
4	رياضية	26	%13.2	6
5	ثقافية	94	%47.7	2
6	علمية في تخصصي	84	%42.6	4
7	التقويم الجامعي	35	%17.8	5
8	تسوق وشراء	92	%46.7	3

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

فيما يخص مجالات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لعينة الدراسة اتضح من خلال الجدول (8) أن غالبية مفردات العينة يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي لمجالات "اجتماعية"، وكانت نسبتهنَّ (84.7%)، يليهن اللاتي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي لمجالات "ثقافية" وكانت نسبتهنَّ (47.7%)، ثم اللاتي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي لمجالات "التسوق والشراء" وكانت نسبتهنَّ (46.7%)، ثم اللاتي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي لمجالات "علمية بحسب التخصص" وكانت نسبتهنَّ (42.6%)، ثم اللاتي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي لمجالات "التقويم الجامعي" وكانت نسبتهنَّ (17.8%)، ثم اللاتي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي لمجالات "رياضية" وكانت نسبتهنَّ (13.2%)، ثم اللاتي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي لمجالات "اقتصادية" وكانت نسبتهنَّ (8.6%)، وأخيرًا اللاتي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي لمجالات "سياسية" وكانت نسبتهنَّ (6.6%).

ثانيًا: التحليل الوصفي لمتغيري الدراسة وأبعادهما:

يستعرض الباحثون نتائج التحليل الاحصائي لإجابات أفراد عينة الدراسة على متغيري الدراسة وسائل التواصل الاجتماعي، وإدارة الوقت وأبعادهما؛ وذلك من خلال عرض وتحليل ووصف إجاباتهم المتمثلة في المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأهمية النسبية؛ لمعرفة مدى توافر هذين المتغيرين وأبعادهما في ضوء إجابات أفراد عينة الدراسة، وقد تمَّ استخدام مقياس ليكرت خماسي الأوزان (Five Likert Scale) للخيارات المتعددة، بحيث أخذت كل إجابة أهمية نسبية، ويتراوح مدى الاستجابة من (1-5) وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي بحسب الجدول (9).

جدول (9): مقياس ليكرت الخماسي (Five Likert Scale)

الوزن	5	4	3	2	1
الرأي	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة

المصدر: تصميم الباحثون تبعًا لمقياس ليكرت الخماسي (Five Likert Scale).

وقد اعتمد الباحثون في تفسير البيانات بناءً على مستوى الموافقة لقيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة، وتم احتساب قيم المتوسطات حسب المعادلة الآتية:

طول المقياس= (أكبر قيمة- أقل قيمة)/ 5 = (5- 1)/ 5 = 0.80، ولذا؛ فإن طول خلايا المقياس بحسب الجدول (10).

جدول (10): قيم ومستويات المتوسطات الحسابية

ت	قيم المتوسطات الحسابية	درجات الموافقة	مستويات المتوسطات الحسابية
1	من 1 إلى أقل من 1.80	لا أوافق بشدة	ضعيف جدًا
2	1.80 إلى أقل من 2.60	لا أوافق	ضعيف
3	2.60 إلى أقل من 3.40	محايد	متوسط
4	3.40 إلى أقل من 4.20	أوافق	مرتفع
5	4.20 إلى 5.00	أوافق بشدة	مرتفع جدًا

المصدر: إعداد الباحثون بناءً على معادلة تطبيق طول الفئة.

يمكن للباحثين عرض وتحليل ووصف متوسطات إجابات عينة الدراسة عن متغيري الدراسة وأبعادها على النحو الآتي:

1) التحليل الوصفي لمتغير وسائل التواصل الاجتماعي:

لمعرفة نتائج التحليل الوصفي لمتغير وسائل التواصل الاجتماعي قام الباحثون أولًا بالتحليل الوصفي لأبعاده بصورة منفردة على النحو الآتي:

أ) التحليل الوصفي لفقرات بُعْد الواتساب:

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الواتساب

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب	مستوى الموافقة
1	أميل إلى استخدم مِنَصَّة الواتساب في أوقات فراغي.	4.23	0.96	%85	1	مرتفع جدًا
2	لمِنَصَّة الواتساب دور في تطوير مستواي الثقافي.	3.87	0.92	%77	3	مرتفع
3	إن استخدام مِنَصَّة الواتساب للجلوس مع الأصدقاء بطريقة غير مباشرة أفضل من الجلوس معهم بطريقة مباشرة من حيث تكلفة اللقاء.	3.65	0.87	%73	4	مرتفع
4	أعُدُّ مِنَصَّة الواتساب متنفسًا عن مشكلات الحياة.	4.00	0.98	%80	2	مرتفع
5	أسهر لساعات متأخرة من الليل على مِنَصَّة الواتساب.	3.28	0.81	%66	5	متوسط
	المتوسط العام	**3.81**	**0.91**	**%76**	-	مرتفع

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول (11) أن اتجاهات آراء العينة عن فقرات بُعد الواتساب كانت متفاوتة ما بين (متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة جدًا)، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.28، 4.23)، كما بلغ المتوسط العام لفقرات بُعد الواتساب مجتمعة (3.81)، وبانحراف معياري (0.91)، الذي يشير إلى تجانس آراء العينة

عن فقرات بُعد الواتساب، ووزن نسبي (76%)، وتدل تلك النتائج على أن مستوى استخدام طالبات جامعة حضرموت للواتساب كان مرتفعًا.

ب) التحليل الوصفي لفقرات بُعْد الفيسبوك:

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الفيسبوك

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب	مستوى الموافقة
6	أميل إلى استخدم مِنَصَّة الفيسبوك في أوقات فراغي.	4.02	0.97	%80	1	مرتفع
7	لمِنَصَّة الفيسبوك دور في تطوير شخصيتي ورفع مستواي الثقافي.	3.55	0.94	%71	3	مرتفع
8	إن استخدام مِنَصَّة الفيسبوك للجلوس مع الأصدقاء بطريقة غير مباشرة أفضل من الجلوس معهم بطريقة مباشرة من حيث تكلفة اللقاء.	3.85	0.99	%77	2	مرتفع
9	أعُدُّ مِنَصَّة الفيسبوك متنفسًا عن مشكلات الحياة.	3.25	0.96	%65	4	متوسط
10	أسهر لساعات متأخرة من الليل على مِنَصَّة الفيسبوك.	3.19	0.98	%64	5	متوسط
المتوسط العام		**3.57**	**0.97**	**%71**	**–**	**مرتفع**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول (12) أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد الفيسبوك كانت متفاوتة ما بين (متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة)، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.19، 4.02)، كما بلغ المتوسط العام لفقرات بُعد الفيسبوك مجتمعة (3.57)، وبانحراف معياري (0.97)، الذي يشير إلى تجانس آراء العينة عن فقرات بُعد الفيسبوك، ووزن نسبي (71%)، وتدل تلك النتائج على أن مستوى استخدام طالبات جامعة حضرموت للفيسبوك كان مرتفعًا.

ج)التحليل الوصفي لفقرات بُعْد الإنستغرام:

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الإنستغرام

ت	فقرات بُعد الإنستغرام	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب	مستوى الموافقة
11	أميل إلى استخدم مِنَصَّة الإنستغرام في أوقات فراغي.	4.16	0.98	%83	1	مرتفع
12	لمِنَصَّة الإنستغرام دور في تطوير شخصيتي ورفع مستواي الثقافي.	3.71	0.95	%74	2	مرتفع
13	إن استخدام مِنَصَّة الإنستغرام للجلوس مع الأصدقاء بطريقة غير مباشرة أفضل من الجلوس معهم بطريقة مباشرة من حيث تكلفة اللقاء.	3.52	0.91	%70	3	مرتفع

14	أعُدُّ مِنَصَّة الإنستغرام متنفسًا عن مشكلات الحياة.	3.17	0.88	%64	4	متوسط
15	أسهر لساعات متأخرة من الليل على مِنَصَّة الإنستغرام.	2.93	0.79	%59	5	متوسط
المتوسط العام		**3.50**	**0.90**	**%70**	**-**	**مرتفع**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول (13) أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد الإنستغرام كانت متفاوتة ما بين (متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة)، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (2.93، 4.16)، كما بلغ المتوسط العام لفقرات بُعد الإنستغرام مجتمعة (3.50)، وبانحراف معياري (0.90)، الذي يشير إلى تجانس آراء العينة عن فقرات بُعد الإنستغرام، ووزن نسبي (70%)، وتدل تلك النتائج على أن مستوى استخدام طالبات جامعة حضرموت للإنستغرام كان مرتفعًا.

بعد أنْ تمَّ احتساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والأوزان النسبية لأبعاد وسائل التواصل الاجتماعي بصورة منفردة، قام الباحثون بالتحليل الوصفي لتلك الأبعاد بصورة مجتمعة على النحو الآتي:

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد وسائل التواصل الاجتماعي مجتمعة

ت	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	مستوى الموافقة
1	الواتساب	3.81	0.91	%76	1	مرتفع
2	الفيسبوك	3.57	0.97	%71	2	مرتفع
3	الإنستغرام	3.50	0.90	%70	3	مرتفع
الإجمالي		**3.63**	**0.93**	**%72**	**-**	**مرتفع**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول (14) أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة عن أبعاد وسائل التواصل الاجتماعي كانت متوافرة بدرجة مرتفعة على التوالي، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.50، 3.81)، كما بلغ المتوسط العام لأبعاد وسائل التواصل الاجتماعي مجتمعة (3.63)، وبانحراف معياري (0.93)، الذي يشير إلى تجانس آراء عينة الدراسة عن أبعاد وسائل التواصل الاجتماعي، ووزن نسبي (72%)، وتدل تلك النتائج على أن مستوى استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي كان مرتفعًا.

كما يُبين الجدول (14) أنَّ ترتيب بُعد الواتساب جاء وفقًا لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في المرتبة الأولى بوسط حسابي مرتفع (3.81)، يليه بُعد الفيسبوك في المرتبة الثانية بوسط حسابي مرتفع (3.57)، ثُمَّ جاء في المرتبة الثالثة الأخيرة بُعد الإنستغرام بوسط حسابي مرتفع أيضًا (3.50).

يلاحظ الباحثون من خلال التحليل الوصفي لنتائج متغير لوسائل التواصل الاجتماعي، الآتي:

- الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس الأول الذي ينص على: "ما مستوى استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي؟".

- تتفق هذه النتيجة مع نتائج الجدول رقم (7) التي بينت إدمان طالبات جامعة حضرموت على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يوميًا؛ إذ بلغت نسبة الاستخدام "من ساعتين فأكثر" (79.6%) وهي نسبة مرتفعة.
- تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتائج كل من: دراسة (عدوان، 2023)، (علي، 2023)، (فخري وآخرين، 2023)، (Lashari, at. al, 2023)، (Chukwu, at. al, 2022)، ودراسة (Ezeonwumelu, 2021).

2) التحليل الوصفي لمتغير إدارة الوقت:

لمعرفة نتائج التحليل الوصفي لإدارة الوقت؛ قام الباحثون أولًا بالتحليل الوصفي لأبعاده بصورة منفردة على النحو الآتي:

أ) التحليل الوصفي لفقرات بُعْد الإدارة الذاتية:

جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد الإدارة الذاتية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب	مستوى الموافقة
1	أستخدم وقتي بحكمة وأنجز أكبر قدر ممكن من الأعمال خلال الوقت المتاح لي.	3.69	0.84	%73	1	مرتفع
2	لدي القدرة على التحكم بوقتي عند استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.	3.41	1.08	%68	4	مرتفع
3	أقوّم ذاتي لاستخدام وقتي على أفضل وجه.	3.58	0.86	%72	2	مرتفع
4	أتجنب كل ما يضيع وقتي دون فائدة تذكر.	3.36	0.97	%66	5	متوسط
5	أستثمر إمكانياتي المادية المتاحة لتحقيق أفضل النتائج العلمية.	3.51	0.96	%70	3	مرتفع
المتوسط العام		**3.51**	**0.94**	**%70**	**-**	**مرتفع**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يُبين الجدول (15) أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد الإدارة الذاتية كانت متفاوتة بين (متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة)، وبمتوسطات حسابية تراوحت بين (3.36، 3.69)، كما بلغ المتوسط العام لفقرات بُعد الإدارة الذاتية مجتمعة (3.51)، وبانحراف معياري (0.94)، الذي يشير إلى تجانس آراء العينة عن فقرات بُعد الإدارة الذاتية، ووزن نسبي (70%)، وتدل النتائج على أن مستوى كفاءة وفاعلية طالبات جامعة حضرموت في الإدارة الذاتية كان مرتفعًا.

ب) التحليل الوصفي لفقرات بُعْد تخطيط الوقت:

جدول (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد تخطيط الوقت

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب	مستوى الموافقة
6	أنظم وقتي بحيث يتيح لي القيام بأدواري المختلفة على أكمل وجه.	4.21	0.85	%84	1	مرتفع
7	أخطط لما يجب عمله أثناء الدوام الجامعي (اليوم-الأسبوع).	3.91	0.97	%78	3	مرتفع
8	أضع خطة بديلة لمواجهة الظروف الطارئة.	3.61	1.03	%72	5	مرتفع
9	أدون الأفكار المتعلقة بدراستي وعملي وأحرص على التخطيط لها.	3.92	1.02	%78	2	مرتفع
10	أقوم بالمراقبة وأهتم بتقويم ما تم تحقيقه من الأهداف الموضوعة مسبقًا.	3.67	0.96	%74	4	مرتفع
الإجمالي		**3.87**	**0.97**	**%77**	**-**	**مرتفع**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول (16) أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد تخطيط الوقت كانت متوافرة بدرجة مرتفعة، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.61، 4.21)، كما بلغ المتوسط العام لفقرات بُعد تخطيط الوقت مجتمعة (3.87)، وبانحراف معياري (0.97)، الذي يشير إلى تجانس آراء عينة الدراسة عن فقرات بُعد تخطيط الوقت، ووزن نسبي (77%)، وتدل تلك النتائج على أن مستوى كفاءة وفاعلية طالبات جامعة حضرموت في تخطيط الوقت كان مرتفعًا.

ج) التحليل الوصفي لفقرات بُعْد التحصيل العلمي:

جدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد التحصيل العلمي

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب	مستوى الموافقة
11	أهتم بكتابة واجباتي الدراسية المنزلية أولا بأول.	3.67	1.12	%73	3	مرتفع
12	أقوم بالتحضير المسبق لمواضيع محاضراتي.	2.92	0.99	%58	4	متوسط
13	أقوم بمذاكرة دروس محاضراتي أولًا بأول.	2.88	0.98	%58	5	متوسط
14	أقوم بالتحضير الجيد لاختباراتي الشهرية.	4.13	0.96	%83	2	مرتفع
15	أقوم بالتحضير الجيد لاختباراتي الفصلية.	4.32	0.87	%86	1	مرتفع جدًا
المتوسط العام		**3.58**	**0.98**	**%72**	**-**	**مرتفع**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول (17) أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد التحصيل العلمي كانت متفاوتة ما بين (متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة جدًا)، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (2.88، 4.32)، كما بلغ المتوسط العام لفقرات بُعد التحصيل العلمي مجتمعة (3.58)، وبانحراف معياري (0.98)، الذي يشير إلى تجانس آراء عينة الدراسة عن فقرات بُعد التحصيل العلمي، ووزن نسبي (72%)، وتدل تلك النتائج على أن مستوى كفاءة وفاعلية طالبات جامعة حضرموت في التحصيل العلمي كان مرتفعًا، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Khan, at. al, 2020).

د) التحليل الوصفي لفقرات بُعْد تبادل المعلومات العلمية:

جدول (18): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بُعد تبادل المعلومات العلمية

ت	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب	مستوى الموافقة
16	أقوم بتنزيل كتب علمية تخصصية وتحميلها من المواقع الإلكترونية.	3.42	0.99	%68	3	مرتفع
17	أقوم بتنزيل رسائل علمية تخصصية وتحميلها من المواقع الإلكترونية.	3.26	0.89	%65	4	متوسط
18	أقوم بتنزيل أبحاث علمية تخصصية وتحميلها من المواقع الإلكترونية.	3.51	0.97	%70	1	مرتفع
19	أقوم بتنزيل مقالات علمية تخصصية وتحميلها من المواقع الإلكترونية.	3.21	0.93	%64	5	متوسط
20	أقوم بتنزيل مقاطع فيديو علمية تخصصية وتحميلها من المواقع الإلكترونية.	3.46	0.95	%69	2	مرتفع
	المتوسط العام	**3.37**	**0.95**	**%67**	**-**	**متوسط**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول (18) أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة عن فقرات بُعد تبادل المعلومات العلمية كانت متفاوتة ما بين (متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة)، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.21، 3.51)، كما بلغ المتوسط العام لفقرات بُعد تبادل المعلومات العلمية مجتمعة (3.37)، وبانحراف معياري (0.95)، الذي يشير إلى تجانس آراء عينة الدراسة حول فقرات بُعد تبادل المعلومات العلمية، ووزن نسبي (67%)، وتدل تلك النتائج على أن مستوى كفاءة وفاعلية طالبات جامعة حضرموت في تبادل المعلومات العلمية كان متوسطًا.

بعد أنْ تمَّ احتساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية/ والأوزان النسبية لأبعاد وسائل التواصل الاجتماعي بصورة منفردة، قام الباحثون بالتحليل الوصفي لتلك الأبعاد بصورة مجتمعة على النحو الآتي:

جدول (19): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد إدارة الوقت

ت	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الترتيب	مستوى الموافقة
1	الإدارة الذاتية	3.51	0.94	%70	3	مرتفع
2	تخطيط الوقت	3.87	0.97	%77	1	مرتفع
3	التحصيل العلمي	3.58	0.98	%72	2	مرتفع
4	تبادل المعلومات العلمية	3.37	0.95	%67	4	متوسط
الإجمالي		**3.58**	**0.96**	**%72**	**-**	**مرتفع**

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول رقم (19) أن اتجاهات آراء أفراد عينة الدراسة عن أبعاد إدارة الوقت كانت متوافرة ما بين (متوافرة بدرجة متوسطة ومرتفعة)، وبمتوسطات حسابية تراوحت ما بين (3.37، 3.87)، كما بلغ المتوسط العام لأبعاد إدارة الوقت مجتمعة (3.58)، وبانحراف معياري (0.96)، والذي يشير إلى تجانس آراء عينة الدراسة حول أبعاد إدارة الوقت، ووزن نسبي (72%)، وتدل تلك النتائج على أن مستوى كفاءة طالبات جامعة حضرموت وفاعليتهن لإدارة الوقت كان مرتفعاً.

كما يُبين الجدول (19) أنَّ ترتيب بُعد تخطيط الوقت جاء وفقاً لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في المرتبة الأولى بوسط حسابي مرتفع (3.87)، يليه بُعد التحصيل العلمي في المرتبة الثانية بوسط حسابي مرتفع (3.58)، ثُمَّ في المرتبة الثالثة جاء بُعد الإدارة الذاتية بوسط حسابي مرتفع أيضاً (3.51)، في حين جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة بُعد تبادل المعلومات العلمية بوسط حسابي متوسط (3.37).

يلاحظ الباحثون من خلال التحليل الوصفي لنتائج متغير إدارة الوقت، الآتي:

- الإجابة عن السؤال الرئيس الثاني الذي نصه: "ما مستوى كفاءة وفاعلية طالبات جامعة حضرموت في إدارة الوقت؟".
- تتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة: (نور الدين، 2023)، (الأمير، 2022)، (Ator, & Ortizo, 2024)، (Chukwu, at. al, 2022)، (Ezeonwumelu, 2021)، ودراسة (Khan, at. al, 2020)، وتختلف مع دراسة (Abu Mostafa, at. al, 2021) التي بينت أن مستوى مهارة إدارة الوقت كان متوسطًا.

ثالثًا: اختبار فرضيات الدراسة:

1) اختبار الفرضية الرئيسة الأولى (H01):

نص الفرضية الرئيسة الأولى: "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت".

قام الباحثون باختبار الفرضية الرئيسة الأولى من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط؛ إذ يتم رفض الفرضية الصفرية (H0) إذا كان مستوى الدلالة (Sig. F) أقل من مستوى الدلالة المعتمدة في هذه الدراسة (0.05)، ويتم قبول فرضية الاثبات (H1) إذا كان مستوى الدلالة (Sig. F) أكبر من (0.05)، ويمكن اختبار فرضية الدراسة الرئيسة وفق نموذج الانحدار الخطي البسيط (Y= A + BX) حيث إن:

Y = يمثل المتغير التابع وهو (إدارة الوقت).

X = يمثل المتغير المستقل وهو (وسائل التواصل الاجتماعي).

A = وهو ثابت الانحدار.

B = وهو يمثل مقدار التأثير في المتغير التابع نتيجة التغير الذي يحدث في المتغير المستقل.

ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى؛ يجب أولًا اختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة منها كلًا على حدة على النحو الآتي:

أ) **الفرضية الفرعية الأولى (H01-1):**

نص الفرضية الفرعية الأولى: "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الإدارة الذاتية لطالبات جامعة حضرموت". وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (20): نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الإدارة الذاتية

البُعد التابع	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
الإدارة الذاتية	0.78	0.75	0.56	53.01	0.000
نتيجة الفرضية: رفض					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (20) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الإدارة الذاتية؛ إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.78)، أي إنَّه كلما زادت استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي بمقدار وحدة قياس واحدة أدى إلى زيادة كفاءتهنَّ في تحقيق الإدارة الذاتية بمقدار (78%) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.75) وهو معامل ارتباط طردي معنوي مرتفع، أي إنَّه كلما زاد استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي أدى إلى زيادة مرتفعة في تحقيق الإدارة الذاتية للطالبات بنسبة (75%)، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار t، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.56)، مما يشير إلى أن (56%) من التغيرات والتأثيرات التي

تعمل على زيادة كفاءة الطالبات في تحقيق الإدارة الذاتية تعود إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، في حينِ أنَّ (44%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على كفاءة الطالبات في الإدارة الذاتية تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار F إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية؛ إذ بلغت قيمة مستوى دلالة F (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الإدارة الذاتية لطالبات جامعة حضرموت"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الإدارة الذاتية لطالبات جامعة حضرموت".

ب) الفرضية الفرعية الثانية (H01-2):

نص الفرضية الفرعية الثانية: "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تخطيط الوقت لطالبات جامعة حضرموت". وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (21): نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تخطيط الوقت

البُعد التابع	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديدR2	قيمةF	مستوى الدلالة sig
تخطيط الوقت	0.67	0.68	0.46	48.34	0.000
نتيجة الفرضية: رفض					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (21) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تخطيط الوقت؛ إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.67)، أي إنَّه كلما زاد استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي بمقدار وحدة قياس واحدة أدى إلى زيادة كفاءة الطالبات في تخطيط الوقت بمقدار (67%) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.68) وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي إنَّه كلما زاد استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي أدى إلى زيادة متوسطة في تخطيط وقت الطالبات بنسبة (68%)، وهذان المعاملان –معامل الانحدار ومعامل الارتباط– ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبارt، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.46)، مما يشير إلى أن (46%) من التغيرات والتأثيرات التي تعمل على زيادة كفاءة الطالبات في تخطيط الوقت تعود إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، في حينِ أنَّ (54%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على تخطيط وقت الطالبات تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار F إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو

دلالة معنوية؛ إذ بلغت قيمة مستوى دلالة F (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى رفض الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تخطيط الوقت لطالبات جامعة حضرموت"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تخطيط الوقت لطالبات جامعة حضرموت".

ج)الفرضية الفرعية الثالثة (H01-3):

نص الفرضية الفرعية الثالثة: "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التحصيل العلمي لطالبات جامعة حضرموت". وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (22): نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التحصيل العلمي

البُعد التابع	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمةF	مستوى الدلالة sig
التحصيل العلمي	0.74	0.78	0.61	36.28	0.000
نتيجة الفرضية: رفض					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من الجدول (22) وجود أثر ايجابي ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التحصيل العلمي؛ إذ بلغ معامل الانحدار (0.74)، أي كلما زاد استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي بمقدار وحدة قياس واحدة أدى إلى زيادة كفاءتهنَّ في التحصيل العلمي بمقدار (74%)، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.78) وهو ارتباط طردي معنوي مرتفع، أي كلما زاد استخدام الطالبات لوسائل التواصل الاجتماعي أدى إلى زيادة مرتفعة في التحصيل العلمي للطالبات بنسبة (78%)، وهذان المعاملان –معامل الانحدار ومعامل الارتباط– ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبارt، أما القابلية التفسيرية لمعامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.61)، مما يشير إلى أن (61%) من التغيرات والتأثيرات التي تعمل على زيادة كفاءة الطالبات في التحصيل العلمي تعود إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، في حينِ أنَّ (39%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التحصيل العلمي للطالبات تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار F إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية؛ إذ بلغت قيمة مستوى دلالة F (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى رفض الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التحصيل العلمي لطالبات

جامعة حضرموت"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التحصيل العلمي لطالبات جامعة حضرموت".

د) الفرضية الفرعية الرابعة (H01-4):

نص الفرضية الفرعية الرابعة: "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تبادل المعلومات العلمية لطالبات جامعة حضرموت". وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول (23): نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تبادل المعلومات العلمية

البُعد التابع	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمةF	مستوى الدلالة sig
تبادل المعلومات العلمية	0.76	0.82	0.67	59.87	0.000
نتيجة الفرضية: رفض					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (23) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تبادل المعلومات العلمية؛ إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.76)، أي إنَّه كلما زاد استخدام طالباتجامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي بمقدار وحدة قياس واحدة أدى إلى زيادة كفاءتهنَّ في تبادل المعلومات العلمية بمقدار (76%) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.82) وهو معامل ارتباط طردي معنوي مرتفع، أي إنَّه كلما زاد استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي أدى إلى زيادة مرتفعة في تبادل المعلومات العلمية بين الطالبات بنسبة (82%)، وهذان المعاملان –معامل الانحدار ومعامل الارتباط– ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبارt، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.67)، مما يشير إلى أن (67%) من التغيرات والتأثيرات التي تعمل على زيادة كفاءة الطالبات في تبادل المعلومات العلمية تعود إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، في حينِ أنَّ (33%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على تبادل المعلومات العلمية تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار F إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية؛ إذ بلغت قيمة مستوى دلالة F (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى أن استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي له تأثير إيجابي في تبادل المعلومات العلمية بين الطالبات كأحد أبعاد إدارة الوقت، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى رفض الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تبادل المعلومات العلمية لطالبات جامعة

حضرموت"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تبادل المعلومات العلمية لطالبات جامعة حضرموت".

من خلال اختبار الفرضيات الفرعية الأربع السابقة توصل الباحثون إلى وجود أثر إيجابي لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت، وهذا ما تؤكده نتائج الجدول الآتي:

جدول (24): نتائج الانحدار الخطي البسيط لاختبار أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت

المتغير التابع	معامل الانحدار B	معامل الارتباط R	معامل التحديد R2	قيمةF	مستوى الدلالة sig
إدارة الوقت	0.74	0.76	0.58	49.38	0.000
نتيجة الفرضية: رفض					

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2024م.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (24) وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت؛ إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.74)، أي إنَّه كلما زاد استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي بمقدار وحدة قياس واحدة أدى إلى زيادة كفاءة الطالبات في إدارة الوقت بمقدار (74%) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.76) وهو معامل ارتباط طردي معنوي مرتفع، أي إنَّه كلما زاد استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي أدى إلى زيادة مرتفعة في كفاءة الطالبات لإدارة الوقت بنسبة (76%)، وهذان المعاملان –معامل الانحدار ومعامل الارتباط– ذوا دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبارt، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.58)، مما يشير إلى أن (58%) من التغيرات والتأثيرات التي تعمل على زيادة كفاءة الطالبات في إدارة الوقت تعود إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وحدها (مع ثبات بقية العوامل الأخرى)، في حينِ أنَّ (42%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على إدارة وقت الطالبات تعود إلى عوامل أخرى، وقد أشار اختبار F إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة معنوية؛ إذ بلغت قيمة مستوى دلالة F (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى رفض الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على أنه "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت"، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه "يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت".

يلاحظ الباحثون من خلال اختبار الفرضية الرئيسة، الآتي:

- الإجابة عن سؤال الدراسة الرئيس الثالث الذي ينص على: ما أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت؟

- اختبار الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على أنه: "لا يوجد أثرٌ ذو دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت"، التي تم رفضها وقبول فرضية الإثبات البديلة.
- تتفق نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Chukwu, at. al, 2022)، ودراسة (Ezeonwumelu, 2021).

2) اختبار الفرضية الرئيسة الثانية (HO2):

نص الفرضية الرئيسة الثانية: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الكلية، التخصص)".

جدول (25): اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للفروق بين فئتين

ت	المتغير	اسم الاختبار الإحصائي	نوع الاختبار الإحصائي	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
1	الكلية	One Way ANOVA	اختبار F	1.440	0.233
2	التخصص			1.555	0.090

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS للدراسة الميدانية 2023م.

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (25) أن اختبار الفروق تبعًا لمتغيري الكلية، والتخصص كان معنويًا؛ إذ بلغت قيمة مستوى دلالة F لمتغير الكلية (0.233)، والتخصص (0.090)، وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة (0.05)، وتُدل هذه النتائج على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية معنوية بين متوسطات إجابة أفراد عينة الدراسة حول أثر وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت تعزى للخصائص الديموغرافية (الكلية، التخصص)، وبهذه النتائج توصل الباحثون إلى قبول الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الكلية، التخصص)".

يلاحظ الباحثون من خلال اختبار الفرضية الرئيسة الثانية الآتي:

أ) الإجابة عن السؤال الرئيس الرابع الذي ينص على: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الكلية، التخصص)؟

ب) اختبار الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على أنه: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية بين متوسطات آراء عينة الدراسة حول أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الكلية، التخصص)، التي تم قبولها.

ج) تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (Chukwu, et. al., 2022) فيما يتعلق بمتغير التخصص.

نتائج الدراسة وتوصياتها:

أولًا: النتائج:

بناءً على تحليل ومناقشة نتائج الدراسة، والإجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

1) أنَّ مستوى استخدام طالبات جامعة حضرموت لوسائل التواصل الاجتماعي كان مرتفعًا؛ إذ بلغ وسطه الحسابي (3.63).

2) أنَّ مستويات استخدام طالبات جامعة حضرموت للواتساب، الفيسبوك، والإنستغرام كان مرتفعًا لكل بُعد من الأبعاد الثلاثة، وأنَّ ترتيب بُعد الواتساب جاء وفقًا لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة في المرتبة الأولى بوسط حسابي مرتفع (3.81)، يليه جاء بُعد الفيسبوك في المرتبة الثانية بوسط حسابي مرتفع (3.57)، ثُمَّ جاء في المرتبة الثالثة الأخيرة بُعد الإنستغرام بوسط حسابي مرتفع أيضًا (3.50).

3) أنَّ مستوى كفاءة طالبات جامعة حضرموت وفاعليتهن في إدارة الوقت كان مرتفعًا؛ إذ بلغ وسطه الحسابي (3.58).

4) وجود مستويات متفاوتة وفقًا لمتوسطات تقديرات أفراد عينة الدراسة لكفاءة طالبات جامعة حضرموت وفاعليتهن في الإدارة الذاتية، تخطيط الوقت، التحصيل العلمي، وتبادل المعلومات العلمية؛ وأنَّ ترتيب بُعد تخطيط الوقت جاء بمستوى مرتفع في المرتبة الأولى بوسط حسابي (3.87)، يليه جاء بُعد التحصيل العلمي بمستوى مرتفع محتلًا المرتبة الثانية بوسط حسابي (3.58)، ثُمَّ في المرتبة الثالثة جاء بُعد الإدارة الذاتية بمستوى حسابي مرتفع أيضًا (3.51)، في حينِ جاء في المرتبة الرابعة الأخيرة بُعد تبادل المعلومات العلمية الذي كان مستوى توافره متوسطًا؛ إذ بلغ وسطه الحسابي (3.37).

5) وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت؛ إذ بلغ معامل التحديد (0.58).

6) وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الإدارة الذاتية لطالبات جامعة حضرموت؛ إذ بلغ معامل التحديد (0.56).،

7) وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تخطيط الوقت لطالبات جامعة حضرموت؛ إذ بلغ معامل التحديد (0.46).
8) وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في التحصيل العلمي لطالبات جامعة حضرموت؛ إذ بلغ معامل التحديد (0.61).
9) وجود أثر ذي دلالة إحصائية معنوية لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تبادل المعلومات العلمية لطالبات جامعة حضرموت؛ إذ بلغ معامل التحديد (0.67).
10) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية معنوية بين متوسطات آراء عينة الدراسة عن أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في إدارة وقت طالبات جامعة حضرموت تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الكلية، التخصص).

ثانيًا: التوصيات:

استنادًا إلى نتائج الدراسة؛ قدم الباحثون عددًا من التوصيات إلى وقيادة جامعة حضرموت والطالبات، أهمها:

1) أن تحافظ جامعة حضرموت على تعزيز دور فاعلية الاستخدام الإيجابي لوسائل التواصل الاجتماعي لرفع كفاءة الطالبات ومهارتهن في إدارة أوقاتهنَّ بما يخدم العملية التعليمية من خلال إقامة الدورات التدريبية، وورش العمل، والندوات العلمية.
2) إرشاد طلاب جامعة حضرموت والطالبات وتوعيتهم بالمخاطر الصحية والنفسية والاجتماعية لزيادة عدد ساعات استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقاتها، وذلك من خلال تفعيل دور المساجد، والمؤسسات التعليمية، والأسرية، والإعلامية، وحثهم على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تحقيق المنافع الإيجابية الأكاديمية والاجتماعية.
3) التوعية بأهمية اللقاءات الاجتماعية المباشرة بين الأهل والأسرة والأصدقاء على الواقع بدلًا من استخدام مِنَصَّات التواصل الاجتماعي المختلفة للجلوس معهم بطريقة غير مباشرة.
4) أن تعمل الجامعة على تحسين مهارات إدارة الوقت لدى الطلاب والطالبات من خلال إعداد برامج ودورات تدريبية أكاديمية تُصمم خصيصًا لتعزيز كفاءاتهم وتطويرها في كيفية تخطيط الوقت وتنظيمه في التحصيل العلمي، وإعداد البحوث العلمية، وتبادل المعلومات العلمية التخصصية.
5) أن تحافظ طالبات جامعة حضرموت على الاستخدام الأمثل لوسائل التواصل الاجتماعي، ومهارة استثمار الوقت وإدارته من خلال تنزيل مقالات ودراسات وكتب علمية تخصصية وتحميلها من المواقع الإلكترونية؛ لأجل رفع قدراتهن ومهاراتهن المعرفية، وزيادة معدلات تحصيلهنَّ العلمي.

6) حث طلاب الجامعة والطالبات على استثمار أوقاتهم من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتصفح والمراسلات ونقل المعلومات العلمية التي تخدم تحصيلهم العلمي.

7) توصي الدراسة جامعة حضرموت بتعيين مُرشد أكاديمي واجتماعي في كلياتها كافة؛ لتوجيه الطلاب والطالبات وإرشادهم، وحل مشكلاتهم الأكاديمية والاجتماعية.

8) استمرارية تحديث المكتبات الجامعية وتطويرها، فضلًا عن توفير قاعدة بيانات إلكترونية؛ لتسهم في رفد الباحثين، والطلاب والطالبات، وأعضاء هيئة التدريس بالمعارف، وتبني الإدارة الإلكترونية في كل الأنشطة المكتبية كالاستعارة، وإعادة الكتب وغيرها.

9) يجب على أولياء أمور الطلاب والطالبات أن يحثوا أبناءهم على التحلي بالقيم الأخلاقية التي يجب الالتزام بها في التواصل مع الآخرين؛ لمواكبة هذا التطور الإلكتروني الهائل لمِنَصَّات التواصل الاجتماعي، ومواجهته والاستفادة منه بشكل إيجابي، ومحاولة التقليل من أضراره، ومن إدمان سهر الأبناء على استخدامه.

قائمة المراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربية:

1) أبو النصر، مدحت محمد، (2015)، إدارة الوقت: المفهوم والقواعد والمهارات، ط3، القاهرة (مصر): المجموعة العربية للتدريب والنشر.
2) أحمد، عبير محمد عبد الصمد، (2020)، العلاقة بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية لدى الشباب الجامعي، جامعة حلوان، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مصر، 3 (52)، أكتوبر.
3) أحمد، محمد سمير، (2009)، الإدارة الإستراتيجية وتنمية الموارد البشرية، ط1، عمَّان (الأردن): دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
4) الأمير، إيمان بنت حسين، (2022)، إدارة الوقت وعلاقتها بالمسؤولية المجتمعية لدى عينة من طالبات كلية القانون والدراسات القضائية بجامعة جدة، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر، 2 (194).
5) باشا، حسان شمسي، وباشا، ماجد حسان، (2020)، كتاب وسائل التواصل الاجتماعي.. رحلة في الأعماق، ط1، دمشق (سوريا): دار القلم.
6) بروكس، هيو، وغوبتا، جاني، (2017)، ترجمة عاصم سيد عبد الفتاح، وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على المجتمع، ط1، القاهرة (مصر): المجموعة العربية للنشر والتدريب.
7) البسيوني، محمد علي، (2009)، دولة الفيس، ط1، القاهرة (مصر): دار الشروق.
8) بن كليب، محسن محمد، وبلحاج، فوزي علي، (2018)، أثر استخدام الواتس آب في إدارة وقت طلاب الجامعات اليمنية، مجلة الريان للعلوم الإنسانية والتطبيقية، حضرموت (اليمن)، 1(1).
9) جاد الرب، سيد محمد، (2009)، إستراتيجيات تطوير وتحسين الأداء، الإسماعلية (مصر): مطبعة العشري.
10) جرار، ليلى أحمد، (2012)، الفيسبوك والشباب العربي، ط1، حولي (الكويت): مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.
11) حمدان، محمد، (2007)، معجم مصطلحات التربية والتعليم، ط1، عمان (الأردن): دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
12) دباب، زهية، (2019)، اكتظاظ الصفوف الدراسية وتأثيره على التحصيل العلمي للطلبة الجامعيين دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، الجزائر، 1(9).
13) رابح، برباخ، (2018)، أساليب إدارة الوقت وأثرها على مهارات الإبداع الإداري لدى مدراء ورؤساء أقسام معاهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية بالجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
14) الرشيدي، نواف خلف ناجي، (2022)، دور التعليم عن بعد باستخدام التقنيات الحديثة في زيادة التحصيل العلمي من وجهة نظر معلمي التربية الإسلامية بمنطقة الفروانية التعليمية في دولة الكويت، مجلة الفا للدراسات الإنسانية والعلمي، 2(5).
15) زهية، السايح، وسعاد، معيفي، (2023)، كثافة البرامج التعليمية وعلاقتها بتدني مستوى التحصيل لدى الطالب الجامعي: دراسة ميدانية بجامعة محمد خيضر كلية العلوم والتكنلوجيا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر–بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، الجزائر.
16) الشاعر، عبد الرحمن بن إبراهيم، (2015)، مواقع التواصل الاجتماعي والسلوك الإنساني، ط1، عمان (الأردن): دار الصفاء للنشر والتوزيع.
17) صلاح، مروى عصام، (2015)، الإعلام الالكتروني الأسس وآفاق المستقبل، ط1، عمان (الأردن): دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.

18) الصوافي، عبد الحكيم عبد الله راشد، (2015)، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لدى طلبة الحلقة الثانية من التعليم الأساسي في محافظة شمال الشرقية بسلطنة عمان وعلاقته ببعض المتغيرات، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية والدراسات الإنسانية، كلية العلوم والآداب، جامعة نزوى، عمان.

19) عائشة، بن علي، والزهرة، فلاحي، (2013)، أثر غياب الطلبة على التحصيل العلمي في الجامعة: دراسة قياسية بقسم العلوم التجارية، جامعة عبد الحميد ابن باديس بمستغانم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، الجزائر، العدد 10.

20) عبدالله، شوقي، (2006)، إدارة الوقت ومدارس القيادة الإدارية، ط1، عمان (الأردن): دار المشرق الثقافي.

21) عدوان، حامد شكيب، (2023)، أثر مواقع التواصل الاجتماعي على السلوك الطلابي، المجلة العربية للنشر العلمي، رام الله، فلسطين، 6(62)، ديسمبر.

22) العلاق، بشير، (2009)، أساسيات إدارة الوقت، د.ط، عمان (الأردن): دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

23) علي، أحمد، (2012)، مفهوم المعلومات وإدارة المعرفة، مجلة جامعة دمشق، قسم المكتبات والمعلومات، كلية الآداب، جامعة دمشق، سوريا، 28 (1).

24) علي، سحر نجيب عبده علي، (2023)، وسائل التواصل الاجتماعي وأبعادها التفاعلية على الشباب: دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في محافظة عدن، مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، اليمن، 4(3).

25) عوض، رشا أديب محمد، (2014)، آثار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على التحصيل الدراسي للأبناء في محافظة طولكرم من وجهة نظر ربَّات البيوت، رسالة بكالوريوس غير منشورة، كلية التنمية الاجتماعية والأسرية، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين.

26) الغامدي، محمد بن فوزي، (2018)، إدارة الوقت، ط 1، الدمام (السعودية): مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.

27) الغرابي، سلاهب، (2016)، إدارة الذات وبناء الشخصية، ط1، بغداد (العراق): دار المتن للطباعة والتصميم.

28) فارس، كاتب، ودنيا، عقون، (2016)، أثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على سلوك الشباب الجزائري: دراسة وصفية مسحية على عينة من شباب أم البواقي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

29) فخرى، عاصم محمد، وعبد الفتاح، ناصر محمود، وعلى، زينهم حسن، (2023)، استخدام الشباب الجامعي لمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته باتجاهاتهم نحو الشائعات، جامعة المنيا، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية، مصر، 9 (45) مارس.

30) فريال، موهون، ونورة، وقاف، وحتحات، زهرة، وخولة، مقران، (2019)، دور الإنستغرام في تحفيز الشاب الجامعي على العمل التطوعي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

31) فضل الله، مصطفى عطية، (2020)، اتجاهات الطالب الجامعي نحو استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في إدارة الوقت: دراسة ميدانية على طلاب كلية التربية بجامعة الإمام المهدي في السُّودان أنموذجًا، المجلة العربية للتربية النوعية، جامعة الإمام المهدي، السودان، 4(12).

32) قميحة، حسان أحمد، (2017)، الفيسبوك تحت المجهر، ط1، الجيزة (مصر): دار النخبة.

33) المحرزي، صالح، (2017)، إدارة الذات وفن قيادة الآخرين، ط1، القاهرة (مصر): دار عالم الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.

34) محمود، عبد الشاعر عز الدين، (2016)، دور إدارة الوقت في تحقيق الإبداع في جامعة الأقصى في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.

35) نصر الله، حنا (2005) مبادئ إدارة الوقت، عمان (الأردن): دار التقدم العلمي للنشر والتوزيع.
36) نور الدين، عزوز، (2023)، إستراتيجية إدارة الوقت لدى موظفي الإدارة الجامعية الجزائرية وأثرها في أدائهم الوظيفي: دراسة ميدانية في جامعة أم البواقي، مجلة دراسات اقتصادية، الجزائر، 23(1).

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

37) Abu Mostafa, Y., & Salama, & A. , Abu Amuna, Y. & Aqel, A. (2021). The Role of Strategic Leadership in Activating Time Management Strategies to Enhance Administrative Creativity Skills, Dinasti International Journal of Management Science, 5(3).
38) Ator, R. M., & Ortizo, G. C., (2024). Time Management Practices: Its Impact on Student Athletes' Performance, International Journal for Multidisciplinary Research, (IJFMR), 6(3), May-June.
39) Chukwu, C., & Aroh, P. , & Ozor, T., & Ugwoezuonu, A. &Ezema, L. (2022) Influence Of Social Media Usage On Time Management Of Social Science Education Students In Nigerian Tertiary Institutions, Webology, 19 (3).
40) Ezeonwumelu, V. U. (2021). Social media addiction and time management skills of university students in Akwa Ibom state. Global Journal of Social Science Studies, 7(1).
41) Khan, Muhammad Jehang & Nadeem, Aamir & Ashraf, Aqsa (2020, September): The effect of time management on the academic performance of students in the higher educational institutions of Islamabad, International Review of Management and Business Research, 9(3).
42) Lasharim, A. A., & Rizvi, Y., & Abbasi, F. N., & Kurd, S. A., & Solangi, M. A., & Golo, M. A., (2023). Analyzing the Impacts of Social Media Use on Learrning English Language, Al-Qantera Research Article, 9(4).
43) Manaf, H.A, & Marzuki, N.A. (2009). The Success of Malaysian Local Authorities: The Role of Personality and Sharing Tacit Knowledge. International Conference on Administrative in Public Sector Performance. Riyadh, November, 2(1-4).
44) Necati, C. & Filiz, S., (2010), The Relation between Time Management Skills and Academic Achievement of Potential Teachers, Educational research Quarterly, 33(4).
45) Philips, David & Young, Philip, (2009), Online Public Relations: A Practical Guide to Develop an Online Strategy in the World of Social Media.
46) Plana, M. G. C., & Escofet, M. I. G., & Figueras, I. T., & Gimeno, A., & Appel, C., & Hopkins, J., (2013), improving learners' reading skills through instant short messages: A sample study using WhatsApp, 4th World-CALL Conference, Glasgow.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية:

47) أنستغرام ما مميزاته في 2020، عبر الرابط: https://www. Maglobalgroup.com تاريخ زيارة الموقع 7/17/ 2024م.
48) حواس، مؤنس (2020)، سر التسمية.. كيف اختار مؤسس إنستغرام اسم أشهر مِنَصَّة صور في العالم، عبر الرابط: https://www.m.youm7.com تاريخ زيارة الموقع 7/10/ 2024م.
49) علي، عبدالمقصود، (2024)، وسائل التواصل الاجتماعي الأكثر شعبية في 2024م، عبر الرابط: (www.roayahnews.com) تاريخ زيارة الموقع 7/29/ 2024م.
50) صلاح، آية (2014)، مراجعة الواتساب: مميزات وسلبيات تطبيق الواتساب، عبر الرابط: https://www.ts3a.com تاريخ زيارة الموقع 7/4/ 2024م.

مدى الخدمات المصرفية الإلكترونية وجودتها في البنوك التقليدية والإسلامية
دراسة تطبيقية في فروع البنوك العاملة في محافظة شبوة

The Extent and Quality of E- Banking Services in Conventional and Islamic Banks (An Empirical Study on Bank Branches Operating in Shabwah Governorate)

د. أحمد صالح بن عبدالحق
أستاذ مساعد قسم المحاسبة
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة شبوة

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة التعرف على جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بأبعادها المعتمدة على البيانات الشخصية والأجهزة والمكونات المادية ومدى تطبيق الخدمات البنكية الإلكترونية في فروع البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في محافظة شبوة .لمعالجة مشكلة الدراسة وفرضياتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة. ويتكون مجتمع الدراسة من موظفي البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في محافظة شبوة ، ولتحقيق أهداف الد راسة تم استخدام أداة الدراسة (الاستبانة)، واشتملت على (14) فقرة بهدف جمع البيانات، بالإضافة للبيانات الشخصية إذ غطت (46) عينة، وبعد جمع البيانات تم تحليلها ببرنامج (spss) واختبار الفرضيات المتعلقة بالدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها أن الإنترنت يعد العائق الرئيس أمام البنوك في تطوير الخدمات الإلكترونية البنكية لديهم بنسبة 100% ، كما يوجد تفاوت في مجال تطبيق الخدمات الإلكترونية البنكية من فرع لآخر، أما بالنسبة للأجهزة المادية فكانت النتيجة جيدة من حيث توافرها والعمل بها ومتابعة الجديد وخبرة العاملين عليها.

الكلمات المفتاحية:
- البطاقة الإلكترونية
- الدفع الإلكتروني
- الخدمات البنكية
- الصيرفة الإلكترونية
- الإنترنت

ABSTRACT:

This study aimed to identify the quality of E- banking services in its dimensions based on personal data, devices and substantial components, in addition to the extent of the application of E-banking services in the branches of conventional and Islamic banks operating in Shabwah governorate. To address the problem and hypotheses of the research, the descriptive analytical approach was used. The study population consisted of employees of conventional and Islamic banks operating in Shabwah governorate. To achieve the objectives of the study, a questionnaire comprising (14) items was used with the aim of collecting data in addition to personal data, covering (46) samples. After collecting the data, it was analyzed using the (SPSS) program, testing the hypotheses related to the study. The study achieved a set of results, the most important of which is that the internet is the main obstacle for banks in developing

Key Words:
- **Electronic card**
- **Electronic payment**
- **Banking services**
- **Electronic banking**
- **Internet**

their electronic banking services by 100%. Also, variation in the field of application of electronic banking services from one branch to another exists. As for the substantial devices, the result was good in terms of their availability, working with them, following up on new developments, and the experience of those working on them.

مقدمة

يعد القطاع المصرفي أهم القطاعات الاقتصادية سواءً في الدول المتقدمة أو النامية؛ وذلك لتأثيره الفاعل في التنمية الاقتصادية، إذ تقدم البنوك عددًا من الخدمات المالية والمصرفية، بالإضافة إلى القيام بدور الوساطة بين المستثمرين والمدخرين بهدف عوائد تمكنها من الاستمرار والنمو، ومواجهة المخاطر والعمل على تقليلها.

إن الثورة الإلكترونية وانتشار الإنترنت بشكل واسع وسريع ساعد على ابتكار وسائل وأساليب جديدة في تقديم الخدمات المصرفية عن بعد، وفي ظل الطفرة الشاملة في مجال البرمجيات والتقنية الإلكترونية التي شملت المجالات الاقتصادية والمالية خاصة، والمجالات الأخرى عامة كان لابد من قيام البنوك والمؤسسات المالية بالاهتمام بتطوير النشاط والخدمات المصرفية المختلفة. ومما لا شك فيه أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت الآن أحد أهم القضايا الاستراتيجية في العمل المصرفي، وهذا الواقع سيفرض على المصارف تحديات كبيرة. إن البنوك التجارية والمؤسسات المالية تعيش في ظل جو من التنافس الشديد فيما بينها، ولضمان قدرة البنك على البقاء والاستمرار في السوق فإن هذا يعتمد على قدرته على الاستجابة لجميع المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والتفاعل معها بغرض زيادة حصتها السوقية، بوصف العلاقة بين المصرف والعميل وثيقة، فإن قدرة المصرف على البقاء والاستمرار تعتمد على تقديم خدمات مصرفية، تتلاءم مع احتياجات العملاء. فالمقصود إذن بالصيرفة الإلكترونية هو إجراء العمليات المصرفية بشكل إلكتروني والتي تعد الإنترنت من أهم أشكالها، وبذلك فالبنوك الإلكترونية هي بنوك افتراضية تنشئ لها مواقع إلكترونية على الإنترنت لتقديم خدمات هي خدمات موقع البنك نفسها، من سحبٍ ودفعٍ وتحويلٍ دون انتقال العميل إليها .وتعود نشأة الصيرفة الإلكترونية إلى بداية الثمانينيات تزامنًا مع ظهور النقد الإلكتروني، أما استخدام البطاقات فكان مع بداية القرن الماضي في فرنسا في شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي ، وبطاقات معدنية تستعمل في مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية . وفي عام ١٩٥٨م صدرت أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر في نطاق واسع، ثم قامت American Express أصدرت Visa عام ١٩٦٨ لتتحول إلى شبكة "Bank Americard" .

المبحث الاول : منهجية الدراسة والدراسات السابقة

أولًا: مشكلة الدراسة

بناءً على ما سبق ونتيجة للتطور المتسارع والتفاوت في تقديم الخدمات المصرفية والبنكية والمنافسة المستمرة والمتصاعدة بين البنوك يمكن أن تتبلور لدينا مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وفرضياتها. لكل دراسة أو مشروع مشكلة يتناولها الباحثون لمحاولة تسليط الضوء عليها، ومحاولة وضع الحلول المناسبة لها، وتتمثل مشكلة دراستنا في ضعف انتشار العمل البنكي الإلكتروني وقلته في فروع البنوك التقليدية والإسلامية والإنترنت، ودوره في عرقلة العمل بهذه الآلية، وكذا ضعف الوعي بفوائد هذه الخدمات وتسهيلاتها والخوف من تقلبات الوضع الراهن.

ثانيًا: أسباب اختيار الموضوع

- الاهتمام الشخصي بالتعرف على طبيعة عمل البنوك ونشاطها ميدانيًا.
- الأهمية والدور الذي صارت تحتله المؤسسات الخدمية ونموها المتزايد.
- الموضوع له علاقة مباشرة بالتخصص العلمي للباحث.
- أنَّ جودة الخدمات من أبرز الوسائل التي تعتمدها المؤسسات المالية بهدف تحقيق التفوق في مجال أعمالها.

ثالثاً: فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن إبراز فرضيات هذه الدراسة في النحو الآتي:

1- لا توجد فروق في إجابات المبحوثين عن مستوى تطبيق الخدمات الإلكترونية البنكية تُعزى إلى خصائصهم الشخصية والمهنية (الجنس، والعمر، والمهنة، والمؤهل العلمي، ومدة التعامل مع المصرف).

2- لا يوجد تأثير في جودة تطبيق الخدمات الإلكترونية في فروع البنوك في جودة الخدمات المصرفية في البعد الاداري داخل البنك.

3- لا يوجد تأثير في جودة تطبيق الخدمات الإلكترونية في فروع البنوك في جودة الخدمات المصرفية من خلال المكونات المادية والشبكات.

رابعاً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف و التي نلخصها فيما يأتي:

1- تسليط الضوء على مفهوم الخدمات البنكية الإلكترونية.

2- التعرف على مستوى الخدمات البنكية الإلكترونية وجودتها التي تعمل على تقييمها النبوك.

3- التعرف على تأثير الخدمات الإلكترونية في تحسين صورة الخدمات المصرفية في المصارف التجارية.

4- التعرف على المعوقات والأسباب وراء تباطؤ العمل بهذه الخدمات.

خامساً: أهمية الموضوع

نتيجة للتسارع الذي يشهده العالم في الجانب الإلكتروني والتسهيلات التي تقدمها هذه الخدمة والجودة والسرعة في نتائج العمل بهذه الخدمات الإلكترونية، والحفاظ على العملات النقدية من التلف، والتسهيلات في المعاملات المالية التي تحصل من هذه الخدمات، وبالنظر للعالم من حولنا وإلى المدى الذي وصلت إليه من النهضة في هذا الجانب أتت فكرة طرح هذا الموضوع ودراسة هل هو مطبق في البنوك في محافظة شبوة، وما هي الإيجابيات والسلبيات والعقبات والإمكانيات للعمل بهذه الخدمات في المحافظة. كما تعد الصيرفة الإلكترونية مهمة من حيث توفير الجهد والوقت، وكذا الأمان للأطراف المستفيدة من أفراد ومنظمات (عملاء)، وايضًا للبنوك التي تقوم بتقديم هذه الخدمات، وكذا الدولة بشكل عام.

سادساً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام كل ما له علاقة بالخدمات الإلكترونية البنكية والنتائج المرجوة منها بالنسبة للعمل ودقته وجودته وسرعته ورضا العميل عن طريق استخدام استبيان كأداة لجمع البيان وتحليلها باستخام البرنامج الاحصائي spss.

سابعاً: حدود الدراسة

حدود مكانية: تتمثل في الجمهورية اليمنية وبالتحديد محافظة شبوة.

حدود زمانية: العام الدراسي 2024/2023م.

ثامناً: مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة فروع البنوك التقليدية والإسلامية العاملة في محافظة شبوة، المسجلة لدى البنك المركزي وهي: البنك الأهلي اليمني، وبنك التضامن الإسلامي، وبنك الكريمي، وبنك التسليف التعاوني الزراعي.

تاسعاً الدراسات السابقة

1- الدراسات السابقة في الخدمات الإلكترونية البنكية.

لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة على المستوى المحلي والأقليمي والدولي فقد طرق هذا الموضوع أكثر الباحثين والمؤسسات العامة والخاصة لكي يصل المتنافسون من البنوك والمصارف والجهات والعملاء إلى أفضل النتائج،

ومهما تنوعت العناوين وتغيرت العبارات فكلها يصب في إطار العمل الإلكتروني والخدمات الإلكترونية التي تقدمها البنوك وسبل الرقي والتطور والنجاح، وفي هذا الجانب سنلخص بعض الدراسات التي تم الحصول عليها وتعتبر بمثابة ضوء تم الاسترشاد به في هذه الدراسة.

يتم قياس مستوى الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها من خلال مقارنة الأداء المأمول وتوقعات العملاء السابقة عن الخدمة وفهمهم اللاحق للتجربة الواقعية لأداء الخدمات (Sewaka et al.,2023)

"لقد لوحظ النمو المتسارع في استخدام عمليات المصارفة الإلكترونية في البلدان الآسيوية، وكما هو ملاحظ في البلدان في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان فقد تم استخدام الخدمات البنكية الإلكترونية مبكرًا " (Malnaad et.al 2022).

(Jiayuan et al 2018) استخدام مقياس جودة الخدمات الإلكترونية لاختبار جودة منصات البيع الإلكتروني، في حين أن (Amin 2016) درس قنوات الرضا عن الصيرفة الإلكترونية.

2- ما توصلت إليه بعض الدراسات السابقة

أشارت نتائج عدد من الدراسات الحديثة أن هناك علاقة مهمة بين استخدام التكنولوجيا الحديثة ومنها الخدمات البنكية الإلكترونية وحجم النتائج المتمثلة بالسرعة والجودة ورضا العميل، والحفاظ على العملة، ومدى التنافس في ذلك. فيما يأتي أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسات السابقة:

أحدث الدراسات في مجال جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية كانت (Subedi & Adhikari 2024) اللذان درسا جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية عن طريق استخدام استبيان لقياس مستوى الخدمات الإلكترونية وتعزيزها، التي تقدمها البنوك النيبالية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الموثوقية والضمان والاستجابة السريعة تساعد على التنبؤ بجودة الخدمات، كما أنَّ الوعي وفهم معنى الصيرفة الإلكترونية يعيد تشكيل توقعات العملاء، بالإضافة إلى الخبرة التي تحدد معايير جودة الخدمات الإلكترونية وتعد دليلًا تسترشد به البنوك لتعزيز خدامتها الإلكترونية.

في دراسة كماش وبووشمة (2021) هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى مساهمة الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإلكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية، من خلال أبعادها المتمثلة في الإعتمادية، الاستجابة، الوصول والثقة، ومن أهم النتائج أن الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الإلكترونية تسهم بدور كبير في تحسين جودة الخدمات المصرفية بمختلف أبعادها ،كما أنها تعزز من ثقة العملاء بالبنك .

في حين أن الغافود (2021) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في جودة الخدمات المصرفية التجارية في ليبيا، والتعرض لأهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمة المصرفية، وتحديد الوسائل والإجراءات التي تساعد على الحد من هذه العوامل، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العوامل المؤثرة في جودة الخدمة المصرفية، (مرونة إدارة المصرف، وخبرة العاملين، والوسائل المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية) لها أثر كبير في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة بالمصارف التجارية، وذلك من خلال مرونة إدارة المصرف في الإجراءات المتبعة لتقديم الخدمات المصرفية، وخبرة العاملين، ومدى معرفتهم بإجراءات تنفيذ هذه الخدمات، وكذلك الوسائل المستخدمة في تقديم الخدمات المصرفية.

وفي دراسة (اليوسفي2013) الذي درس مستوى استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية في البنوك اليمنية وجد أن مستوى الخدمات المصرفية الإلكترونية أقل من المتوسط (ضعيفة)،كما توجد علاقة بين اتجاهات القيادات الإدارية وإدراكها في البنوك مجال الدراسة نحو مستوى استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وفقاً لنوع ملكية البنك، وحجمه. كما أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك القيادات الإدارية في البنوك مجال الدراسة لأهمية استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية وبين مستوى استخدامها ، كما بينت النتائج أن هناك علاقة ايجابية بين مستوى استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية والقدرة التنافسية (الربحية والحصة السوقية) للبنوك مجال الدراسة مجتمعة وكلٌ على حده.

و في دراسة المنزوع (2013) التي درست أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات في جودة الخدمة في المصارف التجارية، أجريت الدراسة على عينة من عملاء المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) والعاملين فيها.

وقد توصلت إلى وجود تفاوت في مستوى استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات بين المصارف (عينة الدراسة)، فالمصارف الخاصة هي أكثر استخدامًا لتلك الأدوات. كما توصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة الخدمات المصرفية في القطاعين (الحكومي والخاص) لا ترقى إلى مستوى توقعات العملاء في غالب أبعاد جودة الخدمة، ومع ذلك فإن المصارف الحكومية تميزت عن المصارف الخاصة من حيث جودة الخدمات المصرفية التي تقدمها للعملاء، مع وجود فروق في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية اليمنية تعزى إلى نوع المصرف (حكوميًا أو خاصًا).

المبحث الثاني: الإطار النظري :

أولًا: التسمية والتعاريف:

وفقا للقانون التجاري اليمني لعام 2006م يمكن أن نسمي ونعرف المعاني والمصطلحات المالية في الآتي:

1– البنوك: الأشخاص الاعتباريون الذين يمارسون بصفة أساسية الأعمال المصرفية، وتشمل البنوك التجارية والبنوك الإسلامية والبنوك المتخصصة أو أي فرع لأي مؤسسة أجنبية تعمل في المجال المصرفي.

2– المؤسسة المالية: المؤسسة المصرح لها بالتعامل في التحويلات المالية وفق أحكام القوانين النافذة.

3–الخدمة المصرفية الإلكترونية: يقصد بعبارة "المصرفية الإلكترونية" الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك والمصارف المصرح لها، أو ممثلوها عبر أجهزة تعمل تحت رقابة وإدارة مباشرة أو بموجب اتفاقية إسناد هذه المهمة لجهة أخرى. والمصرفية الإلكترونية، بعبارة أخرى: هي مصطلح عام لعملية يمكن بواسطتها للعميل القيام بعمليات مصرفية إلكترونياً بدون زيارة الفرع، ويشمل هذا المصطلح الأنظمة التي تمكن عملاء المصارف، سواء أفرادًا أو شركات، من الوصول إلى حساباتهم أو تنفيذ عملياتهم أو الحصول على معلومات تتعلق بمنتجات وخدمات مالية عبر شبكة عامة أو خاصة، بما في ذلك شبكة الإنترنت. كما يقصد بالخدمة المصرفية عن بعد:

- خدمة مصرفية خاصة قام العميل بالتسجيل بها واعتمادها بشكل صريح.
- خدمة مقدمة باستخدام أجهزة لا تخضع لرقابة مقدم الخدمة.
- خدمة تحتاج إلى توثيق العميل.

يمكن استخدام كل مصطلح من المصطلحات الآتية مكان الآخر لوصف الصور المتنوعة للمصرفية الإلكترونية: المصرفية باستخدام جهاز الحاسوب الشخصي، والمصرفية عبر الإنترنت، والمصرفية عبر الاتصالات بالإنترنت، والمصرفية المباشرة (virtual)، والمصرفية من المنزل، والمصرفية الإلكترونية عن بعد.

مفهوم الخدمة المصرفية الإلكترونية هي مجموعة من التقنيات والأساليب التكنولوجية الحديثة التي أفرزتها الثورة التكنولوجية في العالم المتقدم، والتي أدخلت في النظام المصرفي من أجل تسهيل العمليات المصرفية بين مختلف الأطراف الاقتصاديين والمتعاملين بشكل عام ، وتشمل كل المعلومات المالية بين المنظمات والأفراد والشركات، ومن أجل تحسين الربحية وتخفيض التكاليف . أو تعرف بكونها "المنتجات والخدمات الحالية التي تغيرت جذريًا إلى الشكل الرقمي، ويتم تقديمها عن طريق وسائل تكنولوجيا المعلومات الأكثر وضوحًا وانتشارًا، كما عرفتها وزارة التنمية الدولية البريطانية لخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية بأنها تقديم خدمات المالية خارج الإطار التقليدي للفروع البنكية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كاستخدام البطاقات، الهواتف الجوالة، الإنترنت على سبيل المثال(الحاج 2010، 14).

تقنيات الصيرفة الإلكترونية:

إن أهم تقنيات الصيرفة الإلكترونية:

أولًا: البطاقات البلاستيكية Plastic Cards وقد تعددت انواع البطاقات منها:

1- **بطاقات الانتماء Credit Card**: وهي بطاقة بلاستيكية أو معدنية ممغنطة يكتب عليها اسم حاملها، والتاريخ الذي أصدرت فيه، وتاريخ نفاذ صلاحيتها، ورقم سري لا يعرفه إلا الشخص الذي يمتلكها، إذ هي قرص يستطيع الزبون استعماله لشراء مستلزماته، ثم التسديد لاحقاً، وأشهر أنواعها (Visa Card).

2- **بطاقة الدفع Debit Card**: وهي بطاقة تسمح لحاملها بتسديد مشترياته بوساطة السحب من حساباته الجارية في المصرف مباشرة (البصري، وآخرون 2018، 137)

3- **البطاقة الائتمانية المضمونة Secured Credit Card**: وهي بطاقة أساسية مضمونة بودائع توفير، ذات فوائد، وتستعمل لضمان خط الائتمان الذي توفره البطاقة للزبون، وتتاح هذه البطاقة للأفراد غير المؤهلين للحصول على بطاقة التقليدية (الوادي و سمحان 2010، 129).

4- **البطاقة الذكية Smart Card**: تتضمن قطعة دقيقة أو شريط الكتر ومغناطيسي قابلًا للقراءة إلكترونيًا بواسطتها، يتم تعديل الرصيد بعد كل مرة تستخدم هذه البطاقة، ويتم تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها، مثل اسمه، والعنوان، والمصرف المصدر لها، أسلوب الصرف، المبلغ المصروف وتأريخه، تاريخ حياة الزبون المصرفية(الوادي وسمحان 2010، 129) .

5-**بطاقات المحلات التجارية Store Card-In**: تصدر هذه البطاقة من باعة المفرد أو المنظمات الخدمية والسلعية لمجموعة من العملاء.

6-**البطاقات الذهبية أو الفضية Golden or silver card**: يمنح المصرف هذه البطاقات للأشخاص الذين يبلغ حجم تعاملهم مع المصرف إلى مقدار متميز؛ لتسهيل حصولهم على خدمات المشتريات المختلفة، ويعفى حاملها من مشقة حمل مبالغ مالية كبيرة، فضلًا عن أنها تعرف بشخصية الزبون ونشاطه مع المصدر.

ثانيًا: خدمة المصرف المنزلية home banking: هو ذلك الحاسب الشخصي الموجود بالمنزل أو العمل أو أي مكان، وهذا يتضمن السرية العالية في التعامل (الحداد، وآخرون 2012، 64).

ثالثا: التحويل الإلكتروني للأموال Electronic funds transfer: يقوم على فكرة النقل من حساب إلى آخر من غير الاعتماد على الأساليب التقليدية المستخدمة عند إتمام المعاملات المالية، وهناك ثلاث صيغ هي:

1- الصراف الإلى (Automated Teller machines) (ATM).

2- التحويل الإلكتروني للأموال عند نقطة المبيعات Electronic fund transfer of point of sales.

3- التبادل الإلكتروني للبيانات (Electronic data interchange).

رابعاً: الفروع المؤتمنة بالكامل Full Automated Branches: وهي أحدث شكل من أشكال الخدمة المصرفية التي تقوم بعمليات السحب والإيداع والاستثمار وغيرها(الطائي ، وآخرون 2010، 351).

خامساً: التلفاز التفاعلي في تسويق الخدمات المصرفية: التلفاز الرقمي التفاعلي يعد واحدًا من أحدث القنوات التي تمكن المصرف من الوصول إلى زبائنها وعرض خدماتها عليهم من خلالها.

سادساً: خدمة المصرف الهاتفي Telephone Banking: وهي خدمة تقدمها المصارف لزبائنها عن طريق وجود شبكة اتصالات تسمح لزبائنها الاتصال بالمصرف بوساطة رقمه السري على جهاز الهاتف، ثم يطلب منه إدخال رقم حسابه، ثم يسأل عن العملية المصرفية التي يريدها الزبون، سواء كانت استفسارًا عن رصيده أو استفسارًا عن سعر الصرف أو أي خدمة أخرى يطلبها العميل .

سابعاً: النقود الرقمية / النقود الإلكترونية: تعرف النقود الرقمية بأنها مجموعة من البروتوكولات التي طورتها شركة (دي. جي كاش) أو ما يسمى أي الكاش، وبدأ استخدامه في هولندا عام 1994، ومع نهاية عام 1995 بدأ بنك مارك توين في سانت لويس في إصدار نقود رقمية إلكترونية بالدولار. كما بدأت شبكة(Event) الأوربية في فلندا إصدار النقود الإلكترونية.

ثامناً: المصرف الناطق: من الخدمات الجديدة التي يقدمها المصرف لزبائنه خدمة المصرف الناطق الذي يوفر الراحة للزبون عن طريق الهاتف، إذ يمكن الاتصال بالمصرف في مدار الساعة ومن أي مكان في العالم للاستفسار عن أرصدة حساباته فيجيب المصرف الناطق عن جميع الاستفسارات والخدمات آليا بوساطة استخدم جهاز الحاسوب والمبرمج باللغة العربية والإنكليزية، أي حسب اختيار الزبون.

المبحث الثالث: الإطار العملي

أولًا: تحليل النتائج المتعلقة بالبيانات الشخصية لمفردات عينة الدراسة

1- عينة الدراسة: تألفت عينة الدراسة من (4) بنوك تجارية هي (البنك الأهلي، بنك التضامن، بنك التسليف، بنك الكريمي) حيث شملت الدراسة (46) موظفًا بنكيًا وذلك بطريقة السهولة والملاءمة، وذلك من

خلال وجود الأشخاص المراد توزيع الاستبانة عليهم داخل المصارف، إذ وزّعت الاستبيانات بواقع عددي حسب الكادر الموجود في كل بنك.

2- تحليل عينات الدراسة وفق المتغيرات الشخصية: شملت الدراسة عددًا من البنوك وهي (بنك التضامن، بنك الكريمي، بنك التسليف، البنك الأهلي) وكانت أهم البيانات الشخصية التي أخذناها للتحليل هي الجنس والمؤهل وسنوات الخبرة، وكان عدد العينات العاملة في هذه المصارف هي (46) عينة، والجدول الآتي يبين ذلك :

جدول (1) حجم العينة بالنسبة للبيانات الشخصية

		الجنس	الخبرة	الموهل
N	Valid	46	46	46
	Missing	0	0	0

متغير الجنس وبعد أخذ العينات والنزول الميداني كان عدد الذكور في هذه البنوك (44) في حين كان عدد الإناث (2)، والجدول الآتي يبين التكرار ونسبة كل من الجنسين، فكانت نسبة الذكور (95.7 %) في حين نسبة الإناث هي (4.3 %) والجدول التالي يبين ذلك. من خلال النتائج نجد أن نسبة الذكور كبيرة جداً مقارنةً بالإناث وذلك بسبب العادات والتقاليد التي يسود فيها المجتمع الذكوري وكذا ضعف المستوى التعليمي للإناث ورفض معظم الاسر الاختلاط لاسباب دينية.

جدول (2) النسبة لعينة الدراسة بالنسبة للجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	44	95.7	95.7	95.7
	أنثى	2	4.3	4.3	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

المؤهل تفاوتت مؤهلات عينات دراستنا هذه فكانت بين البكالوريوس والدبلوم وشهادات أخرى لم يتسنَّ لنا السؤال عنها، ومن بين هذه الشهادات كانت هناك شهادتان في الماجستير وبنسبة 3.4% ولم يوجد في العينات من يحمل شهادة الدكتوراه حسب العينات التي جمعناها في حين كانت النسبة الأكبر لمن يحملون شهادة البكالوريوس بنسبة 50% والجدول الآتي يبين نتائج هذه الدراسة بالاعتماد على برنامج spss.

جدول (3) النسبة لعينة الدراسة بالنسبة المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ماجستير	2	4.3	4.3	4.3
	بكالوريوس	23	50.0	50.0	54.3
	دبلوم	15	32.6	32.6	87.0
	أخرى	6	13.0	13.0	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

سنوات الخبرة ومن الاستبانة الموزعة لكل العينات وبعد تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج spss وبعد تقسيم سنوات الخبرة إلى أكثر من (5) سنوات وكانت نسبتها 47.8% ، ومن (5- 10) سنة وكانت نسبتها 28.3%، وأكثر من (10) سنة وكانت نسبتها 23.9% كانت نسب هذا التقسيم كما تظهره النتائج في الجدول الآتي.

جدول (4) النسبة لعينة الدراسة بالنسبة لسنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	<5	22	47.8	47.8	47.8
	5-10	13	28.3	28.3	76.1
	>10	11	23.9	23.9	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

وعند تحليل البيانات الشخصية وجدنا المتوسط الحسابي بالاعتماد على سنوات الخبرة 9.09مسجلًا نسبة خطا عن الحالة المرجعية 95%تساوي 0.622عن القيمة المرجعية وهي 7.84 وكان الانحراف المعياري لهذه الحالة 4.215 بالنسبة لتحليل البيانات بالاعتماد على سنوات الخبرة كما هو واضح في الجدول رقم (5)

جدول (5) البيانات الوصفية لمتغير الخبرة

			Statistic	Std. Error
الخبرة	Mean		9.09	.622
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	7.84	
		Upper Bound	10.34	
	Std. Deviation		4.215	

في حين كان المتوسط الحسابي بالاعتماد على المؤهل العلمي 3.54 بنسبة خطاء 115. بالنسبة للقيمة المرجعية المدروسة عند 95%وبانحراف معياري مقداره 780. والجدول (6) يوضح نتيجة التحليل الوصفي للبيانات

جدول (6) البيانات الوصفية لمتغير المؤهل العلمي

			Statistic	Std. Error
المؤهل العلمي	Mean		3.54	.115
	95% Confidence Interval for Mean	Lower Bound	3.31	
		Upper Bound	3.78	
	Std. Deviation		.780	

المؤهل العلمي كذلك كان بمتوسط حسابي 3.54 وهي نتيجة أفضل من نتيجة سنوات الخبرة غير أنها لم تصل للحد المطلوب وكذلك الانحراف المعياري 780. وهذه النتيجة أيضًا أقرب لكنها لم تصل إلى القيمة القياسية وهي 5. والشكل الآتي يبين ذلك .

ثانيًا: تحليل عينات الدراسة على مدى تطبيق الخدمات الإلكترونية

بعد الاطلاع على البيانات التي قمنا بجمعها من فروع البوك قيد الدراسة وجدنا أن التفاوت من بنك إلى آخر موجود عن مدى تطبيقات الخدمات البنكية الإلكترونية أتى على رأسها في تطبيق هذه الخدمات كان بنك

الكريمي يليه بنك التضامن. ومن خلال الدراسة وجدنا أن العلاقة مرتبطة بالرضا الوظيفي إذ كانت هناك نسبة بعدم الرضا تمثلت بعدم الرضا عن وضع الرجل المناسب في المكان المناسب بين محايد وغير راض بنسبة 34.8% وهذه النسبة كبيرة وذات دلالة على عدم القبول وبالآتي الإخفاق في أداء الأعمال الموكلة اليهم والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (7) أسهم النظام الإداري في وضع الرجل المناسب في المكان المناسب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	13	28.3	28.3	28.3
	موافق	17	37.0	37.0	65.2
	محايد	8	17.4	17.4	82.6
	غير موافق	8	17.4	17.4	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

أما بقيية الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع فكانت إيجابية بالنسبة للعينة التي تمت الدراسة عليها وكانت النسب كما هي في الجداول الآتية:

جدول (8) تعامل إدارة البنك مع شركات استشارية توفر لها معلومات وبرامج عن آخر ما توصلت إليه تكنولوجيا المعلومات في هذا المجال

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	16	34.8	34.8	34.8
	موافق	20	43.5	43.5	78.3
	محايد	5	10.9	10.9	89.1
	غير موافق	5	10.9	10.9	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

جدول (9) تتوافر لدى موظف البنك درجة عالية من الكفاءة والتدريب والخبرة كما هو في الوصف الوظيفي المعتمد

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	28	60.9	60.9	60.9
	موافق	14	30.4	30.4	91.3
	محايد	1	2.2	2.2	93.5
	غير موافق	3	6.5	6.5	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

جدول (10) حرص الإدارة العليا في البنك على تطبيق الخدمات الإلكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	29	63.0	63.0	63.0
	موافق	15	32.6	32.6	95.7
	غير موافق	2	4.3	4.3	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

جدول (11) تقوم إدارة البنك على تطوير آليات العمل ومحاولة تطوير الخدمات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	17	37.0	37.0	37.0
	موافق	19	41.3	41.3	78.3
	محايد	9	19.6	19.6	97.8
	غير موافق	1	2.2	2.2	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

جدول (12) تتوافر لدى البنك قناعة بأهمية تطبيق الخدمات الإلكترونية في البنك

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	29	63.0	63.0	63.0
	موفق	13	28.3	28.3	91.3
	محايد	2	4.3	4.3	95.7
	غير موافق	2	4.3	4.3	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

جدول(13) يتوافر لدى البنك نظام فعال وملائم للاتصال وتبادل المعلومات مع البنك الرئيس والفروع الأخرى وكذلك مع البنوك الأخرى

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	26	56.5	56.5	56.5
	موافق	11	23.9	23.9	80.4
	محايد	6	13.0	13.0	93.5
	غير موافق	3	6.5	6.5	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

ثالثاً: تحليل عينات الدراسة وفق الأجهزة المادية والشبكات

من خلال الدراسة والتحليل باستخدام برنامج spss ومن النتائج التي حصلنا عليها تبين لنا أن المكونات المادية والمنطقية والشبكات تتسم بجودة عالية إذ حصلت على نسبة 82.6% بين الموافق والموافق بشدة وهذه نتيجة جيدة للبنوك والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول(14) تتسم المكونات المادية والمنطقية بنظام تقنية المعلومات بالأحدث ويتم تطويرها بصورة مستمرة لمواكبة تطورات التكنولوجيا الحديثة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	19	41.3	41.3	41.3
	موافق	19	41.3	41.3	82.6
	محايد	7	15.2	15.2	97.8
	غير موافق	1	2.2	2.2	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

أما من حيث الوسائل البديلة لاستمرار العمل فكانت النتيجة 52.2% وهذه النسبة جيدة وهذا مؤشر رائع كما يبينها الجدول الآتي.

جدول(15) تتوافر بدائل كافية لاستمرار تشغيل الأجهزة المادية المستخدمة في البنك عند انقطاع التيار الكهربي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	24	52.2	52.2	52.2
	موفق	14	30.4	30.4	82.6
	محايد	5	10.9	10.9	93.5
	غير موافق	3	6.5	6.5	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

وكذلك بالنسبة الأمنية والمبرمجين والبرامج كانت النتيجة جيدة وهذا يجعل نسبة الأمان بالنسبة للعميل قوية والثقة حاضرة وممثلة في الجدول الآتي:

جدول(16) تتوافر وسائل أمنية لحماية الحاسوب كمبرمجين ومراقبين عل الحواسيب والشبكات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	25	54.3	54.3	54.3
	موافق	10	21.7	21.7	76.1
	محايد	10	21.7	21.7	97.8
	غير موافق	1	2.2	2.2	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

جدول(17) تتوافر وسائل امنية لحماية الحاسوب

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	23	50.0	50.0	50.0
	موافق	15	32.6	32.6	82.6
	محايد	7	15.2	15.2	97.8
	غير موافق	1	2.2	2.2	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

وكانت النتيجة بالنسبة للعينة جيدة من حيث ممارسة العمل على الشبكات والأجهزة

جدول (18) تم ممارسة العمل لديكم بكفاءة من خلال الحاسب الآلي والشبكات

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	25	54.3	54.3	54.3
	موافق	16	34.8	34.8	89.1
	محايد	5	10.9	10.9	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

ومن النتائج اكتشفنا أن البنوك تسعى لتقليل وقت انتظار العميل من البيانات وتحليلها بنسبة 80.4% بين موافق وموافق بشدة وهذه النتيجة جيدة بالنسبة للبنوك

جدول (19) يسعى البنك إلى تقليل وقت انتظار العميل من خلال توفير الصرف الآلي للعملاء

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	26	56.5	56.5	56.5
	موافق	11	23.9	23.9	80.4
	محايد	6	13.0	13.0	93.5
	غير موافق	3	6.5	6.5	100.0
	Total	46	100.0	100.0	

حيث تمثلت المشكلة الكبيرة بالنت واعتبر العائق الأكبر في هذه الدراسة حيث كانت نتيجة مخيبة للآمال بنسبة 100%من العينة عدت مشكلة النت تعد العائق الاكبر أمام تطوير الخدمات والعمل عليها والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (20) يعتبر النت العائق الأكبر أمام تطبيق الخدمات البنكية الإلكترونية

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	موافق بشدة	46	100.0	100.0	100.0

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات

تعد الخدمات البنكية الإلكترونية من الوسائل المميزة والمتطورة التي تمكن إدارة العمليات المصرفية بأسهل الطرق في أي وقت ومن أي مكان، فليس هناك ضرورة التوجه إلى الفرع لإتمام المعاملات المصرفية، كما أنها تعد أحد الموارد الأساسية في التعامل مع المتغيرات العالمية، إضافة إلى توسع دائرة المنافسة محلياً.

أولًا: النتائج

بعد جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة وتحليلها توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يأتي:

- أن يعد العمل البنكي حاجة ملحة وضرورية للبنوك لمواكبة التقدم الهائل في التقنية والتعاملات المصرفية.

- أن هناك تحفظ من المجتمع أو عدم الاهتمام بالنسبة للنساء إذ كانت نتيجة الدراسة تمثل نسبة الاناث فيها 4.3%.
- أن مدى تطبيق الخدمات البنكية الإلكترونية في المصارف عينة الدراسة يعتبر جيداً مع بعض القصور المتفاوت من بنك إلى آخر فكانت في بنك التضامن وبنك الكريمي بدرجة عالية.
- كانت هناك نتيجة سلبية في التعيينات الحاصلة لدى عينة الدراسة من حيث عدم الرضا عن وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وهذه النتيجة تعين على الارتقاء في العمل، وكذلك العمل بروح الفريق الواحد من مما ينتج عنه القصور في أداء العمل.
- أما بالنسبة للأجهزة المادية فكانت النتيجة جيدة من حيث توافرها والعمل بها ومتابعة الجديد وخبرة العاملين عليها.
- أظهرت الدراسة وجود نتيجة سلبية ومصدرها خارج إدارة البنوك، تمثلت في مشكلة النت، وهو العامل الأساسي لتقييم الخدمات البنكية الإلكترونية، وكانت نسبة من يرى في عينة دراستنا هذا مشكلة هي نسبة 100% .
- عدم وعي ومعرفة نسبة كبيرة من المجتمع بأهمية هذه الخدمات البنكية وما تقدمه من تسهيلات وسرعة وهذا بالأول والأخير يعد قصورًا في البنوك بعدم التسويق وتعريف المجتمع الذي يعد العميل والمرتكز الأساسي لعمل البنك ونجاحه.
- ومن النتائج أننا اكتشفنا أن البنوك تسعى لتقليل وقت انتظار العميل، من البيانات وتحليلها بنسبة 80.4% بين موافق وموافق بشدة وهذه النتيجة جيدة بالنسبة للبنوك .

ثانيًا: التوصيات

من خلال النتائج التي حصلنا عليها في دراستنا هذه يمكننا كتابة التوصيات الآتية:

- نحث الدولة والجهات المختصة على معالجة مشكلة الإنترنت سواء للعمل البنكي او لكل الأعمال المرتبطة بالإنترنت.
- نوصي البنوك بالعمل على مبدأ الخبرة والكفاءة، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب بعيدًا عن المحسوبيات.
- نوصي البنوك والإدارات العاملة فيها بتسويق هذه الخدمات بكل الوسائل المرئية والمسموعة والمقروءة ليصل العميل إلى درجة من المعرفة بهذه الخدمات.
- نوصي إدارة البنوك في محاولة التطوير والتدريب للكادر ليكون على استعداد تام للقيام بمهامه وأعماله ومواكبة التطور في البرامج والخدمات البنكية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المراجع العربية:

1)- الباهي، صلاح (2018) أثر جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية على رضا الزبائن ، دراسة ميدانية على البنك الاسلامي الاردني في عمان _الاردن، قدمت هذه الرسالة استكمالًا للحصول على درجة الماجيستر في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

2) – البدوي ،عبد الحافظ (1999) إدارة الأسواق والمؤسسات المالية، إدارة الفكر العربم، القاهرة مصر

3)- البصري، وآخرون (2018) تقنيات الصيرفة الإلكترونية وتأثيرها في جودة الخدمة المصرفية، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد (114) 57-72.

4)- الحاج، مداح (2013) أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والافاق "مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (2) 17-34.

5)- الحداد، وآخرون (2012)بالخدمات المصرفية الإلكترونية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ط 4، ص64.عمان الأردن.

6) – المنزوع، زايد (2013) أثر استخدام تكنلوجيا المعلومات في جودة الخدمة في المصارف التجارية (دراسة مقارنة)" اطروحة لنيل درجة الدكتوراه في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد جامعة حلب، سوريا .

7) – الطائي،وآخرون (2010) تسويق الخدمات، كتاب محكم علمي ، الطبعة العربية،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

8)- الغافود ، محمود (2021) العوامل المؤثرة في جودة الخدمات المصرفية بالمصارف التجارية في ليبيا : دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية فرع زليتن . مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، (18)، 83–57.

9) – الوادي، محمود و سمحان، حسين (2010) إدارة الجودة الشاملة في الخدمات المصرفية، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان ط1 الاردن.

10)- اليوسفي، واضح (2013) علاقة استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية بالقدرة التنافسية للبنوك اليمنية "رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم التجارية، إدارة الأعمال،قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة المنوف ية ، مصر.

11)- كماش ،امل وبووشمة ،خولة (2021) البنوك الإلكترونية ودورها في تحسين الخدمات المصرفية ، كلية اللعلوم الاقتصادية والتجارية ،جامعة العربي التبسي، الجزائر

12)- القانون التجاري اليمني (2006) صادر رئاسة الجمهورية – بصنعاء، الموقع الرئيسي / قواعد بيانات / قاعدة بيانات التشريعات والقوانين، بتاريخ 8/ذو الحجة/1427هـ الموافق 28/ ديسمبر / 2006م.

ثانيًا: المصادر الأجنبية:

1)- Amin, M. (2016) 'Internet banking service quality and its implication on e-customer satisfaction and e-customer loyalty', *International Journal of Bank Marketing, Vol. 34 Issue: 3, pp.280-306.*

2)- Jiayuan, L., Rahman, A., Haque, R., Osman, Z. and Purushothaman, M. (2018) 'Antecedents and consequences of service quality in the hotel industry: a mixed

methodology approach', *Science International Journal (Lahore) ISSN: 1013-5316, Coden: Sinte 8, [online] 30(3).*

3)- Malnaad et.al (2022) An Examination On E-Banking Service Quality And Its Significance On E-Satisfaction And E-Loyalty: *An Asian Study journal of Positive School Psychology 2022, Vol. 6, No. 6, 8169-8185.*

4)- Sewaka, et al. (2023). The Effect of Customer Satisfaction and Service Quality of Banking Products on loyalty of Bank Customers in Tangerang. *International Journal of Artificial Intelligence Research, 13(4), 35-48.*

5) Dhruba Prasad Subedi*Shankar Nath Adhikari *(2024)* Impact of E-Banking on Service Quality in Nepalese Commercial Banks, *International Journal of Business and Management Invention (IJBMI), Volume 13Issue 3. March, 2024, PP—41-53*

دورة حياة المنظمة وعلاقتها بالنفقات الإعلانية

دراسة وصفية على عينة من الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

The Organization's Life Cycle and its Relationship with Advertising Expenditures A Descriptive Study on a Sample of Saudi Companies Listed on the Saudi Stock Exchange (Tadawul)

د. أحمد عبدالله سعيد بافضل
أستاذ إدارة الأعمال المساعد
كلية المجتمع سيئون، اليمن

سالم عبدالمجيد عمر البيض
طالب دكتوراه تخصص إدارة أعمال
جامعة عدن

الملخص:

استهدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين دورة حياة المنظمة والإنفاق الإعلاني على عينة من الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، وقد استخدم المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات السعودية عينة الدراسة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) تقع في مراحل: التأسيس، النضج، التراجع، والشركات التي تقع في مرحلة التأسيس، هي (شركة بدجت، شركة الزامل للصناعة، شركة مدينة المعرفة الاقتصادية)، والشركات التي تقع في مرحلة النضج (شركة الاتصالات السعودية Stc، شركة سدافكو، مجموعة الحكير، بنك البلاد)، والشركات التي تقع في مرحلة التراجع هي (أسواق عبدالله العثيم، فتيحي القابضة، ملاذ للتأمين).

الكلمات المفتاحية:
- دورة حياة المنظمة
- النفقات الإعلانية
- الشركات السعودية

ABSTRACT:

The study aimed to identify the relationship between the organization's life cycle and advertising disbursement on a sample of Saudi companies listed on the Saudi Stock Exchange (Tadawul). The descriptive approach was used, and the study concluded that the Saudi companies sampled in the study listed on the Saudi Stock Exchange (Tadawul) fall into stages, namely, establishment, maturity, and decline. The companies that are in the establishment stage are (Budget Company; Al-Zamil Industrial Company; Madeenat Al-Ma'rifah Economic Company). The companies that are in the maturity stage are (Saudi Telecom Company STC; SADAFCO; Al Hokair Group; Bank Al-Bilaad). While the companies that are in the declining stage are (Abdullah Al-Othaim Markets; Fitaihi Holding; Maladh Insurance).

Key Words:
- **Organization life cycle.**
- **Advertising expenditures.**
- **Saudi companies.**

مقدمة

تمر منظمات الأعمال بمجموعة من المراحل المتعاقبة، تختلف باختلاف طبيعة البيئة الخارجية للمنظمة وظروفها، وبالنظر لمراحل دورة حياة المنظمات نجد أنها تمر بمراحل، هي: البداية، النمو، النضج، التراجع، الانحدار، وتأتي أهمية الغرض من دراسة دورة حياة المنظمات لمعرفة النموذج الذي يجب أن تدار به المنظمة، ومعرفة إمكانية النمو والتقدم وإمكانية المحافظة على وضعها الحالي في ظل متغيرات البيئة المحيطة، وتصنف منظمات الأعمال من خلالها بناءً على: عُمر المنظمة، والنمو في المبيعات، ونمط التدفقات النقدية، وتوزيع الأرباح، (عبداللطيف والدبعي، 2019م: ص448).

يُعد الإعلان من أهم أنشطة الاتصال التي تقوم بها المنظمات للارتباط بزبائنها بهدف غلق الفجوة بين المنظمة والزبون، مما يؤدي إلى نمو المبيعات، وزيادة الحصة السوقية، إذ تتطلب هذه الأنشطة نفقات مالية يتم تخصيصها حتى تستطيع المنظمات من تحقيق أهدافها، مما يجعلها قادرة على البقاء والنمو والاستمرار في البيئة التي تعمل فيها. وتسعى هذه الدراسة لمعرفة دورة حياة الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، وعلاقتها بالنفقات الإعلانية التي تنفقها في كل مرحلة من مراحل دورة حياتها.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تنفق منظمات الأعمال مبالغ مالية على الإعلان لما له من أهمية في إعلام العملاء بمنتجات الشركة، وبناء الصورة الذهنية، وخلق الوعي بالعلامة التجارية، وزيادة الحصة السوقية، وتظهر تلك النفقات مبوبة في القوائم المالية تحت بند المصاريف الإدارية والتسويقية، إذ يؤكد لنا (العبدالكريم، 2022) أن النفقات الإعلانية لها أثر إيجابي في ربحية منظمات الأعمال. فمن خلال الإطلاع الأولي على القوائم المالية للمنظمات عينة الدراسة لاحظ الباحثان أن مستويات الإنفاق الإعلاني تختلف باختلاف مجموعة من العوامل، من ضمنها دورة حياة المنظمات عينة الدراسة، الأمر الذي حث الباحثين لتحسس هذه المشكلة ودراستها وإظهارها إلى من يهمه الأمر، ومما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة الآتية:

1. في أي مرحلة من مراحل دورة حياة المنظمة تقع الشركات السعودية عينة الدراسة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)؟
2. ما مستوى النفقات الإعلانية في الشركات السعودية عينة الدراسة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) في كل مرحلة من مراحل دورة حياة المنظمة؟

3. ما علاقة دورة حياة المنظمة بمستوى النفقات الإعلانية في الشركات السعودية عينة الدراسة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)؟

ثانياً: أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية:** وتكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من الآتي:

1. أهمية المتغيرات المدروسة، المتمثلة في (دورة حياة المنظمة، النفقات الإعلانية)، والتي تمثل ظواهر علمية تشكل التوجه العام للمنظمات المتميزة.
2. الإسهام في إثراء الفكر الإداري والتسويقي في موضوع دورة حياة المنظمة والنفقات الإعلانية، الذي يُعد من الموضوعات ذات الصعوبة والتعقيد مقارنة مع الموضوعات الأخرى.
3. تُعد الدراسة الأولى في حد علم الباحثين التي تربط بين دورة حياة المنظمة والنفقات الإعلانية.

- **الأهمية التطبيقية:** وتتلخص أهمية الدراسة التطبيقية في الآتي:

1. أنها تدرس علاقة دورة حياة المنظمة بمستوى النفقات الإعلانية في الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) لما لها من أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني والقومي للمملكة العربية السعودية.
2. توفر نتائج الدراسة قاعدة معلومات يمكن الاستفادة منها من قبل الشركات مجتمع الدراسة في القرارات الخاصة بالإنفاق الإعلاني ومعرفة مدى كونه ميزة أو نقطة ضعف.
3. أن معرفة علاقة دورة حياة المنظمة بمستوى النفقات الإعلانية في الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) يساعد المنظمات (عينة الدراسة) في تحديد السياسة المثلى للنفقات الكفؤة التي تزيد من فاعلية الأداء التسويقي.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

1. التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة (دورة حياة المنظمة، النفقات الإعلانية)؛ حتى يمكن من خلاله فهم هذه المتغيرات.
2. معرفة علاقة دورة حياة المنظمة بمستوى النفقات الإعلانية في الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول).

3. التوصل إلى نتائج وتوصيات في هذا المجال تساعد الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) في رفع كفاءة الإنفاق الإعلاني وفاعلية الأداء التسويقي.

رابعاً: مجتمع الدراسة وعينها:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، ونظراً لكبر مجتمع الدراسة قام الباحثان باختيار عينة قصدية قوامها (10) شركات بحيث تمثل كل شركة قطاعاً معيناً من قطاعات الاستثمار في السوق المالية السعودية (تداول)، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (1) الشركات السعودية المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) عينة الدراسة

القطاع	البيان	تاريخ التأسيس
الاتصالات	Stc شركة الاتصالات السعودية	1998
قطاع التجزئة	أسواق عبدالله العثيم	1956
الأغذية	سدافكو	1976
السلع طويلة الأجل	فتيحي القابضة	1992
النقل	بدجت	2007
التشييد والبناء	شركة الزامل للصناعة	1998
العقار	مدينة المعرفة الاقتصادية	2010
الفنادق والسياحة	مجموعة الحكير	1978
البنوك	بنك البلاد	2004
التأمين	ملاذ للتأمين	2007

المصدر: من إعداد الباحثين.

خامساً: منهج الدراسة:

وفقًا لطبيعة الدراسة وطبيعة البيانات المراد تحليلها، فإنه تم تطبيق المنهج الوصفي لوصف البيانات المالية، التي تم جمعها من واقع القوائم والتقارير المالية، التي تم الإفصاح عنها من قبل الشركات عينة الدراسة.

سادساً: حدود الدراسة:

وتتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1. **الحدود الزمانية:** تم إجراء هذه الدراسة خلال العام (2024) لأن العوامل التي تؤثر في كفاءة الشركات المالية متعددة؛ نظراً لفتح مجال من التنافس في المملكة العربية السعودية لتحقيق رؤية (2030).

2. **الحدود المكانية:** تقتصر هذه الدراسة على الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)؛ نظراً لأهمية المملكة العربية السعودية إذ هي من أقوى الاقتصاديات العالمية والعربية، إضافة للبعد الديني الإسلامي كونها مزارًا للحرمين الشريفين؛ الأمر يجعل عجلة البناء والعمران والتنمية مستمرة بشكل متسارع.
3. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت هذه الدراسة على تناول دورة حياة المنظمة وفق تصنيف (Dickinson, 2011)، وموضوع النفقات الإعلانية؛ ليشكل ميزة أو ضعف لمنظمات الأعمال.

سابعاً: الدراسات السابقة:

- **الدراسات المتعلقة بدورة حياة المنظمة:**

1. دراسة (حسين، عاجل، 2021) القيادة الاستراتيجية وأثرها في دورة حياة المنظمة:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر القيادة الاستراتيجية في دورة حياة المنظمة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتمثل مجتمع الدراسة في جامعة تكنولوجيا المعلومات بالعراق، وقد تم اختيار عينة قوامها (150) مفردة من المدرسين والإداريين العاملين في تلك الجامعة، تم استقصاؤهم بواسطة استبانة تجيب عن الأسئلة المتعلقة بأبعاد الدراسة ومتغيراتها، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: وجود تأثير ذي دلالة معنوية بين أبعاد القيادة الاستراتيجية ودورة حياة المنظمة.

2. دراسة (الراشدي، الهناندة، 2020): أثر مكونات تكنولوجيا المعلومات في مراحل حياة المشروع:

هدفت الدراسة إلى بيان مكونات تكنولوجيا المعلومات (المعدات، البرمجيات، الموارد البشرية، قواعد البيانات) في مراحل حياة المشاريع الزراعية في العراق (الولادة، النمو، النضج)، اعتمد الباحثان على المسح الميداني في جمع البيانات من خلال أخذ عينة عشوائية، بلغ عددها (385) عاملاً، تم استرجاع (367) استبانة، إذ تم تحليل (352) استبانة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) لمكونات تكنولوجيا المعلومات (المعدات، البرمجيات، الموارد البشرية، قواعد البيانات) في مراحل حياة المشاريع الزراعية في العراق بمراحلها (الولادة، النمو، النضج).

3. دراسة (الجارحي، 2019): أثر دورة حياة الشركات على العلاقة بين جودة التقارير المالية وتكلفة حقوق الملكية:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر مراحل دورة حياة الشركة على العلاقة بين جودة التقارير المالية كمتغير مستقل- المقاسة وبين تكلفة حقوق الملكية بالشركات المساهمة المصرية المسجلة بالبورصة كمتغير تابع، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات المالية من واقع القوائم والتقارير المالية التي أفصحت عنها تلك الشركات، وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المصرية المدرجة في البورصة المصرية ضمن مؤشر EGX-100، وقد تم اختيار عينة قوامها (84) شركة من الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية والمتداولة أسهمها ضمن مؤشر EGX-100 خلال الفترة (2016-2018)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين كلٍ من مرحلة النمو كأحد مراحل دورة حياة الشركة، ودرجة الرافعة المالية.

4. دراسة (عبداللطيف، الدبعي، 2019): أثر دورة حياة المنشأة على هيكل رأس مالها:

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر دورة حياة الشركة على هيكل رأس مالها، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والبيانات المالية من واقع القوائم والتقارير المالية التي أفصحت عنها تلك الشركات، وتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، وقد تم اختيار عينة قوامها (56) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمّان خلال الفترة (2006-2015)، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مراحل دورة حياة الشركة ودرجة نسبة المديونية في القطاع الصناعي الأردني.

5. دراسة (Oskouei& Zadeh, 2015): التنبؤ بالعائد المستقبلي للأسهم من خلال التركيز على دورة الحياة بناءً على بيان التدفق النقدي:

هدفت الدراسة إلى البحث في الغرض الرئيس من هذا البحث الذي هو دراسة عائد السهم المستقبلي مع الأخذ في الاعتبار خصائص المراحل المختلفة لدورة الحياة بناءً على قائمة التدفق النقدي، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، إذ تكونت عينة الدراسة من (114) شركة صناعية مساهمة مدرجة في بورصة طهران في إيران، وذلك خلال المدَّة الممتدة بين (2002-2011)، وقد أظهرت

نتائج الدراسة أن أدنى نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية في مرحلة النضج لها تأثير إيجابي في عائد السهم المستقبلي، وأعلى نسبة في هذه المرحلة لها تأثير سلبي في عائد السهم المستقبلي.

6. دراسة (Pinkova & Kaminkova, 2013): دورة حياة الشركة كعامل محدد لهيكل رأس المال:

هدفت الدراسة إلى البحث في معرفة أثر دورة حياة الشركة على هيكل رأس مالها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تكونت عينة الدراسة من (29) شركة لتصنيع السيارات والمقطورات في دولة التشيك وذلك خلال المدَّة الممتدة ما بين (2002-2007)، و قد أظهرت نتائج الدراسة إن الشركات في مرحلة البداية والنمو والانحدار تميل إلى التمويل بالدين بشكل أكبر، بينما الشركات الناضجة تستخدم أكبر قدر من التمويل بحقوق الملكية.

7. دراسة (Dickinson, 2011): التدفقات النقدية كدليل لتصنيف دورة حياة المنظمات:

هدفت الدراسة إلى معرفة صلاحية أنماط التدفقات النقدية لتصنيف دورة حياة المنظمات، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (48369) ملاحظة للبيانات المالية للشركات المدرجة في بورصة نيويورك وذلك خلال المدَّة الممتدة بين (1989-2005)، و قد أظهرت نتائج الدراسة ملاءمة أنماط التدفقات النقدية لتصنيف دورة حياة المنظمات.

- **الدراسات المتعلقة بالنفقات الإعلانية:**

1. دراسة (Mirza et al, 2022): تأثير الإنفاق الإعلاني على أداء الشركات:

هدفت الدراسة لمعرفة تأثير الإنفاق الإعلاني على أداء الشركات الباكستانية من حيث: المبيعات، والعائد على الأصول، والقيمة السوقية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة التي تكونت من (100) شركة مدرجة في بورصة باكستان خلال الفترة (2005-2018)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للنفقات الإعلانية في أداء الشركات.

2. دراسة (عباس، 2020): أثر حجم الإنفاق الإعلاني في الألفية الثالثة على الاقتصاد الوطني:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الإنفاق الإعلاني في الألفية الثالثة على الاقتصاد الوطني: دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية، في الفترة الممتدة بين 2000- 2018م، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، منها الأثر المباشر لمعدلات الإنفاق الإعلاني في المملكة

الأردنية الهاشمية في معدلات النمو الاقتصادي باستخدام أسلوب التحليل القياسي وتحديداً طريقة المربعات الصغرى، إذ تبين أن للأنفاق الإعلاني أثرًا واضحًا في زيادة النمو الاقتصادي للمملكة الأردنية الهاشمية.

3. دراسة (Manala & Atienza, 2020): تأثير الإنفاق الإعلاني على أداء الشركات الفلبينية:

هدفت الدراسة لمعرفة تأثير الإنفاق الإعلاني على أداء الشركات الفلبينية من حيث: إيراد المبيعات، وصافي الربح، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال التقارير والقوائم المالية المنشورة لعينة الدراسة التي تكونت من (57) شركة مدرجة في بورصة الفلبين خلال الفترة (2008- 2017)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للنفقات الإعلانية في إيرادات الشركات.

4. دراسة (Bayazit & Genc, 2019): (تحليل التأثير المتبادل بين النفقات الإعلانية والناتج المحلي الإجمالي:)

هدفت الدراسة إلى تحليل الأثر المباشر لحجم النفقات الإعلانية في الناتج المحلي والإجمالي في 71 دولة خلال الفترة من 2004-2017، من خلال معرفة مدى ترابط اقتصاديات الدول بعضها ببعض، فإن للإنفاق الإعلاني أثرًا قوياً ودوراً أساسياً بوصفه الأداة التسويقية الأكثر فعالية، إذ يعمل على إظهار الفعالية الاقتصادية نتيجة هذا النشاط، وعليه فإن الشركات التي تهتم بالإعلان تسعى ضمنياً إلى اكتساب السوق وزيادة الحصة السوقية وخلق صورة إيجابية تجاه العلامة التجارية، وتستكشف الدراسة العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونفقات الإعلان وفقاً لمستويات التنمية الاقتصادية في البلدان.

5. دراسة (عوض، 1993): أثر النفقات الإعلانية على هيكل وأداء الصناعة الأردنية:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر النفقات الإعلانية على هيكل وأداء المؤسسات الصناعية في الأردن، والمقياس المستخدم للدلالة على الإعلان هو النفقات الإعلانية، واستخدم معدل الربح كمقياس للأداء الصناعي، وأما عينة الدراسة فشملت الأعوام من 1987- 1990، وقد أظهرت الدراسة أن كثافة الإعلان ونسب التركيز الصناعي تختلفان حسب طبيعة السلعة (سلع استهلاكية، سلع إنتاجية، سلع خبرة)، كما أظهرت النتائج أن الإعلان يسهم إيجابياً في تحديد هيكل الصناعة والأداء الصناعي، كما توجد علاقة إيجابية بين التركيز الصناعي ومعدل الربح، كما أن الإعلان يعد أكثر أهمية في حال السلع الاستهلاكية منه في حال السلع الإنتاجية.

ثامناً: الجانب النظري:

- **دورة حياة المنظمة:**

1. مفهوم دورة حياة المنظمة:

تعرف دورة حياة المنظمة بأنها "منظور افتراضي وضعه الباحثون الإداريون، سعوا من خلاله إلى تجسيد مرحلة التطور التي وصلتها المنظمة من حيث خصائصها، وحالتها، وهيكلها التنظيمي، واستراتيجياتها، ليكون مرشداً لإدارتها في محاولة التنبؤ بمستقبل أفضل أو المحافظة على الوضع الحالي للمنظمة (حسين، عاجل، 2021م: ص51)، كما تعرف دورة حياة المنظمة بأنها: مجموعة من المراحل المتعاقبة التي تمر بها كل منظمة والتي تختلف باختلاف طبيعة وظروف البيئة الخارجية للمنظمة والعمليات الداخلية للمنظمة " (المرهضي، 2008م، ص207).

ويرى الباحثان أن مرحلة دورة حياة المنظمة هي انتقال منظمات الأعمال لسلسلة من المراحل من خلالها تتحدد ملامح المنظمة وخصائصها وقدراتها، وأن دراسة موضوع دورة حياة المنظمة وانتقال منظمات الأعمال من مرحلة لأخرى يساعد مدراء المنظمات على اختيار الاستراتيجية المناسبة لإدارة تلك المنظمات بغية تحقيق فاعليتها المتمثلة في تحقيق الأهداف الأساسية لكل منظمة من منظور مالي، وهي: زيادة الربحية، وتعظيم ثروة الملاك.

2. العوامل المؤثرة في تحديد مراحل دورة حياة المنظمة:

يعد حجم المنظمة المتغير الأساسي للحكم على مراحل دورة حياة المنظمة عبر الزمن، وإن دورة حياة المنظمة تحدد بشكل أو بآخر سمات مكونات المنظمة (الهدف، الأفراد، المهمة، التكنولوجيا، الهيكل التنظيمي) خلال كل مرحلة من مراحل دورة حياتها (تاوريريت 2009م، ص59)، وأشار غالب الدراسات التي تناولت مراحل دورة حياة المنظمة إلى أن تصنيف مراحل دورة حياة المنظمات يكون بحسب الزيادة في العوامل الآتية التي تبين الزيادة في حجم المنظمة وأنشطها، الأمر الذي يؤدي إلى الحكم على مراحل دورة حياة المنظمة، وهذه العوامل تبرز في الآتي (العواملة وآخرون، 2009م: ص235):

- حجم المبيعات: حيث تبين المبيعات مدى نمو المنظمة الناتج من زيادة أنشطتها وحجمها وأموالها، والعكس صحيح، ويعد هذا المقياس من المقاييس الشائعة للنمو.
- رأس المال: إن تزايد نشاط المنظمة يبرز الحاجة للمزيد من رأس المال المستثمر، الأمر الذي يشير إلى درجة النمو أو الانحدار الذي تمر به المنظمة.
- عدد العاملين: ويقترن عددهم بحجم نشاط المنظمة، وعليه فإن تطور عدد العاملين في المنظمة يشير إلى المراحل المختلفة لدورة حياة المنظمة.

- التدفق النقدي: ويعد مؤشراً مهماً لتطور المنظمة من خلال قياس التدفق التشغيلي والتمويلي والاستثماري، وستتناول هذه الدراسة التدفق النقدي كمعيار للحكم على دورة حياة المنظمة.

3. تصنيفات مراحل دورة حياة المنظمة:

اختلفت آراء الباحثين والكتاب في تصنيف دورة حياة المنظمة؛ وذلك لتعدد المعايير الخاصة بالحكم على دورة حياة المنظمة، وصنّف الباحث المرهضي (2008) دورة حياة المنظمة إلى (المرهضي، 2008م ص207):

- مرحلة الولادة: وفيها يتم الإعلان عن المنظمة، وتقديم منتجاتها، والتركيز على البيئة الخارجية.
- مرحلة بداية النمو: وفيها تكون المنظمة أكثر معرفة بالبيئة الخارجية، ومن ثم تركز على البيئة الداخلية بغرض زيادة الإنتاج وتنمية الموارد البشرية لاستغلال الفرص المتاحة.
- مرحلة النمو: وفيها تكون أكثر قوة في البيئة الخارجية، مما يدفعها إلى أن تكون أكثر وضوحاً من المراحل السابقة.
- مرحلة النضج: التي تكون فيها أكثر قدرة على تحقيق الأرباح، وتقديم منتجات جديدة والدخول لأسواق جديدة.
- مرحلة التدهور والانحدار: نتيجة تراجع المبيعات وزيادة المنافسة في السوق وعدم قدرة المنظمة على اتخاذ أيٍ من الحلول.

أما الباحث Dickinson (2011) فقد أشار إلى أن دورة حياة المنظمات تنقسم على خمس مراحل، هي: البداية، والنمو، والنضج، والتراجع، والانحدار، ويتم قياسها بناءً على المعلومات المستخلصة من قائمة التدفقات النقدية، وفقاً لصافي أنشطتها الثلاثة (التشغيلية، الاستثمارية، التمويلية) التي يمكن أن تأخذ إشارة السالب أو الموجب، مما سيؤدي إلى الحصول على 8 احتمالات وفقاً لقواعد الإحصاء $2^3= 8$ في الجدول الآتي (Dickinson 2011: 9):

جدول (2) دورة حياة المنظمة وفقاً لمنهجية Dickinson

التدفق النقدي	التأسيس	النمو	النضج	التراجع		الانحدار	
التشغيلي	−	+	+	−	+	−	−
الاستثماري	−	−	−	−	+	+	+
التمويلي	+	+	−	+	−	+	−

المصدر: (Dickinson, 2011: P9).

ويرى الباحثان أن نموذج Dickinson (2011) يُعد مهماً في الدراسات التي تدرس دورة حياة المنظمات مع المتغيرات المالية، ولذلك فهذا النموذج تم اعتماده في هذه الدراسة من أجل دراسة دورة حياة المنظمات وعلاقتها بالنفقات الإعلانية.

وتعددت آراء الباحثين في تفسير مراحل دورة حياة المنظمات وفقاً لنموذج Dickinson (2011)، والتي تنقسم على خمس مراحل، هي: التأسيس، والنمو، والنضج، والتراجع، والانحدار. ولكل مرحلة خصائصها التي تتميز بها ذكرها الباحثان كما يأتي:

- **مرحلة البداية:**

وتتميز هذه المرحلة بوجود تدفقات نقدية سالبة من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية، وتدفقات نقدية تمويلية موجبة، ويرجع ذلك لدخول المنظمة السوق الجديدة لأول مرة، وفي هذه الحالة هي بحاجة إلى الاقتراض لبدء العملية التشغيلية. وغالباً ما يكون في هذه المرحلة لدى المنظمات القليل من الأصول الثابتة، فهي ذات استثمارات أقل بسبب إدارة المخاطر ووجود مستوى أعلى من عدم الثقة بسبب العوائق التي تحول دون الدخول للأسواق (عبداللطيف والدبعي، 2019م: ص450).

- **مرحلة النمو:**

وفي هذه المرحلة تكون التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية موجبة؛ نظراً لتحقيق المنظمة لهوامش ربح أكبر، كما إن التدفقات النقدية التمويلية تكون موجبة نظراً لزيادة طلب المنظمة للتمويل عن طريق الاقتراض أو أموال الملكية لزيادة الاستثمارات التي تصل إلى رأس المال التنظيمي (Dickinsin,2011: p35).

- **مرحلة النضج:**

وفي هذه المرحلة تكون التدفقات النقدية التشغيلية موجبة فقط، وتزداد قيمة الأصول بشكل كبير وتصل إلى التقادم، وتواجه الشركة ثباتاً في المبيعات، وتكون الحاجة للنقد في غالب الحالات تم تلبيتها من مصادر داخلية؛ نظراً لزيادة سيولة المنظمة، الأمر الذي يقلل اعتماد المنظمة على التمويل الخارجي، كما تتميز هذه المرحلة بارتفاع العائد على الاستثمار، وتكون التدفقات النقدية التمويلية والاستثمارية سالبة (أبو رمان والدبعي، 2020م: ص817).

- **مرحلة التراجع:**

وتتميز هذه المرحلة بانخفاض معدلات النمو وتراجع الأسعار، والتقادم النسبي للاستثمارات، وهنا تعمل المنظمة على تحويل أصولها غير المنتجة إلى نقد؛ نظراً لمحدودية فرص النمو، وعدم القدرة على دخول أسواق جديدة، وهنا يكون العائد على الاستثمار أقل من كلفة رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تدفقات نقدية موجبة أو سالبة، (Oskouei& Zadeh, 2015: p128).

- **مرحلة التدهور:**

وفي هذه المرحلة تتناقص المبيعات بسبب التغير في تفضيلات المستهلكين، أو المنافسة، أو عوامل أخرى داخل المنظمة، وتكون المنافسة السعرية حادة، والأرباح منخفضة بسبب ارتفاع تكلفة التمويل، إضافة إلى انخفاض العائد على الاستثمار، وفي هذه المرحلة تعمل الإدارة على إنقاذ المنظمة مما هي فيه حتى لو كان مخالفاً للسلوك المعتاد لدى إدارة المنظمة (العواملة وآخرون، 2009م: ص219)، وفي هذه المرحلة تكون التدفقات النقدية التشغيلية سالبة بسبب انخفاض معدلات النمو، أما التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية فموجبة بسبب لجوء المنظمة لبيع أصولها، في حين أن التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية قد يكون موجباً أو سالباً في حد سواء (عبداللطيف والدبعي، 2019م، ص451).

- **نفقات الإعلان:**

1. مفهوم نفقات الإعلان:

لا ينفصل مفهوم النفقات الإعلانية عن مفهوم النفقات التسويقية، فالنفقات الإعلانية هي جزء من النفقات التسويقية، وقد وضع عدد من الباحثين مجموعة من التعاريف من وجهة نظرهم تختلف من حيث الكلمات، لكن تتشابه من حيث المعنى والمضمون وهذه التعاريف هي:

- "كافة النفقات التي تقوم بإنفاقها الشركات، أو الوحدات الاقتصادية لترغيب الزبائن بالسلع والخدمات المقدمة من قبلها" (إبراهيم، 2020م: ص181).
- "هي تكاليف تتعلق بالدراسات والإعلانات وغيرها، التي تسبق العملية الإنتاجية، وتمتد إلى ما بعد ذلك حتى إتمام عملية البيع" (شاكر، هادي، 2020، ص68).
- "هي المبالغ التي يتم توجيهها للإعلان بشكل شهري أو ربعي أو نصفي حسب متطلبات وطبيعة نشاط المنظمة " (ريحان، 2014م: ص181).

ويعرف الباحثان النفقات الإعلانية بأنها: **المبالغ التي تصرفها المنظمة بغرض التأثير في سلوك الأفراد لشراء منتجات المنظمة وربط علاقة ولاء معهم.**

2. العوامل المؤثرة في نفقات الإعلان:

توجد هناك مجموعة من الاعتبارات التي تحكم عملية النفقات الإعلانية في أي منشأة، هي (البكري، 2008م، ص306):

- **طبيعة المنتج:** تختلف البضائع الاستهلاكية عن البضائع الإنتاجية، وتختلف البضائع أيضاً عن الخدمات تماماً، سواءً كان من حيث الخصائص أو من حيث الهدف من الاستخدام، فالمنتجات التي تقدم للسوق أول مرة تحتاج نفقات إعلانية أكثر قد تصل إلى نقطة التعادل، أما المنتجات التي يكون المستهلك على علم ودراية بها فإنها تحتاج لمخصصات أقل من مثيلاتها التي لم يتم اكتشافها أو تميزها بعد (ريحان، 2014م: 185).
- **حجم السوق:** إذا كان عدد الأفراد المتعاملين في السوق صغيرًا فإن الإنفاق الإعلاني سيكون قليلاً، والعكس فكلما كانت السوق ذات كثافة عالية من حيث الأفراد فستكون النفقات الإعلانية أكبر (البكري، 2008م: ص368).

المرحلة التي يمر بها منتج من خلال دورة حياته: تختلف ميزانية الإعلان باختلاف مرحلة دورة حياة المنتج، فإن كان المنتج في مرحلة التقديم فإنه يحتاج إلى ميزانية أكبر بهدف التعريف به وخلق الإدراك والطلب عليه في السوق، والعكس إن كان المنتج في مرحلة لاحقة من مراحل دورة حياته (عزام وآخرون، 2009م: ص376).

تاسعاً: الجانب العملي:

- **وصف مراحل دورة الحياة للشركات عينة الدراسة وفقاً لمنهجية Dickinson القائمة على معيار التدفقات النقدية في تصنيف دورة حياة المنظمات:**

قام الباحثان بالاطلاع على القوائم المالية للشركات عينة الدراسة واستخراج التدفقات النقدية وتبويبها وفقاً لمنهجية **Dickinson** القائمة على معيار التدفقات النقدية في تصنيف دورة حياة المنظمات، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم (3) تصنيف مرحلة دورة حياة الشركات السعودية عينة الدراسة لعام 2022م

القطاع	البيان	تاريخ التأسيس	التدفقات من الأنشطة التشغيلية	التدفقات من الأنشطة الاستثمارية	التدفقات من الأنشطة التمويلية	مرحلة دورة الحياة
الاتصالات	شركة الاتصالات السعودية Stc	1998	26,354,390	8,678,939-	8,255,503-	النضج
قطاع التجزئة	أسواق عبدالله العثيم	1956	10,23,401,933	35,9864,876	1,254,491,568-	التراجع
الأغذية	سدافكو	1976	383,922	509,178-	207,434-	النضج
السلع طويلة الأجل	فتيحي القابضة	1992	3,639,047	1,626,709	1,375,536-	التراجع
النقل	بدجت	2007	291,482-	13,036-	221,078	التأسيس
التشييد والبناء	شركة الزامل للصناعة	1998	294,026-	7,986-	349,510	التأسيس
العقار	مدينة المعرفة الاقتصادية	2010	4,658,337-	186,372,514-	219,502,913	التأسيس
الفنادق والسياحة	مجموعة الحكير	1978	109,223,000	58,027,000-	177,362,000-	النضج
البنوك	بنك البلاد	2004	8,819,483	3,046,267-	219,496-	النضج
التأمين	ملاذ للتأمين	2007	126,649-	137,111-	0	التراجع

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتضح لنا من الجدول رقم (3) أعلاه أن الشركات عينة الدراسة تقع في مراحل دورة الحياة (التأسيس، النضج، التراجع) وفقاً لمنهجية Dickinson القائمة على معيار التدفقات النقدية في تصنيف دورة حياة المنظمات كالآتي:

1. الشركات التي تقع في مرحلة التأسيس هي: شركة بدجت، شركة الزامل للصناعة، شركة مدينة المعرفة الاقتصادية.
2. الشركات التي تقع في مرحلة النضج: شركة الاتصالات السعودية Stc، شركة سدافكو، مجموعة الحكير، بنك البلاد.
3. الشركات التي تقع في مرحلة التراجع: أسواق عبدالله العثيم، فتيحي القابضة، ملاذ للتأمين.

وبهذا فقد تمت الإجابة عن السؤال الأول للدراسة: في أي مرحلة من مراحل دورة حياة المنظمة تقع الشركات السعودية عينة الدراسة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)؟

- **نسبة الإنفاق الإعلاني:**

ومن أجل حساب قيمة الإنفاق الإعلاني في الشركات عينة الدراسة قام الباحثان بالاطلاع على القوائم المالية للشركات عينة الدراسة للعام 2022م، واستخراج مبالغ النفقات الإعلانية من خلال إيضاحات بيانات القوائم المالية وتفصيلها تحت بند مصروفات إدارية وتسويقية من قائمة الدخل، وبعد استخراج مبالغ النفقات الإعلانية، قام الباحثان من أجل تحديد مستوى النفقات الإعلانية بتقسيم كل نسبة على ثلاثة مستويات من الاتجاهات (مرتفع، متوسط، منخفض)، وذلك اعتماداً على المدى لنسب العائد على حقوق المساهمين كما هو الحال في مقياس ليكرت الثلاثي، وقد تم إعطاء وزن للبدائل الموضحة في الجدول الآتي:

جدول (4) مدى مبالغ الإنفاق الإعلاني ومستوياتها في الشركات عينة الدراسة

المتغير /الاتجاه	منخفض (1– 1.66)	متوسط (1.67– 2.32)	مرتفع (2.33– 3)
النفقات الإعلانية	من 115816- 2567244 فأقل	من 2567245- 5018673	من 5018674- 4740102 فأعلى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد على دراسة (بافضل والبيض، 2023).

بناءً على هذا الجدول رقم (4) واستخدامه في معرفة مستوى النفقات الإعلانية في الشركات عينة الدراسة فقد تم التوصل إلى البيانات الآتية:

جدول رقم (5) نسبة الإنفاق الإعلاني في الشركات عينة الدراسة

القطاع	البيان	مبلغ الإنفاق الإعلاني (ريال سعودي)	النسبة	الترتيب	المستوى
البناء والتشييد	شركة مدينة المعرفة الاقتصادية	1,551,517	%0.60	10	منخفض
قطاع التجزئة	أسواق عبدالله العثيم	34,088,422	%13.30	3	مرتفع
الأغذية	سدافكو	74,701,000	%29.14	2	مرتفع
السلع طويلة الأجل	فتيحي القابضة	1,923,698	%0.75	8	منخفض
النقل	بدجت	4,261,000	%1.66	7	متوسط
التشييد والبناء	شركة الزامل للصناعة	7,292,000	%2.84	5	مرتفع
الفنادق والسياحة	مجموعة الحكير	9,725,000	%3.79	4	مرتفع
البنوك	بنك البلاد	115,816,000	%45.17	1	مرتفع
التأمين	ملاذ للتأمين	5,473,000	%2.13	6	مرتفع
مجموع النفقات الإعلانية للشركات عينة الدراسة		256,384,928	100%	–	–

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتضح لنا من الجدول رقم (5) أعلاه أن ترتيب الشركات من حيث الأعلى إنفاقاً للمصاريف الإعلانية بالنسبة إلى مجموع النفقات الإعلانية للشركات عينة الدراسة هي: بنك البلاد بنسبة (45.17%)، سدافكو بنسبة (29.14%)، أسواق عبدالله العثيم بنسبة (13.30%)، مجموعة الحكير بنسبة (3.79%)، شركة الزامل للصناعة بنسبة (2.84%)، ملاذ للتأمين بنسبة (2.13%)، بدجت بنسبة (1.66%)، فتيحي القابضة بنسبة (0.75%)، شركة الاتصالات السعودية Stc بنسبة (0.61%)، شركة مدينة المعرفة الاقتصادية بنسبة (0.60%).

كذلك نجد في الجدول رقم (5) أن تفصيل مستوى النفقات الإعلانية كالآتي:

1. الشركات ذات النفقات الإعلانية المرتفعة: بنك البلاد بنسبة (45.17%)، سدافكو بنسبة (29.14%)، أسواق عبدالله العثيم بنسبة (13.30%)، مجموعة الحكير بنسبة (3.79%)، شركة الزامل للصناعة بنسبة (2.84%)، ملاذ للتأمين بنسبة (2.13%).
2. الشركات ذات النفقات الإعلانية المتوسطة: بدجت بنسبة (1.66%).
3. الشركات ذات النفقات الإعلانية المنخفضة: فتيحي القابضة بنسبة (0.75%)، شركة الاتصالات السعودية Stc بنسبة (0.61%)، شركة مدينة المعرفة الاقتصادية بنسبة (0.60%).

وبهذا فقد تمت الإجابة عن التساؤل الرئيس الثاني للدراسة: **ما مستوى النفقات الإعلانية في الشركات السعودية عينة الدراسة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)؟**

- **العلاقة بين مراحل دورة حياة المنظمة والنفقات الإعلانية:**

يمكن للباحثين دراسة العلاقة نظرياً بين دورة حياة المنظمة ومستوى النفقات الإعلانية في الشركات السعودية عينة الدراسة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)، من خلال دمج الجدول رقم (3) الخاص بتصنيف دورة حياة الشركات السعودية عينة الدراسة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) والجدول رقم (5) الخاص بالنفقات الإعلانية في السعودية عينة الدراسة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) في الجدول الآتي رقم (6):

جدول رقم (6) العلاقة بين دورة حياة المنظمة والنفقات الإعلانية في الشركات السعودية عينة الدراسة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)

القطاع	البيان	تاريخ التأسيس	مرحلة دورة الحياة	النفقات الإعلانية (ريال سعودي)	مستوى النفقات الإعلانية
الاتصالات	الاتصالات السعودية Stc	1998	النضج	1,553,291	منخفض
قطاع التجزئة	أسواق عبدالله العثيم	1956	التراجع	1,551,517	منخفض
الأغذية	سدافكو	1976	النضج	34,088,422	مرتفع
السلع طويلة الأجل	فتيحي القابضة	1992	التراجع	74,701,000	مرتفع
النقل	بدجت	2007	التأسيس	1,923,698	منخفض
التشييد والبناء	الزامل للصناعة	1998	التأسيس	4,261,000	متوسط
العقار	مدينة المعرفة الاقتصادية	2010	التأسيس	7,292,000	مرتفع
الفنادق والسياحة	مجموعة الحكير	1978	النضج	9,725,000	مرتفع
البنوك	بنك البلاد	2004	النضج	115,816,000	مرتفع
التأمين	ملاذ للتأمين	2007	التراجع	5,473,000	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين.

يتضح لنا من الجدول رقم (6) أعلاه أن:

1. الشركات التي تقع في مرحلة التأسيس يختلف مستوى الإنفاق فيها نظراً لأسباب عدة، نجد أن شركة "مدينة المعرفة الاقتصادية" التي تعمل في مجال "العقار" كان فيها مصروف النفقات الإعلانية مرتفعاً؛ ولعل ذلك يرجع إلى حداثة تأسيس الشركة، الذي يتطلب حملات إعلانية مكثفة لتعريف الجمهور بالشركة وأنشطتها، كما نجد أن شركة "الزامل للصناعة" والتي تعمل في مجال "التشييد والبناء" كان مصروف النفقات الإعلانية فيها متوسطاً؛ ولعل ذلك يرجع إلى شهرة منتجاتها وخدماتها، إضافة إلى أقدميتها في السوق مقارنة ببقية الشركات عينة الدراسة التي تقع في مرحلة التأسيس، كما أن شركة "بدجت" التي تعمل في "قطاع النقل" وبشكل أكثر دقة في مجال تأجير السيارات كان مصروف النفقات الإعلانية فيها منخفضاً، ولعل ذلك يرجع إلى أن مجال تأجير السيارات محدود لا يقصده غالب الناس، بعكس مجال شراء السيارات المرغوب لدى أكثر الناس.
2. الشركات التي تقع في مرحلة النضج يختلف مستوى الإنفاق الإعلاني فيها نظراً لأسباب عدة، نجد أن "بنك البلاد" الذي يعمل ضمن قطاع "البنوك" كان الأعلى في مصروف النفقات الإعلانية؛ نظراً

لشدة المنافسة في قطاع البنوك وتشابه خدمات البنوك بشكل كبير مما يتطلب التركيز على وعي العميل والصورة الذهنية ولن يتحقق ذلك إلا باستخدام الإعلانات، كما إن شركة "سدافكو" التي تعمل في قطاع "الأغذية" كانت أعلى في مصروف النفقات الإعلانية؛ لما يتطلبه القطاع الذي تعمل فيه، والذي ينتج بكميات كبيرة الحجم وطبيعة المنتجات المعرضة للتلف، ثم نجد أن "مجموعة الحكير" التي تعمل في قطاع "السياحة والفنادق" مرتفعة في مصروف النفقات الإعلانية؛ لطبيعة القطاع الذي تعمل فيه، والذي يغلب عليه التحديات، منها خلق الوعي بالعلامة التجارية، وأخيراً نجد أن شركة "الاتصالات السعودية STC" التي تعمل في قطاع "الاتصالات" منخفضة مصروف النفقات الإعلانية؛ ولكن ذلك ليس مبرراً بأنها لا تهتم بنشاط الإعلان، وإنما هي الشركة الوحيدة التي قامت بفصل مصروفات الإعلان عن بقية الأنشطة الاتصالية في قوائمها المالية التي تم الاطلاع عليها.

3. الشركات في مرحلة التراجع يختلف مستوى الإنفاق الإعلاني فيها نظراً لأسباب عدة: نجد أن شركة "فتيحي القابضة" التي تعمل في قطاع "السلع طويلة الأجل" وبشكل أدق مجال المجوهرات مرتفعة مصروف النفقات الإعلانية؛ ولعل ذلك يرجع إلى إدراكها أن الملائم في هذه المرحلة ضرورة لتكثيف الحملات الإعلانية، وجذب المزيد من العملاء لضمان البقاء في السوق، والذي يتسم بارتفاع أسعار منتجاته الثمينة، في حين نجد أن شركة "ملاذ للتأمين" التي تعمل في قطاع "التأمين" مرتفعة مصروف النفقات الإعلانية، ولعل ذلك يرجعُ إلى طبيعة القطاع الذي يعد من القطاعات المهمة داخل المملكة العربية السعودية، إضافة إلى ارتفاع مستوى التنافسية في هذا القطاع، وأخيراً نجد أن شركة "أسواق عبدالله العثيم" التي تعمل في قطاع "التجزئة" منخفضة مصروف النفقات الإعلانية، ولعل ذلك يرجع إلى نمطية منتجاتها التي تعمل فيها، أو اتجاهها لأنشطة تسويقية أخرى.

وبناءً على ما سبق، فقد تمت الإجابة عن تساؤل الدراسة: ما علاقة دورة حياة المنظمة بمستوى النفقات الإعلانية في الشركات السعودية عينة الدراسة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول)؟

عاشراً: النتائج والتوصيات:

- **نتائج الدراسة:**

بناءً على ما سبق فقد خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

1. أن الشركات السعودية عينة الدراسة المدرجة في السوق المالية السعودية (تداول) تقع في مراحل: التأسيس، النضج، التراجع.

2. أن الشركات التي تقع في مرحلة التأسيس هي: شركة بدجت، شركة الزامل للصناعة، شركة مدينة المعرفة الاقتصادية.
3. أن الشركات التي تقع في مرحلة النضج: شركة الاتصالات السعودية Stc، شركة سدافكو، مجموعة الحكير، بنك البلاد.
4. أن الشركات التي تقع في مرحلة التراجع: أسواق عبدالله العثيم، فتيحي القابضة، ملاذ للتأمين.
5. أن الشركات ذات النفقات الإعلانية المرتفعة: بنك البلاد بنسبة (45.17%)، سدافكو بنسبة (29.14%)، أسواق عبدالله العثيم بنسبة (13.30%)، مجموعة الحكير بنسبة (3.79%)، شركة الزامل للصناعة بنسبة (2.84%)، ملاذ للتأمين بنسبة (2.13%).
6. أن الشركات ذات النفقات الإعلانية المتوسطة: بدجت بنسبة (1.66%).
7. أن الشركات ذات النفقات الإعلانية المنخفضة: فتيحي القابضة بنسبة (0.75%)، شركة الاتصالات السعودية Stc بنسبة (0.61%)، شركة مدينة المعرفة الاقتصادية بنسبة (0.60%).
8. أن الشركات التي تقع في مرحلة دورة حياة واحدة، مختلفة في مستوى النفقات الإعلانية، ويرجع ذلك إلى: طبيعة القطاع التي تنمي إليه الشركة، كذلك عُمر الشركة، سياسات اختيار الأنشطة التسويقية، أسلوب تبويب القوائم المالية للشركة.

- **توصيات الدراسة:**

بناءً على نتائج الدراسة نوصي بالآتي:

1. نوصي الشركات السعودية في مرحلة التأسيس بإعادة النظر في إدارة عملياتها، ورفع مستوى فاعليتها وكفاءتها؛ للوصول إلى مرحلة النضج، والتي تعد أفضل مراحل دورة حياة المنظمات.
2. نوصي الشركات السعودية في مرحلة النضج بالاستمرار في نفقاتها الإعلانية، ورفع مستوى الكفاءة في الأنشطة الإعلانية.
3. نوصي الشركات السعودية في مرحلة التراجع بإعادة النظر في عملياتها الاستثمارية، وضرورة الرجوع إلى مرحلة النضج، والتي تعد أفضل مراحل دورة حياة المنظمات.
4. نوصي الشركات السعودية عند القيام بإعداد قوائمها المالية باتباع أسلوب شركة "الاتصالات السعودية" في إعداد قوائمها المالية بحيث تفصل تبويب نفقات الإعلان عن بقية الأنشطة الاتصالية

الأخرى؛ نظراً لأهمية فصل النشاط الإعلاني عن الأنشطة الاتصالية الأخرى، ورفع مستوى كفاءة الإنفاق الإعلاني والإنفاق على الأنشطة الاتصالية الأخرى.

- **محددات الدراسة:**

نظراً لطبيعة الدراسة واتباعها المنهج الوصفي الذي يصف العلاقة بين متغيرات الدراسة، فإن الدراسة لا يمكن أن تعمم نتائجها بالشكل المطلوب؛ وذلك لاعتماد الدراسة الحالية على عينة محدودة من مجتمع الدراسة، كذلك إجراء الدراسة الحالية في الفترة الزمنية العام (2022)، إضافة لعدم تبويب نفقات الإعلان بشكل مستقل عن بقية الأنشطة الاتصالية الأخرى في القوائم المالية، الذي قد يعطي صورة مغلوطة عن القيمة العادلة للإنفاق الإعلاني؛ مما يجعل الحاجة ملحة أمام الباحثين لإثراء موضوع الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات بأسلوب الحصر الشامل للشركات المساهمة في الأسواق المالية في كافة القطاعات، أو أخذ قطاع واحد تعمل فيه الشركات المساهمة.

- **قائمة المراجع:**
- **المراجع العربية**

1. إبراهيم، زينب صادق. (2020)، **دور الإنفاق التسويقي في تحقيق رضا الزبون في شركات التأمين العراقية**، مجلة كلية مدينة العلم، المجلد (12)، العدد (1)، العراق.
2. أبو رمان، زيد علي، و الدبعي، مأمون محمد. (2020). **مدى ملائمة مقاييس الأداء المالي للقيمة السوقية خلال مراحل دورة حياة المنظمة**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (16) 4.
3. بافضل، أحمد عبدالله، والبيض، سالم عبدالمجيد. (2023). **الأثر الوسيط لإدارة معرفة الزبون في العلاقة بين النفقات الإعلانية والأداء التسويقي: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية اليمنية**، المؤتمر العلمي الخامس بجامعة حضرموت، 1-2 أكتوبر، 2023م.
4. البكري، ثامر ياسر، (2008)، **استراتيجيات التسويق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن.
5. تاوريريت، نور الدين. (2009). **تطور الفكر التنظيمي فهم المبادئ حل للمشكلات التنظيمية**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
6. الجارحي، فريد محرم. (2019). **أثر دورة حياة الشركات على العلاقة بين جوة التقارير المالية وتكلفة حقوق الملكية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية**، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس – كلية التجارة – قسم المحاسبة والمراجعة، 23(2).
7. حسين، قيس إبراهيم، وعاجل، بلقيس ناجي. (2021). **القيادة الاستراتيجية واثرها في دورة حياة المنظمة: دراسة تطبيقية في جامعة تكنلوجيا المعلومات والاتصالات**، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، (48).
8. الراشدي، عمر وليد، الهناندة، رامي. (2020). **أثر مكونات تكنولوجيا المعلومات في مراحل حياة المشروع: دراسة حالة على المشاريع الزراعية في العراق**، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، (1)9، 371-389.
9. ريحان، سعد علي. (2014). **استراتيجية الإعلان والاتجاهات الحديثة في تطوير الأداء المؤسسي**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
10. شاكر، ريم توفيق، وهادي، علاء عبدالكريم، (2020). **أثر التكاليف التسويقية في ربحية شركات التأمين: بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد (15)، العدد (53).
11. عباس: نضال علي. (2020). **أثر حجم الإنفاق الإعلاني في الألفية الثالثة على الاقتصاد الوطني) دراسة حالة المملكة الأردنية الهاشمية**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد (8)، العدد (1)، الأردن.
12. العبدالكريم، ماجد عبدالمحسن. (2022). **فاعلية الإنفاق على أنشطة الاتصال التسويقي في رفع الكفاءة المالية: دراسة ميدانية على شركة الاتصالات السعودية**، مجلة العلوم التربوية والاجتماعية، 1(12).
13. عبداللطيف، يزيد صالح، و الدبعي، مأمون محمد. (2019). **أثر دورة حياة المنشأة على هيكل رأس مالها**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، (15)4.

14. عزام، زكريا، وحسونة، عبدالباسط، والشيخ، مصطفى. (2009). **مبادئ التسويق الحديث** (الطبعة الثانية)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.

15. العواملة، حمدان، والصياح، عبدالستار، والصرايرة، أكثم. (2009). **دورة حياة المنظمة: مدخل نماذج**، مجلة بحوث التربية النوعية، جامعة المنصورة، (13).

16. عوض: بسام رشيد، نصر: محمد إبراهيم منصور، (1993)، **أثر النفقات الإعلانية على هيكل وأداء الصناعة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.

17. المرهضي، سنان غالب (2008). **نظرية المنظمة**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، صنعاء.

- **المراجع الأجنبية:**

18. Dickinson, V. (2011). Cash Flow Patterns as a Proxy for Firm Life Cycle. The Accounting Review.
19. Oskouei, Z.H. and Zadeh, R.B.H. 2015. Predicting the Future Stock Return by Emphasizing on Life Cycle Based on Cash Flow Statement. Universal Journal of Accounting and Finance.
20. Pinková, P. and Kamínková, P. (2013), Corporate life cycle as determinant of capital structure in companies of Czech automotive industry, Acta Universitatis Agriculture et Silviculturae Mendelianae Brunensis, 60(2)>
21. Bayazit, Z., & Genc, E. G. (2019). An Analysis of Reciprocal Influence between Advertising Expenditures and Gross Domestic Product. International Journal of Economics and Financial Issues, 9(2).
22. Manala-O, S. D., & Atienza, R. P. (2020). Effect of advertising expenditure on firm performance of Filipino corporations: A two-stage least squares analysis. DLSU Business & Economics Review, 30(1).
23. Mirza, H, et al. (2022). Impact of advertising expenditure on firm performance: Evidence from listed companies of Pakistan, International Journal of Financial Engineering, 9(3).

تقييم أداء البنوك الإسلامية في اليمن بواسطة تطبيق نموذج CAMELS

(دراسة تطبيقية على بنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة من 2012– 2016)

Assessing Islamic Banks' Performance in Yemen via Application of the CAMELS Model

(A Case Study of Tadhamon International Islamic Bank. from 2012- 2016)

د. محمد أبوبكر محمد باعباد
أستاذ المحاسبة المساعد، كلية العلوم الإدارية
جامعة حضرموت

غسان سعيد مبارك سبتي
باحث

الملخص:

استهدفت الدراسة تقييم أداء بنك التضامن الإسلامي الدولي خلال الفترة 2012–2016 م ، وذلك باستخدام نظام التقييم الأمريكي CAMELS، والذي يعد من المعايير والنماذج المتكاملة والشاملة ، وقد أظهرت الدراسة انه يمكن استخدام معيار التقييم CAMELS في تقييم البنوك الإسلامية، ويمكن العمل به دون صعوبات، من خلال الإفصاح والشفافية في تقديم التقارير المالية ، ،وكذلك أظهرت الدراسة أنه توجد بعض النقاط في أداء بنك التضامن الإسلامي الدولي والتي تتطلب معالجتها ، وخاصة مؤشرات الربحية والسيولة التي ظهرت في أداء البنك خلال فترة الدراسة

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الرقابية المختصة في البنك المركزي بتحليل عنصر جودة الإدارة وعنصر الحساسية وتقييمها تجاه مخاطر السوق على مجتمع البنوك العاملة في اليمن.

الكلمات المفتاحية:
- البنوك الإسلامية
- اليمن
- تقييم أداء البنوك
- نموذج CAMELS

ABSTRACT:

This research aimed to explore and evaluate the performance of Tadhamon International Islamic Bank during the period 2012-2016, via using the American evaluation model CAMELS, which is considered one of the integrated and comprehensive models. This research showed that the CAMELS model can be used to evaluate Islamic banks without obstacles through disclosure and transparency in presenting financial reports. In addition, this study found that there are some issues in Tadhamon International Islamic Bank that need to be addressed especially profitability and cash indicators that appeared in the bank's performance during the study period.

The study recommended the necessity of analyzing and assessing the management quality component and sensitivity towards market risks by the Central Bank of Yemen on the communal of banks operating in Yemen.

Key Words:
- **Islamic banks**
- **Yemen**
- **Banks' performance assessment**
- **CAMELS model**

1.1 مقدمة:

شهد القطاع المالي على مستوى العالم عددًا من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل والمتسارع في الصناعة المصرفية واستحداث أدوات مالية جديدة والتحرر من القيود التي تعوق الأنشطة المصرفية بسبب عالمية الأسواق. وهذا أدى إلى الانتشار الواسع والكبير لإعداد البنوك العاملة، ولذلك تحرص الحكومات على وضع نظم للرقابة المصرفية للإشراف على البنوك بما يتلاءم مع التطورات العالمية المتلاحقة وتلافيًا لحدوث أزمات مالية تؤثر في التنمية الاقتصادية التي تسعى لها. والتركيز على الرقابة المصرفية مع اتباع البنوك للمعايير والأسس الرقابية الواجب اتباعها في نشاطها المتزايد والمتطور الذي يحقق للجهاز المصرفي الاستقرار وعدم التعرض لأزمات مالية مفاجئة.

ومع ارتفاع النضج بأهمية الاقتصاد الإسلامي وازدياد عدد البنوك الإسلامية بشكل عام صار من الضروري النظر في فعالية تلك المصارف، وتقييم التجربة المصرفية الإسلامية لمعرفة جوانب الإخفاق وعوامل النجاح فيها، من خلال دراسة عمل المصارف الإسلامية وأدائها، وقد شهدت البنوك الإسلامية نموًا متسارعًا وحققت الصيرفة الإسلامية نموًا كبيرًا جدًا خلال السنوات العشر الأخيرة، مع تسجيل مصارف دول الخليج أعلى نسب نمو عالمياً ، إذ يوجد 155 مصرفًا عربيًا إسلاميًا بالكامل موزعين على الدول العربية [1]، ومن جهة أخرى لكي تتمكن المصارف التي تخلفت وأصاب القصور بعض جوانبها إعادة النظر في بعض أساليبها. إن العمل المصرفي الإسلامي على هذه الصورة أصبح واقعاً ينبغي درأسته بعناية؛ حتى يستمر بالنجاح والتفوق، وأن نظام CAMELS أثبت أنه أداة رقابية فعالة لتقييم قوة المؤسسات المالية، وأثبت فعاليته في تحديد المؤسسات التي تحتاج إلى اهتمام خاص.

وفي هذا الإطار تبنت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1979م نظامًا موحدًا لتقييم البنوك. وفي عام 1996م روجع هذا النظام ليعكس التغييرات في العمل البنكي وتحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية. وقد سمي هذا النظام بنظام CAMELS الذي يعتمد على ستة عناصر جوهرية، والمتمثلة أساساً في كفاية رأس المال Capital Adequacy ، نوعية الأصول Asset Quality، نوعية الإدارة Management Quality ، إدارة الربحية Earning ، السيولة Liquidity Position ، والحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk وذلك لتمكين السلطات الإشرافي من التدخل لتصحيح الأوضاع وحماية السلامة المالية في قطاع البنوك[2] .

1.2 مشكلة الدراسة:

إن القطاع المصرفي اليمني جزء من المنظومة المصرفية العالمية التي تتأثر بالمشاكل المالية العالمية والظروف السياسية والاقتصادية المضطربة وتداعياتها التي تزيد من مخاطر العمل البنكي في اليمن، والتي يعاني منها (18) بنكًا محليًا وإقليميًا يعملون في الأراضي اليمنية .وتستحوذ البنوك الإسلامية على نسبة تزيد على (30%) من النشاط البنكي اليمني[3]. وهذه النسبة المرتفعة تحتاج إلى تقييمها ومراجعتها وإخضاعها وتحليلها والتعرف على نقاط قوتها وضعفها لأنها تجربة وليدة في النشاط المصرفي.

وقد فرض البنك المركزي اليمني على البنوك اليمنية كافة العمل باتفاقية بازل 1، ولهذا يعد قطاع البنوك اليمنية متأخرًا عن مثيلاته في الدول المحيطة إقليميًا ودوليًا في قياس معدل كفاية رأس المال، والذي يقاس بموجب مقررات بازل 2 وبازل 3. وعليه يجب أن تخضع هذه البنوك إلى تقييم بمقاييس ومؤشرات جديدة من قبل الجهات المالية الدولية لكي تكون مستوفية للمعايير الدولية.

نرى أن بعض المنظمات الدولية. فضلًا عن بعض الدول تلجأ إلى ربط مساعداتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية. وتتضمن برامج الإصلاح المالي للصندوق والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروطًا تلزم الدول باتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد الإدارة السليمة ومعاييرها. فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي والذي يصاحبه في غالب الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.

1.3 أسئلة الدراسة:

انطلاقًا من مشكلة الدراسة فإن الدراسة تسعى للإجابة عن السؤال الآتي:

ما مدى التزام البنوك الإسلامية بالاشتراطات والمعايير الدولية لتقييم الأداء من خلال استخدام نظام CAMELS ؟ (بنك التضامن الإسلامي الدولي نموذجًا).

وبما أن نظام CAMELS يعتمد على ستة عناصر جوهرية متمثلة أساسًا في كفاية رأس المال ونوعية الأصول ونوعية الإدارة وإدارة الربحية والسيولة، والحساسية تجاه مخاطر السوق.

ومن السؤال الرئيس يمكن اشتقاق الأسئلة الفرعية الآتية:

1. هل تمتلك البنوك الإسلامية كفاية رأس المال لتحقيق نسبة الملاءمة الدولية (بازل)؟
2. هل تتميز الأصول التي تمتلكها البنوك الإسلامية بالجودة؟

3. هل تمتلك البنوك الإسلامية طاقمًا أداريًا ذا كفاءة في الإدارة المصرفية؟
4. ما مدى تحقيق البنوك الإسلامية ربحية كافية من أجل الاستمرارية؟
5. هل تمتلك البنوك الإسلامية وفرة في السيولة من أجل التوظيف ولاحتفاظ بها؟
6. ما مدى حساسية البنوك الإسلامية لمخاطر السوق؟

1.4 أهداف الدراسة:

1. التعرف على المعايير المدروسة والنماذج المتكاملة والشاملة التي يمكن من خلالها تقييم كفاءة البنوك الإسلامية وأدائها من جميع النواحي بالرغم من قلتها.
2. معرفة كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية لتحقيق نسبة الملاءمة الدولية.
3. التعرف على جودة الأصول التي تمتلكها البنوك الإسلامية.
4. الكشف عن كفاءة الطاقم الإداري في الإدارة المصرفية.
5. معرفة كفاية الربحية من أجل الاستمرار في البنوك الإسلامية.
6. الكشف عن وفرة السيولة في البنوك الإسلامية من أجل التوظيف ولاحتفاظ بها.
7. التعرف على حساسية مخاطر السوق لدى البنوك الإسلامية.
8. الاستفادة من تجارب الدول الأخرى واعتبار تقييم الأداء للبنوك امرًا مهمًا لكثير من المهتمين والدارسين، وخاصة تطبيقها في قطاع البنوك الإسلامية العامل في الجمهورية اليمنية

1.5 أهمية الدراسة:

إن أهمية الدراسة تكمن في الآتي:

1. تأتي أهمية تقييم الأداء للبنوك بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص بعد ما أظهرته من قدرة على مواجهة الأزمات المالية وقلة تأثرها بها.
2. نجد أن كثيرًا من المنظمات الدولية فضلًا عن بعض الدول المانحة تلجأ إلى ربط مساعداتها للدول الأخرى بمدى احترامها للقواعد والمعايير الدولية للإدارة السليمة في مجال الرقابة على البنوك.
3. أن تقييم الأداء من المسائل المهمة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة، والتعرف على مكامن القوة والضعف، وأن نموذج CAMELS هو أحد الأساليب الحديثة في تقييم الأداء وتحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية.

4. تأتي أهمية استخدام نموذج CAMELS في اختصار زمن التقييم من خلال التركيز على ستة بنود وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.

1.6 منهج الدراسة:

سنتطرق في منهجية الدراسة إلى تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، وطريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات المجمعة، وكذلك سوف نتطرق إلى تحديد الأدوات المستخدمة في الدراسة.

1.6.1. عينة الدراسة وطريقة جمع البيانات:

سوف نتناول في هذا الجانب محورين أساسيين، هما اختيار عينة الدراسة، وطريقة جمع البيانات.

1.6.1.1: اختيار عينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك الإسلامية، أما عينة الدراسة ففي عن بنك التضامن الإسلامي الدولي، وقيدت الدراسة بما هو متوافر من بيانات ومعلومات عن بنك التضامن الإسلامي الدولي.

1.6.1.2: طريقة جمع البيانات وتلخيص المعطيات:

يتضمن هذا الفرع الطريقة المتبعة لجمع البيانات من البنك ثم كيفية تلخيص المعطيات

أ. : طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحثان المصادر الثانوية لجمع المعلومات من خلال التقارير المالية السنوية والميزانيات الختامية لبنك التضامن الإسلامي الدولي من خلال الموقع الرسمي للبنك .

بالإضافة إلى المراجع والمؤلفات والكتب العلمية، وكذلك الدرأسات السابقة ومواقع الإنترنت والقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني.

ب. : تلخيص المعطيات:

تتمثل المعطيات المجمعة الخاصة بالدراسة عن تطبيق نموذج معيار CAMELS الأمريكي لبنك التضامن الإسلامي الدولي، ولقد تم الاعتماد على القوائم المالية الخاصة بالبنك (الميزانيات وجداول حسابات النتائج) للسنوات الخمس الخاصة بفترة الدراسة للفترة من 2012 – 2016، إضافة إلى المعلومات التي أخذت من البنك وبعض المراجع.

1.6.2 الأدوات المستخدمة والإجراءات المتبعة في الدراسة:

1.6.2.1: الأدوات:

من أجل الإجابة عن إشكاليات الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام مجموعة من المؤشرات والنسب المالية والإحصائية المتمثلة في:

- ✓ المؤشرات المالية والمحاسبية، وذلك لاستخدامها في التحليل والمناقشة.
- ✓ المتوسط الحسابي وذلك بحساب متوسط الأصول.
- ✓ استخدام برنامج Excel للاستعانة به في بعض الحسابات.

1.6.2.2: الإجراءات المتبعة في الدراسة:

تتمثل الإجراءات المتبعة في تحديد النموذج المستخدم في الدراسة ومدى أهمية تطبيقه في عينة الدراسة والمتمثل في بنك التضامن الإسلامي الدولي.

تحديد نموذج الدراسة:

يتمثل النموذج المستخدم في الدراسة بنظام CAMELS الأمريكي؛ وذلك من أجل قياس كفاءة بنك التضامن الإسلامي الدولي وأدائه من خلال تحليل متغيرات الدراسة وهي:

- ✓ كفاءة رأس المال: لمعرفة مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته نحو الغير، ومدى قدرة رأس المال على بعث الثقة في الزبائن، وتغطية المخاطر.
- ✓ جودة الأصول: تعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم الأمريكي، لأن حيازة البنك على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وأداء أفضل للسيولة.
- ✓ جودة الإدارة: لمعرفة مدى كفاءة البنك في التحكم وإدارة السيولة وكل العمليات في البنك.
- ✓ السيولة: نظرًا لأن البنوك مؤسسات مالية فإنها لا تستطيع مزاولة أنشطتها بدون توافر السيولة الكافية.
- ✓ الربحية: لأن الأرباح هي السبب الرئيس في بقاء البنك واستمراريته باعتباره أهم المصادر المالية لها.
- ✓ الحساسية إلى مخاطر السوق: لمعرفة مدى حساسية الأصول والخصوم لتقلبات الأسعار.

2. الدرأسات السابقة:

يتم الحديث في هذا المحور على ثلاثة أمور، الأول الدرأسات العربية، والثاني الدرأسات الأجنبية، أما الثالث ما تميزت به الدراسة الحالية عن الدرأسات السابقة.

2.1. الدرأسات العربية:

1. درأسة قاسمي أمين بعنوان "قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج CAMELS" درأسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA ورقلة للفترة (2010-2014) بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر ،2016م.

تهدف الدراسة قياس كفاءة البنك الخارجي الجزائري وتحديد مدى التزامه بمعايير التقييم الدولية، ومعرفة وضعه المالي، وعلى هذا الأساس تم تطبيق معيار التقييم الأمريكي باستخدام نموذج CAMELS على بنك الخارجي الجزائري للفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 باعتبار النموذج أحد الأساليب الحديثة في تقييم كفاءة البنك باعتباره مطلبًا راهنًا في الاقتصاد العالمي.

وقد خلصت الدراسة إلى أن البنك يجب أن يعالج النقاط السلبية التي من الممكن أن تشكل خطرًا عليه وذلك من أجل مواكبة التغيرات والتطورات الحاصلة في المجال المصرفي، ومساهمته في تطوير الجهاز الاقتصادي للدولة.

2. درأسة تميسة سهام بعنوان " تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS "درأسة تطبيقية لأداء البنك الوطني الجزائري للفترة (2008.2012)، بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر 2014 م.

تهدف الدراسة إلى تطبيق نظام التقييم الأمريكي CAMELS على البنك الوطني الجزائري وتقييم كفاءته وتحديد مدى التزامه بمعايير التقييم المعمول بها دوليًا وكذلك درأسة الوضع المالي للبنك، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة: وجود أثر تطبيق نموذج CAMELS على البنوك بإبراز النقاط الإيجابية والسلبية ونقاط قوة البنك وضعفه.

3. درأسة يوسف بخلخال بعنوان "أثر تطبيق نظام التقييم الأمريكي على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية " للفترة (2008-2009) درأسة حالة بنك التنمية والفلاحة، جامعة الأغواط، الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS في دعم عمليات الرقابة المصرفية من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات والمعايير النموذجية لتفادي الأزمات المالية؛ وذلك من أجل حرص الدولة على توفير مستويات عالية من الرقابة لعمل البنوك في ظل الشفافية التي أصبحت تفتقر إليها هذه البنوك ، والتأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادرًا على تلبية الاحتياجات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي في البلاد، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة : أهمية تطبيق نظام CAMELS، والذي يظهر نقاط القوة والضعف في أنظمة العمل المصرفي، بالإضافة إلى أنه نظام داعم للرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة.

4. دراسة أحمد نور الدين الفرا بعنوان " تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS كأداة للرقابة على القطاع المصرفي " دراسة حالة بنك فلسطين للفترة (2004-2007)، الجامعة الإسلامية غزة.

تهدف الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي الأمريكيCAMELS ، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف، بالإضافة إلى زيادة كفاءة العمل الرقابي وفعاليته لدى بنك فلسطين. وخلصت الدراسة إلى إبراز الجوانب الإيجابية بتطبيق النظام ودورها في التغذية الراجعة والرقابة بالمعلومات التي تكشف بعض مظاهر الضعف والقصور ومسبباتها.

5. دراسة. علي منصور محمد بن سفاع، بعنوان "تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني (2003-2008) الدراسة نشرت في مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية – عدن العدد الثاني؛ ديسمبر2008.

تهدف الدراسة إلى معرفة قدرة نموذج CAMEL في تقييم الأداء وإعطاء صورة متكاملة عن كفاءة البنك الأهلي اليمني، وتحديد مكامن القوة والضعف، وإمكانية تطبيقه في تقييم أداء البنوك. وقد خلصت الدراسة، إلى أن تقييم الأداء يعد من المسائل المهمة في تحديد كفاءة إدارة أي منشأة، وتقييم إنجازاتها، بالمقارنة مع ما هو مستهدف قياسًا ما هو متاح لديها من إمكانيات.

6. دراسة على عبد الله شاهين بعنوان " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية " دراسة حالة بنك فلسطين المحدود لعام (2005).

هدفت الدراسة إلى بناء وتطوير نظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش وتطويره على مؤسسات القطاع المصرفي بما يزيد من فعالية العمل الرقابي المصرفي وكفاءته.وقد خلصت الدراسة إلى أهمية تطبيق نظام التقييم الأمريكي كنظام داعم لعمليات الرقابة والتفتيش المصرفية التي تقوم بها السلطة النقدية، وأن المنطلقات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة والتفتيش الحالي (بصورته التقليدية) يتطلب المزيد من التطور والتحديث في ظل عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات .كما يعمل النظام المقترح على إجراء تحليل شامل لأداء البنك وأنماط أنشطته مع مستوى الصناعة في الساحة المصرفية ليسهم في صياغة محكمة لخطط عمليات التفتيش، وتنفيذ مراحلها بدقة متناهية، مع التركيز على العناصر السلبية التي تحتاج إلى عناية واهتمام أكبر.

2.2. الدرأسات الأجنبية:

1. Karri, Menghani, and Mishra, (2015).

الدراسة عبارة عن تحليل الوضع المالي والأداء لبنك بوردا وبنك البنجاب الوطني في الهند خلال الفترة (2010-2014) بالاعتماد على الخصائص المالية لكل بنك من خلال نموذج CAMEL وقد تم نشر الدراسة في المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 8العدد 4صفحة (18-34)

2. - Lorraine Burger: " CAMELS RATINGS: what they mean and way they"

- الدراسة عبارة عن مقال صادر من بنك BANK DIRECTOR التابع لمجموعة DIRECTOR CORPS وذلك في سنة 2011 اعتبرت الكاتبة أنه ليس هناك عنصر من العناصر المكونة لنظام CAMELS أكثر أهمية من العناصر الأخرى، وأنه يجب على المدراء أن يفهموا فهمًا عميقًا لنظام CAMELS لأهميته كنظام لتقييم الأداء.

3. Altamimi and Obeidat (2013):

- هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل التي تحدد كفاية رأس المال في البنوك الأردنية بالتطبيق على 15 بنكًا أردنيًا، وتوصلا إلى وجود علاقة طردية بين نسبة كفاية رأس المال للبنوك والعوامل المستقلة (مخاطر السيولة، معدل العائد على الأصول، وعلاقة عكسية بين نسبة كفاية رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية ومخاطر سعر الفائدة).

2.3. ما تميزت به الدارسة الحالية عن الدرأسات السابقة:

وما يميز درأستنا هذه:

1. أنها تركز على تقديم رؤية متكاملة عن تطبيق معيار CAMELS على البنوك الإسلامية، وهل ممكن استخدام معيارCAMELS في تقييم البنوك الإسلامية ؟
2. أن المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة تختلف خصائصها عن البنوك التقليدية بسبب الفروقات الجوهرية في عناصر الميزانية المصرفية، والتي تختلف عن البنوك التجارية من حيث: (الأهداف، والموارد، والاستخدامات، والعلاقة بين البنك وعملائه، وتنويع الأنشطة المصرفية، والعلاقة مع البنك المركزي، وكيفية محاسبة المودعين والرقابة على نشاط البنك). والتي تعد من المشكلات التي واجهتها الدراسة الحالية لقلة المراجع فيها.

3.1 نتائج الدارسة والاستنتاجات والتوصيات

3.2. عرض نتائج الدراسة التطبيقية ومناقشتها:

يشتمل هذا المبحث على مطلبين، المطلب الأول يستعرض نتائج الدراسة وتحليلها من خلال استخدام نموذج CAMELS، أما المطلب الثاني فتعلق بأسئلة الدراسة الميدانية ونتائجها ومناقشتها.

3.2.1. نتائج الدراسة التطبيقية:

نحاول في هذا المطلب أن نستعرض النتائج التي تم التوصل إليها بناء على المعلومات التي تم جمعها من بنك التضامن الإسلامي الدولي.

3.2.1.1. كفاية رأس المال لبنك التضامن الإسلامي الدولي:

يعد تحديد مؤشر كفاية رأس المال أداة لتحديد صلابة المؤسسات المالية وقياسها في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، ويعد المصدر الرئيس لحماية الودائع، والبنوك ذات رؤوس الأموال الكبيرة يمكنها امتصاص الخسائر دون المساس بحقوق المودعين، ومن أجل تصنيف البنك نقوم بحساب النسب الآتية لخمس سنوات محل الدراسة والمبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (1) نسبة كفاية رأس المال **الوحدة: مليون ريال يمني**

المؤشرات	السنوات				
	2012	2013	2014	2015	2016
رأس المال الأساسي	36554	37860	36836	33606	39720
رأس المال المساند	1142	1804	20661	26836	33451
إجمالي رأس المال التنظيمي*	37696	39664	57497	60442	73171
الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر					
إجمالي الأصول	236352	247352	257021	208686	199910
الالتزامات العرضية والارتباطات	22615	28590	24719	15079	12029
إجمالي الأصول والالتزامات المرجحة بأوزان المخاطر*	258967	275942	281740	223765	211939
نسبة كفاية رأس المال =رأس المال التنظيمي/إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	14.56%	14.37%	20.41%	27.01%	34.52%
نسبة كفاية رأس المال الأساسي= رأس المال الأساسي / إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	14.11%	13.72%	13.07%	15.01%	18.74%
التصنيف الجزئي**	1	1	1	1	1
متوسط التصنيف	=5/(14.56%+14.37%+20.41%+27.01%+34.52%) 22.17%				
التصنيف الإجمالي	1				

من إعداد الباحثين: المصدر التقارير السنوية 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، لبنك التضامن الإسلامي الدولي ومقارنتها مع أسس تصنيف النسب أدناه في الجدول رقم 2

جدول رقم (2) فئات رأس المال

الفئة	الفئـــة	رأس المال الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	إجمالي رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر
1	رأس المال الجيد	و ≤ 6 %	و ≤ 10%
2	رأس المال الكافي	و ≤ 4 %	و ≤ 8%
3	رأس المال غير الكافي	أو < 4 %	أو < 8%
4	رأس المال غير الكافي بدرجة كبيرة	أو < 3 %	أو < 6%
5	رأس المال غير الكافي بدرجة حرجة	أو < 2 %	أو < 2%

Source: Anthony Saunders & Marcia Millon Cornett - Financial Institutions Management, a Risk Management Approach, Sixth Edition - McGraw-Hill/Irwin

نلاحظ عند رجوعنا للتقارير السنوية لبنك التضامن الإسلامي الدولي نجد أن رأس المال البنك حسب ما جاء في الجدول رقم (1) يتكون في الأساس من رأس المال المدفوع، والاحتياطات، بما فيها الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري (عام) والأرباح (الخسائر)المدورة وحقوق المساهمين غير المسيطرين حسب الجدول (3):

الجدول رقم (3): مكونات رأس المال لبنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة (2012– 2016)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
رأس المال المدفوع	200000	200000	200000	200000	200000
الاحتياطي القانوني	16499	16292	16499	16616	17588
الاحتياطي عام	261	261	261	261	261
أرباح (خسائر) مدورة	(49)	1120	101	(3246)	1896
حقوق المساهمين غير لمسيطرين	913	1356	1552	7	16

من إعداد الباحثين: المصدر التقارير السنوية 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، لبنك التضامن الإسلامي الدولي

وبناء على الجدول (1) و (2) نجد أن البنك يعمل على تحقيق أهداف رأس المال من خلال ما يأتي:

- ✓ بلغ متوسط نسبة ملاءمة رأس المال لبنك التضامن الإسلامي الدولي 22.17%، للسنوات الخمس محل الدراسة، وهي أساس في تصنيف البنك وفق مكونات معيار CAMELS ومقارنتها مع النسب المقررة في اتفاقية بازل والمحددة ب 8%، وكذلك مقارنتها بفئات رأس المال بحسب الجدول رقم (1) نجد أنها تقع في المستوى الأول (رأس المال الجيد).
- ✓ الوصول برأس المال إلى الحد المطلوب حسب متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية وتوجيهات البنك المركزي اليمني.
- ✓ الحفاظ على نسب كفاية رأس مال زائدة عن الحدود الرقابية والتصنيفية.

- ✓ نلاحظ أن البنك حقق معدل عائد مرضيًا على رأس المال دون المساس بالمتانة المالية، وتحقيق معدل عائد مقبول على حقوق الملكية، لكن في عام 2012 نجد أن البنك حقق خسائر، ويرجع ذلك إلى الأزمة السياسية التي شهدتها البلاد عام 2011، لكن البنك استطاع في عام 2013 و 2014 من تحقيق أرباحًا مقبولة، ثم نجد أن البنك حقق خسائر كبيرة عام 2015 وذلك عندما بدأ الصراع العسكري وشن الحرب في البلاد الذي أدى إلى تعرض الاقتصاد الوطني إلى موجة انتكاسات متتالية في السنوات السابقة، وبلغت ذروتها في العام 2015 فا نعكس تأثيره في إجمالي الناتج المحلي لعام 2015 ليصل إلى 28% وارتفاع معدل التضخم السنوي 40%[4]، لكن في عام 2016 استطاع البنك تحقيق أرباح مقبولة؛ وذلك بسبب السياسة المتبعة من خلال تخفيض النفقات والدخول في استثمارات وشركات إقليمية ودولية.
- ✓ نجد أن رأس المال الأساسي في استقرار نسبي للأعوام 2012، 2013 ، 2014 مقارنة بعام 2015 الذي شهد انخفاضًا وفي عام 2016 نجد هناك زيادة في رأس المال.
- ✓ ونلاحظ أن حساب كفاية رأس المال على إجمالي الأصول المرجحة بأوزان المخاطر كان المعدل يتذبذب ما بين زيادة وارتفاع في المعدلات كالتالي ،14.56 %، 14.37% لسنة 2012 ، 2013 ليزيد في عام 2014 بمعدل 20.41 % ليواصل الزيادة حتى بلغ المعدل 34.52% في عام 2016.

3.2.1.2: جودة الأصول Quality of Asset:

تعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم الأمريكي CAMELS لأ نها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة البنك على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وأداء أفضل للسيولة، والإدارة، ورأس المال.

- **مؤشرات تقييم جودة الأصول:**

تقاس جودة الأصول بموجب معيار CAMELS في العادة من خلال النسب الآتية:

1) نسبة التصنيف المرجح (WCR):

تقيس هذه النسبة حجم المخصصات لمخاطر الائتمان (مخصصات الديون المتعثرة) من حقوق الملكية والمخصصات، فكلما قلت هذه النسبة أعطى ذلك مؤشرًا على:

- ✓ حجم مخصص الديون المتعثرة إلى حقوق الملكية مطمئن.

- ✓ مخصصات الديون المتعثرة معقولة لمواجهة هذه المخاطر.
- ✓ إمكانية شطب ديون متعثرة ومنخفضة نسبيًا.
- ✓ سياسة منح الائتمان رشيدة.

وتقاس النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة التصنيف المرجح (WCR) = المخصصات / حقوق الملكية + المخصصات

أو نسبة التصنيف = المخصصات (مخصص الدين المشكوك في تحصيلها) /حقوق المساهمين + المخصصات

2) نسبة إجمالي التصنيف (TCR):

تعبر هذه النسبة عن حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية إذ كلما كانت هذه النسبة أقل كان هذا أفضل لأنها تعطي المؤشرات الآتية:

- ✓ حجم الديون المتعثرة لدى البنك قليلة.
- ✓ ديناميكية منتظمة في تحصيل أقساط القروض وفوائدها المستحقة.
- ✓ أداء إدارة الائتمان جيدة وربحية أفضل وفرص النمو قوية للبنك.

وتقاس النسبة بالمعادلة الآتية:

نسبة إجمالي التصنيف= القروض المتعثرة / المخصصات +حقوق الملكية

أو نسبة إجمالي التصنيف = ديون مشطوبة / حقوق المساهمين +التخصيصات

1) أولًا نسبة التصنيف المرجح (WCR):

نعمل على احتساب نسبة التصنيف المرجح لبنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة الممتدة من 2012 – 2016 :

من أجل العمل على تحديد نسبة التصنيف يجب تحديد وتقسيم القروض غير المنتظمة وتقسيمها على ثلاث فئات كالآتي:

- ✓ ديون دون المستوى.
- ✓ ديون مشكوك في تحصيلها.
- ✓ ديون رديئة.

ويتم تكوين مخصص لكل فئة بحسب درجة المخاطر المتعلقة بالدين، وغالباً ما يتم تكوين مخصصات بواقع 20 % للديون المصنفة في فئة دون المستوى وتتصاعد إلى 50 % في الديون المصنفة مشكوك في تحصيلها لتصل إلى 100 % في الديون الرديئة، وينظر المحللون إلى مخصصات القروض لتقييم قدرة البنك على مقابلة خسائر القروض، فإذا كانت جودة محفظة الائتمانية منخفضة فإن البنك يحتاج مخصصًا كبيرًا لمقابلة عدد من القروض المتعثرة[5]، ولهذا حدد البنك المركزي اليمني نسبًا لكل فئة كالآتي:

- ✓ ديون دون المستوى بواقع 15%
- ✓ ديون مشكوك في تحصيلها بواقع 45%.
- ✓ ديون رديئة بواقع 100%.

وبعد حساب النسب السابقة يتم مقارنتها مع فئات جودة الأصول الآتية التي وضعتها المؤسسة لأمريكية: Examiner Orientation:

الجدول رقم (4) فئات جودة الأصول

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة (WCR)Weighted Classification Ratio	(TCR) Total Classification Ratio
1	قوية	أقل من 5%	اقل من 20%
2	مرضية	من 5% إلى15%	من 20% إلى 50%
3	جيدة بعض الشيء	من 15% 35%	من 50% إلى 80%
4	حدية	35%إلى 60%	من 80% إلى 100%
5	غير مرضية	أكثر من 60%	أكثر من 100%

ونظرًا لأن مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية تختلف من حيث أنواع الحسابات كونها في البنوك التجارية تعرف بالقروض في حين أن حسابات البنوك الإسلامية هي كالآتي:

تمويلات عمليات المرابحة والاستصناع، والمضاربات، والمشاركات، والإجارة المنتهية بالتمليك والديون المتعلقة بها والاستثمارات المالية وغيرها.

ولهذا عمل الباحثان على أهم الحسابات، وهي حسابات التمويل لعمليات المرابحة والاستصناع والمضاربة والمشاركة؛ لأنها أكثر الحسابات التي تتعرض لمخاطر الائتمان من الفئة الثانية (الديون غير المنتظمة) في حين أن بقية الحسابات تدخل ضمن الفئة الأولى وهي (الديون المنتظمة) وهي ديون مضمونة، في حين استثنى الباحثان الاستثمارات في الأوراق المالية؛ لتعذر الحصول على تقديرات يمكن الاعتماد عليها، لأن جميع الاستثمارات المالية غير مصنفة من قبل شركات تصنيف معتمدة، ويرجع السبب لعدم وجود سوق مالي في الدولة.

1) احتساب مخصصات تمويل عقود المرابحة والاستصناع:

من خلال الجدول أدناه تم احتساب المخصصات ودرجة المخاطر للديون غير المنتظمة لعقود المرابحة والاستصناع كالآتي:

جدول رقم (5) مستوى مخصصات عمليات المرابحة والاستصناع

البيان	إجمالي المخصص	المخصصات بحسب درجة المخاطر المتعلقة بالدين وبحسب تعليمات البنك المركزي اليمني			إجمالي المخصص بحسب درجة المخاطر
		15% ديون دون المستوى	45% ديون مشكوك في تحصيلها	100% ديون رديئة	
2012	2,949,100	3,217	189,231	2,191,732	2,384171
2013	3,657,342	623,056	11,075	2,131,532	2.765,663
2014	2,757,746	681,747	777,933	687,048	2,146,728
2015	5,592,969	181,570	2,105,833	2,627,124	4.914,527
2016	5,324,453	27,635	234,580	4,523,768	4,785,983

من إعداد الباحثين: المصدر القوائم المالية والميزانيات لبنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة 2012-2016

2) احتساب مخصصات تمويل عقود المشاركة:

من خلال الجدول أدناه تم احتساب المخصصات ودرجة المخاطر للديون غير المنتظمة لعقود المشاركة كالآتي:

جدول رقم (6) مستوى مخصصات عمليات المشاركة

البيان	إجمالي المخصص	المخصصات بحسب درجة المخاطر المتعلقة بالدين وبحسب تعليمات البنك المركزي اليمني			إجمالي المخصص بحسب درجة المخاطر
		15% ديون دون المستوى	45% ديون مشكوك في تحصيلها	100% ديون رديئة	
2012	1,225,425	0	0	0	0
2013	714,807	0	0	0	0
2014	2,463,366	0	43,722	1,839,835	1,936,995
2015	2,246,737	0	0	2,440,478	2,440,478
2016	312,813	0	0	321,813	321,813

من إعداد الباحثين: المصدر القوائم المالية والميزانيات لبنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة 2012-2016

3) احتساب مخصصات تمويل عقود المضاربة:

من خلال الجدول أدناه تم احتساب المخصصات ودرجة المخاطر للديون غير المنتظمة لعقود المضاربة كالآتي:

جدول رقم (7) مستوى مخصصات عمليات المضاربة:

البيان	إجمالي المخصص	المخصصات بحسب درجة المخاطر المتعلقة بالدين وبحسب تعليمات البنك المركزي اليمني			إجمالي المخصص بحسب درجة المخاطر
		15% ديون دون المستوى	45% ديون مشكوك في تحصيلها	100% ديون رديئة	
2012	699,140	0	0	0	0
2013	4,030,409	0	0	0	0
2014	1,489,979	0	0	1,489,979	1,489,979
2015	268,613	0	0	268,613	268,613
2016	2,574,287		36,000	1,997,534	2,033,534

من إعداد الباحثين: المصدر القوائم المالية والميزانيات لبنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة 2012-2016

من أجل احتساب متوسط التصنيف المرجح ونسبة إجمالي التصنيف يمكن من خلال الجدول الآتي بالاستعانة بالقوائم المالية لبنك التضامن الإسلامي الدولي.

الجدول رقم (8) احتساب متوسط نسبة التصنيف المرجح وإجمالي التصنيف الوحدة / مليون ريال

السنة / المؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016
(1)إجمالي مخصصات الديون (مرابحة استصناع ، مضاربة ومشاركة)	4,873	8,402	6,711	8,468	8,211
(2)مخصص الديون بحسب مستوى المخاطر (فئات المستوى الثاني)	2,384	2,765	5,573	7,623	7,141
(3)الديون الرديئة	2,191	2,131	4,016	5,336	6,843
(4)رأس المال المدفوع	20,000	20,000	20,000	20,000	20,000
(5)الاحتياطيات + الأرباح	35306	40227	36059	39047	51991
(6)إجمالي حقوق الملكية(4+5)	55306	60227	56059	59047	71991
(6)إجمالي المخصصات + حقوق الملكية(1+6)	60,179	68,629	62,770	67,515	80,202
نسبة التصنيف المرجح(WCR)(2÷6)	%3.96	%4	%8.87	%11.29	%8.90
التصنيف السنوي المرجح	1	1	2	2	2
نسبة إجمالي التصنيف (TCR) (3÷6)	%3.64	%3.1	%6.39	%7.90	%8.53

التصنيف السنوي الإجمالي	1	1	1	1	1
متوسط نسبة التصنيف المرجح	%7.40=5/%8.90+%11.29+%8.87+%4+%3.96				
نسبة التصنيف (WCR)	2				
متوسط نسبة إجمالي التصنيف المرجح	%5.91 =5/%8.53+%7.90+%6.39+%3.1+%3.64				
نسبة التصنيف(TCR)	1				

من إعداد الباحثين: المصدر بناء على الجدول رقم (16,15,14) والقوائم المالية للبنك للفترة 2012-2016

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (8) الآتي:

- ✓ تعد نسبة التصنيف (WCR) ونسبة إجمالي التصنيف(TCR) أساسًا في تصنيف البنك وفق مكونات نظام التقييم. CAMELS
- ✓ أن متوسط نسبة التصنيف (WCR) ونسبة إجمالي التصنيف(TCR)، بلغا 7.40%، 5.91% على التوالي.
- ✓ أن تصنيف البنك لمؤشر جودة الأصول يقع في الدرجة 2 وهي درجة تصنيف مرضية.
- ✓ نجد أن بنك التضامن في عام 2012 و2013 حقق نسبة إجمالي التصنيف 3.96% و4% على التوالي، وتعد نسبة تصنيف قوية تأتي في الرجة 1.
- ✓ نجد ارتفاعًا في نسب التصنيف لجودة الأصول للأعوام 2014 و2015 و2016 إذ بلغت 8.87%، 11.29%، 8.90% على التوالي؛ وذلك بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية وكانت في ذروتها عام 2015 بسبب الحرب.
- ✓ ارتفاع نسبة الديون الرديئة للأعوام 2014 و2015 و2016 إذ وصلت 4016، 5336 ، 6843 ويرجع السبب في ذلك إلى عدم قدرة المدينين من الوفاء بالتزاماتهم، بسبب عدم صرف مستحقاتهم من مشاريع ومقاولًات لدى الحكومة، ودخولهم في خسائر مالية، وعدم قدرتهم على دفع ما عليهم.
- ✓ ونلاحظ أن البنك حاول أن يعمل على زيادة في حقوق الملكية من خلال زيادة في الاحتياطيات إذ بلغت أعلى نسبة في 2016 بمبلغ 51191، وهذا أدى إلى التقليل من خسائر الائتمان.
- ✓ نلاحظ من الجدول رقم 14 أن غالب نشاط البنك كان في منح الائتمان تمويلات المرابحة والاستصناع.

3.2.1.3 جودة الإدارة:Management Quality

إن الإدارة هي ذلك النشاط الإداري الذي يتعلق بتنظيم حركة الأموال اللازمة لتحقيق أهداف المشروع بكفاءة إنتاجية عالية والوفاء بالتزاماته المستحقة عليه في مواعيدها[6]، وإن وظيفة الإدارة انبثقت من وظيفتها الاقتصادية، التي تتطلب التخطيط والتنظيم والمراقبة، وكل هذه الأنشطة الثلاثة تتضمن عددًا كبيرًا من التصرفات أو الإجراءات التي تتصف بالتداخل والتعقيد، وبعض الكتاب والمشرعين يعدون الإدارة تأتي في المقام الأول من حيث الأهمية، بمعنى أن تحقيق البنك لأهدافه وأهداف كل المهتمين من ملاك وعملاء ومستثمرين ومجتمع ودولة وغيرها يتطلب إدارة ذات كفاءة عالية لكي تعمل على المزج بين الموارد المتاحة سواء أكانت موارد مالية أم موارد بشرية لتشبع رغبات كل هؤلاء المهتمين، وإن القرارات الخاطئة ممكن تعرض البنك للأعسار أو خسائر كبيرة تؤدي في حالات أخرى إلى الفشل .

إن سلامة الإدارة لبنك التضامن الإسلامي الدولي مهمة جدًا في أداء البنك (كغيرها من المؤسسات) غير أن غالب هذه المؤشرات تستخدم في مستوى البنك، وليس من السهل أخذ مؤشرات تجميعية في هذا السياق، وهي كذلك مؤشرات نوعية في الغالب وليست كمية، غالبها يطبق ضمن مخاطر العمليات، غير أن هناك بعض المؤشرات النوعية والكمية التي يمكن الاعتماد عليها منها.

أولًا: المؤشرات الربحية:

- ✓ معدلات الإنفاق: إن ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يمكن أن يعكس أن المؤسسة المالية لا تعمل بكفاءة، ويمكن أن يعود ذلك إلى عدم فاعلية الإدارة.
- ✓ معدلات الربحية: إن تحقيق البنك على نسب مرتفعة من الأرباح يعطي مؤشرًا على كفاءة الإدارة.
- ✓ نسبة الإيرادات لكل موظف: بالمفهوم نفسه فإن انخفاض الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم فاعلية المؤسسة المالية الذي من الممكن أن يعود إلى عدم فاعلية الإدارة بسبب الزيادة المفرطة في عدد العاملين.
- ✓ القيمة السهمية: إن ارتفاع القيمة السهمية للبنك يدل على أن البنك يسير في الاتجاه الصحيح.
- ✓ كفاءة الإدارة من خلال نسب الرفع المالي واستخدام القروض بالشكل الصحيح وانخفاض معدل المخاطر الائتمانية.

ويضيف الباحثان بعض المعايير النوعية كالآتي:

- ✓ معدل النمو في حقوق الملكية.
- ✓ معدل النمو في الحسابات الجارية.
- ✓ معدل النمو في حسابات الاستثمار.
- ✓ معدل النمو في حجم الميزانية.
- ✓ معدل النمو في إيرادات الاستثمار.
- ✓ معدل النمو في إيرادات الخدمات المصرفية.
- ✓ معدل النمو في المصروفات محللة حسب بنودها.
- ✓ معدل النمو في العائد الموزع على المستثمرين.
- ✓ معدل النمو في العائد الموزع على المساهمين.
- ✓ معدل النمو في أجور العاملين.

ثانيًا المؤشرات النوعية:

إن تقييم الإدارة لا يعتمد على نسب أساسية مثل العناصر الأخرى التي تعتمد على الميزانية العمومية للبنك، بل يعتمد على تقييم الإدارة فنيًا وإداريًا من خلال الإجابة عن الفقرات الآتية[7]:

أ- **التقييم الفني:**

- ✓ مدى التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها.
- ✓ مدى تحرير الدقة في اتباع السياسات والإجراءات الداخلية.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة في التكيف مع الأحوال المتغيرة.
- ✓ مدى دقة البيانات والمعلومات والتقارير الدورية المقدمة إلى البنك المركزي اليمني.
- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي، دعم نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الخارجي.
- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي اليمني.
- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع قياس درجة التعرض للمخاطر وضبطها.
- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية للبنك.
- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع خلق مكانة جيدة للبنك.

- ✓ مدى تجاوب الإدارة مع توفير أفضل الخدمات المصرفية.
- ✓ مدى قدرة الإدارة مع تحديد المخاطر المصرفية التي يمكن أن تواجهها عند الخوض في مشاريع جديدة.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على وضع سياسات واضحة لمنح الائتمان للحد من مخاطره.
- ✓ وجود نظام تدفق معلومات حديث، وجودة قياس المخاطر.

ب- التقييم الإداري:

- ✓ مدى قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة الإدارة، وتشغيل أنشطة البنك المختلفة.
- ✓ مدى وجود خطط واضحة للتعيين، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على وضع معايير لكل وظيفة داخل البنك بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على وضع وظيفي ودليل عمل لكل وظيفة.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على وضع نماذج عمل غير معقدة لتيسير العمل داخل البنك.
- ✓ مدى قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة عالية من الجودة.
- ✓ مدى خبرة أعضاء الإدارة العليا والوسطى ومعرفتهم بالسوق المصرفي.
- ✓ مدى موضوعية دوائر الرقابة الداخلية واستقلاليتها في أداء مهامها ووظائفها الرقابية.

ولصعوبة البيانات والمعلومات وعدم توفرها عن تحليل الإدارة وتقييمها التي تعد من المعلومات الخاصة بالبنك، والتي لا يفصح عنها إلا للجهات الرقابية، لم نقم بإدراجها في معيار التصنيف وتقييمة لإدارة بنك التضامن الإسلامي الدولي.

3.2.1.4. إدارة الربحية Earning Management :

إن تحقيق الربحية يعد أهم أهداف أداء البنك ومحدداته، نظرًا لأن الأرباح تعد المصدر الأساسي لتحقيق عوائد مناسبة لمساهمي البنك، ولتعزيز رأس المال البنك، ويعد الربح النتيجة النهائية للأداء التي توضح النتيجة الصافية لسياسة البنك ونشاطه خلال العام المالي واتجاه نموه واستقراره. إذ إن الأرباح تتأثر بمدى جودة الأصول. وأهم المقاييس لأداء البنوك ما يأتي:

- **العائد على الأصول (ROA):**

تقيس هذه النسبة مدى كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات الاستخدام الأمثل لتحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في الموجودات المختلفة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو معيار الصناعة إذ كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع كفاءة البنك في استخدام موجوداته والعكس صحيح.

- **العائد على حقوق الملكية (ROE):**

تقيس هذه النسبة مدى اتجاه العائد على الأموال المستثمرة، وتقارن هذه النسبة بالسنوات السابقة أو بمعيار الصناعة إذ كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مدى قدرة البنك على تحقيق أرباح أعلى في حقوق المساهمين والعكس صحيح

وهي المقاييس التي سيتم استخدامها في الدراسة الحالية. كما تعد هذه النسبة أساسًا في تقييم البنك وفق مكونات نظام (Camels)، بالإضافة إلى أن متوسط نتائجها للسنوات الخمس محل الدراسة تعد أساسًا لاختبار الفرضية.

ومن خلال الجدول الآتي يمكن أن نصنف ربحية البنك اعتمادًا على نسبة العائد على حقوق الملكية، والتي نرمز لها بالرمز A، ونسبة العائد على الأصول، والتي نرمز لها بالرمز B كالآتي :

الجدول رقم (9) تصنيف ربحية البنك

التصنيف	نسبة العائد على حقوق الملكية A	نسبة العائد على الأصول B
1	A ≥ 0.4	B ≥ 1. %
2	A < 0.2	0.75%< B <1 %
3	A < 0.1	0.5%< B < 0.75%
4	A < 0.05	0.25%< B< 0.5%
5	A < 0.01	B< 0.25%

المصدر:

* شاهين علي، "سياسة استخدام التقييم المركب للمصارف التجارية"، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين2002 ،-2003، ص:19.
* عاشوري صورية." دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية"، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص درأسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010 – 2011، ص: 103

أولًا: معدل العائد على الأصول (ROA):

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول البنك استخداماً أمثل لتحقيق الأرباح من خلال الاستثمار في مختلف أدوات البنك وأصوله، وهو يبين صافي الربح المحقق على الأصول المستثمرة في البنك، ويبين مقدار الربح الذي يحققه البنك عن كل ريال من أصولها وتمثل بالعلاقة الآتية:

معدل العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي أصول البنك

ثانيًا: معدل العائد على حقوق الملكية (ROE):

يشير هذا المقياس إلى صافي المحقق على أموال المساهمين في البنك، ويبين مدى فعالية البنك في استخدام أموال المستثمرين فيه، وسيتم احتساب معدل العائد على الملكية بحسب المعادلة الآتية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

1) تحليل العائد على الأصول:

الجدول الآتي يوضح نسب العائد على إجمالي الأصول:

جدول رقم (10) نسب العائد على الأصول في بنك التضامن الإسلامي الدولي خلال الفترة 2012–2016

السنة / المؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016
الربح الصافي	2450546	1377976	-1167543	-3228881	6357243
مجموع الأصول	525172529	450849585	517546887	499031984	501701395
نسبة العائد على الأصول	**%0.46**	**0.3%**	**(0.2%)**	**(0.6%)**	**1.3%**

من إعداد الباحثين بناء على القوائم المالية لبنك التضامن الإسلامي الدولي

نلاحظ من الجدول أعلاه ما يلي:

بلغت نسبة العائد على الأصول 0.46% لعام 2012، ثم انخفضت مع بداية الأزمة السياسية والاقتصادية التي تمر بها البلاد، ووصلت هذه النسبة في عام 2013 إلى 0.3%، لكن مع اشتداد الأزمة السياسية التي سببت توقف الحياة الاقتصادية وانعكاساتها السلبية على القطاع المالي وخاصة البنوك في عام 2014م فقد تأثر بنك التضامن الإسلامي الدولي بلغت نسبة خسائره 0.2%، وفي عام 2015 ودخول اليمن حرب عسكرية بين الأطراف المتنازعة وصلت خسائر البنك أعلى مستوى لها فقد بلغت نسبة الخسائر 0.6%، ثم في عام 2016 حقق البنك أرباحًا جيدة بلغت نسبتها 1.3%، ويعود ذلك إلى السياسة التي انتهجتها إدارة

البنك من خلال تخفيض المصاريف، وإغلاق بعض الفروع، والبحث عن أدوات استثمارية جديدة من خلال التوسع في مشاريع استثمارية خارجية .

وبناء على معطيات الجدول رقم (9) والجدول رقم (10) أعلاه يتم تصنيف البنك اعتمادًا على نسبة العائد على الأصول بالتصنيف أدناه للأعوام الخمسة كالآتي:

الجدول رقم (11): تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على الأصول

السنة / التصنيف	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة العائد على الأصول	0.46%	0.3%	-0.2%	-0.6%	1.3%
التصنيف الجزئي	4	4	5	5	1
متوسط التصنيف	0.46%+0.3% -(0.2% +0.6%)+1.3% /5 = 0.25%				
التصنيف الكلي	4				

من إعداد الباحثين : بناء على القوائم المالية ومقارنة مع أسس التصنيف للجدول رقم (9)

من خلال الجدول أعلاه تم تصنيف البنك اعتمادا على نسبة العائد على الأصول بالتصنيف رقم 4 خلال السنوات الخمس، وهذا ينذر بإعسار شديد يحتاج إلى رقابة تنظيمية قوية لتنفيذ الإجراءات التصحيحية، وهذا لمسناه في عام 2016 عندما حقق البنك أرباحًا جيدة عندما حقق البنك أرباحًا بنسبة 1.3%، وهو معدل جيد يأتي في التصنيف الأول.

2) تحليل معدل العائد على حقوق الملكية:

الجدول الآتي يوضح نسبة العائد على حقوق الملكية لبنك التضامن الإسلامي الدولي

جدول رقم (12) نسب العائد على حقوق الملكية في بنك التضامن الإسلامي الدولي خلال الفترة 2012-2016

السنة / المؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016
الربح الصافي	2450546	1377976	-1167543	-3228881	6357243
حقوق الملكية	55306232	60227765	56059358	59047904	71991331
نسبة العائد على حقوق الملكية	4.43%	2.28%	(2.1%)	(5.5%)	8.8%

من إعداد الباحثين :بناء على القوائم المالية لبنك التضامن الإسلامي الدولي ومقارنة مع أسس التصنيف للجدول رقم (9)

نلاحظ من الجدول أعلاه رقم (12): أنَّ نسبة العائد على حقوق الملكية بلغت 4.43%، سنة 2012، ثم انخفضت هذه النسبة خلال عام 2013 لتبلغ 2.28%، يرجع السبب في ذلك إلى انخفاض في صافي الأرباح وزيادة الاحتياطات التي أدت إلى ارتفاع في حقوق الملكية يرجع ذلك إلى التحوط للظروف السياسية والاقتصادية التي تعصف بالبلد خلال هذه الفترة، وفي عام 2014-2015 عندما دخلت البلاد في صراع

سياسي ثم صراع عسكري وتوقف عجلة الحركة الاقتصادية وبلوغ البنك خسائر كبيرة بانخفاض الأرباح، ووصول التضخم إلى مستويات قياسية، حسب تقارير الجهاز المركزي اليمني، إذ بلغت نسبة الخسائر لبنك التضامن الإسلامي الدولي 2.1%- 5.5% للأعوام 2014 – 2015 على التوالي .

ونلاحظ أنَّ نسبة العائد على حقوق الملكية بلغت 8.8% في عام 2016 وهي نسبة جيده جدًا ويرجع سبب ذلك إلى الإجراءات التنظيمية التي قامت بها إدارة البنك من خلال العمل على تخفيض النفقات وإدخال أدوات مالية جديدة من خلال عقد شراكات مع جهات خارجية، ويظهر ذلك في زيادة حقوق الملكية بسبب شراء شركات تابعة للمجموعة خارج الدولة.

ومن خلال الجدول أعلاه رقم 12 يتم تصنيف البنك اعتمادًا على نسبة العائد على حقوق الملكية بالتصنيف أدناه للأعوام الخمسة كالآتي:

الجدول رقم (13): تصنيف البنك اعتمادًا على نسبة العائد على حقوق الملكية

السنة / التصنيف	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة العائد على حقوق الملكية	4.43%	2.28%	-2.1%	-5.5%	8.8%
التصنيف الجزئي	1	2	5	5	1
متوسط التصنيف	4.43%+2.28%-(2.1%+5.5%)+8.8 /5 =1.58%				
التصنيف الكلي	2				

من إعداد الباحثين :بناء على القوائم المالية

ومن خلال الجدول رقم (13) تم تصنيف البنك اعتمادًا على نسبة العائد على حقوق الملكية بالتصنيف رقم 2 خلال السنوات الخمس، وهذا يعد مقبولًا مما يعني أن البنك يعمل على توظيف حقوق الملكية مما يدل على نتائج مرضية للبنك.

ومن خلال الجدول رقم 10-12 يمكن تصنيف ربحية بنك التضامن الإسلامي الدولي على النحو الآتي:

جدول رقم (14) نسب العائد على الأصول وحقوق الملكية في بنك التضامن الإسلامي الدولي خلال الفترة 2012-2016

السنة / المؤشرات	2012	2013	2014	2015	2016
الربح الصافي	2450546	1377976	-1167543	-3228881	6357243
حقوق الملكية	55306232	60227765	56059358	59047904	71991331
مجموع الأصول	525172529	450849585	517546887	499031984	501701395
نسبة العائد على حقوق الملكية	4.43%	2.28%	(2.1%)	(5.5%)	8.8%
نسبة العائد على الأصول	0.46%	0.3%	(0.2%)	(0.6%)	1.3%

من إعداد الباحثين

ومن بيانات الجدول رقم 11 و13 يمكن استخراج احتساب التصنيف الرقمي (الوسط الحسابي) لتصنيف ربحية بنك التضامن الإسلامي الدولي بالاعتماد على مؤشرات لنسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

الجدول رقم (15): التصنيف الرقمي لربحية بنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة 2012–2016

التصنيف / السنة	العائد على حقوق الملكية	العائد على الأصول
تصنيف النسبة	2	4
متوسط النسبة	3=2/2+4	
التصنيف النهائي	3	

من إعداد الباحثين بناء على الجدول رقم 11-13

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها نجد أن البنك تم تصنيف ربحيه بالتصنيف رقم 3 مما يعني أن البنك يشهد نقاط ضعف وانخفاض في أداء الأرباح، وقد يتطلب ذلك ضرورة وجود رقابة تنظيمية لتقوية أداء الأرباح، ولمنع الخسائر الذي تؤثر في الاحتياطي العام ونمو رأس المال المطلوب وتوزيع أرباح للمساهمين، وهذا الإجراء لمسناه في الإدارة من اتخاذ خطوات جيدة في عام 2016 لتحقق التصنيف رقم 1 لنسبة العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية إذ بلغ 1.3% – 8.8%، وهذه نسبة مرضية وتدل على كفاءة الإدارة لتدارك الأمر، ودرأسة نقاط الضعف وتصحيح الخلل.

3.2.1.5. درجة السيولة: Liquidity Position

تحضي السيولة بأهمية بالغة لدى كافة المؤسسات، وخاصة لدى المؤسسات المصرفية؛ لأن عملها في الأساس مع النقد إذ هي المؤشر الأول الدال على قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل والمحافظة على سمعته الائتمانية.

ويعد عنصر السيولة من العناصر الأساسية المكونة لنظام التقييم، فالبعض يعده أحد أهم الأسباب المؤدية لوقوع البنوك في المشكلات، وتنشأ مخاطر السيولة من التدفقات التي تنتج من الأصول والالتزامات التي لا تتوافق من حيث العملة والحجم وفترات الاستحقاق، مما يترتب عليه الحاجة إلى توفير تمويل، والتي لا يمكن القيام به دون تكبد تكاليف أعلى أو أية تكاليف أخرى.

وتتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق المناسب، بالإضافة للمخاطر الناتجة عن عدم القدرة على تسييل بعض الأموال بأسعار معقولة وفي إطار زمني مناسب.

ومن أهم النسب المستخدمة في قياس سيولة البنك نجد:

- ✓ نسبة القروض إلى الودائع: مجموع القروض / مجموع الودائع
- ✓ نسبة القروض على إجمالي الأصول: القروض / إجمالي الأصول

يشير الباحثان إلى الاختلاف في بنود الميزانية من حيث التوظيفات والاستخدامات، التي تمت الإشارة إليه في الفصل الثاني والمطلب الثاني عند الحديث عن موارد الأموال واستخداماتها في البنوك الإسلامية، إذ تمثل القروض في البنوك التجارية الاستخدامات الرئيسة للبنك في حين أنها تمثل في البنوك الإسلامية الاستخدامات في الحسابات الرئيسة التالية (حسابات المرابحة، والمضاربة ، والمشاركة ، والبيع بالتقسيط وحسابات البيع بالتأجير)، أما في جانب الخصوم فتعد الودائع تحت الطلب أهم مصادر التمويل الخارجي في البنوك التجارية ، في حين أنها في البنوك الإسلامية تعد جاري المشاركات والمرابحات والمضاربات وودائع المتعاملين وحساباتهم هي مصادر التمويل الخارجي.

وقد حققت النسب معدلات أعلى من نسب السيولة التي حددها البنك المركزي اليمني بحد أدنى 25%، لكن لكي نتعرف أكثر على مدى اعتماد البنك على استخدام الودائع في تمويل نشاطاته، وكذلك نسبة استخدامات الأموال في الأنشطة المتنوعة إلى إجمالي الأصول، غير أنه لا توجد معايير سلامة متفق عليها دوليًا بصدد السيولة، لكن هناك بعض الاجتهادات والآراء لتحديد نسب الاحتفاظ بالسيولة ومقارنته مع نسب التصنيف لسيولة البنك بحسب معيار CAMELS وبحسب الجدول أدناه:

جدول رقم 16: تصنيف سيولة البنك

التصنيف	التمويل/الودائع	التمويل / الموجودات
1	< %55	< % 50
2	< %60	< % 60
3	< %65	< % 65
4	< %70	< % 70
5	> %71	> % 70

المصدر: عبد القادر زيتوني " المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك – مرجع سابق، ص14

أولًا: نسبة التمويل / الودائع

تشير هذه النسبة إلى مدى ملاءمة توظيف الأموال المتاحة للبنك والمتأتية من الودائع لتلبية الطلبات الائتمانية، وأن ارتفاع هذه النسبة تعني قدرة البنك على توظيف الأموال على الإقراض بصورة أكبر، وهذا يؤدي إلى انخفاض القدرة على تلبية سحوبات المودعين.

ونلاحظ أن هذه النسبة ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، أي إن السيولة تزداد بانخفاض نسب التوظيف (التمويل / الودائع).

الجدول رقم 17: نسب التمويل على الودائع

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
تمويل عمليات المرابحة	43,640,755	79,043,083	76,298,191	35,088,898	28,898,883
تمويل عمليات الاستصناع	87,471,724	8,233,000	0	0	0
تمويل عمليات المضاربة	28,579,889	29,369,639	42,641,622	31,335,303	29,394,599
تمويل عمليات المشاركة	4,323,338	1,201,953	268,613	0	0
إجارة منتهية بالتمليك	3,018,248	2,913,229	2,903,885	15,726	23,589
إجمالي التمويل	88,309,504	120,760,904	122,112,311	66,439,927	58,317,071
إجمالي الودائع	133,272,008	17,1732,607	128,995,204	141,602,348	127,810,199
النسبة	%66.2	%70.3	%94.6	%46.9	%45.6
التصنيف السنوي	4	4	5	1	1
التصنيف الكلي	4				

من إعداد الباحثين بناء على القوائم المالية لبنك التضامن الإسلامي الدولي والجدول رقم 15

نلاحظ من الجدول رقم 17 أن نسبة التوظيف للودائع كالآتي:

- ✓ أن البنك يعمل على توظيف الودائع بصورة مبالغ فيها إذ تحصل على نسبة تصنيف رقم4.

نجد أن البنك عمل على زيادة توظيف الودائع بصورة مستمرة خلال الأعوام 2012و 2013 و2014 على التوالي إذ كانت التمويلات كالآتي: 88,309,504 و120,760,904 و122,112,311 أي إن هناك ارتفاعًا ملحوظًا في النسبة.

- ✓ كانت نسب التوظيف للأعوام 2012 و2013 و2014 كالتالي 66.2% و70.3% و94.6% وهذه نسب عالية وتحتاج إلى مراجعة وأتخاذ قرارات تصحيحية.
- ✓ في عام 2015 و2016 نجد أن البنك تحصل على التصنيف رقم 1 من حيث التوظيف إذ بلغت نسب التوظيف 46.9% و45.6%، ويرجع السبب في ذلك إلى البنك خفض نشاطه في تمويل المرابحة والمضاربة أوقف نشاط التمويل في المشاركة والاستصناع.

ثانيًا: نسبة التمويل/ إجمالي الأصول:

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على تمويل نشاطه من هيكل الأصول، وهذه النسبة ترتبط بعلاقة عكسية مع السيولة، أي إن السيولة تزداد بانخفاض نسب التمويل على إجمالي الأصول، وهي تعطي مؤشرًا على مدى استخدام الأموال من إجمالي الأصول.

الجدول رقم 18 : نسب التمويل على إجمالي الأصول

البيان	2012	2013	2014	2015	2016
تمويل عمليات المرابحة	43,640,755	79,043,083	76,298,191	35,088,898	28,898,883
تمويل عمليات الاستصناع	87,471,724	8,233,000	0	0	0
تمويل عمليات المضاربة	28,579,889	29,369,639	42,641,622	31,335,303	29,394,599
تمويل عمليات المشاركة	4,323,338	1,201,953	268,613	0	0
إجارة منتهية بالتمليك	3,018,248	2,913,229	2,903,885	15,726	23,589
إجمالي التمويل	88,309,504	120,760,904	122,112,311	66,439,927	58,317,071
إجمالي الأصول	450,849,585	525,172,529	517,546,887	499,031,984	501,701,395
النسبة	%19.6	%22.9	%23.6	%13.3	%11.6
التصنيف السنوي	1	1	1	1	1
التصنيف الكلي	1				

من إعداد الباحثين بناء على القوائم المالية لبنك التضامن الإسلامي الدولي والجدول رقم 15

نلاحظ من الجدول رقم 18 أن نسبة التمويل على إجمالي الأصول كالآتي:

- ✓ أن البنك لديه فائض في الأصول غير مستغلة في نشاطه الأساسي، وهو تمويل عمليات المرابحة والاستصناع والمضاربة والمشاركة.
- ✓ أن هذا النسبة تدل على انخفاض في المخاطر وكذلك في الأرباح، أي إن البنك يستخدم السياسة المتحفظة.
- ✓ أن هذه النسبة تدل على كفاية في نسبة السيولة التي ممكن أن تغطي الالتزامات طويلة الأجل.
- ✓ أن البنك في عام 2012 و2013 و2014 كانت النسبة 19.6% و22.6% و23.3% على التوالي في حين أنه في عام 2015 و2016 كان هناك انخفاض ملحوظ في النسبة إذ بلغت 13.3% و11.6% على التوالي، وهذا يرجع في الأساس إلى انخفاض في تمويل لأنشطة الرئيسة للبنك إذ نجد في عام 2013 و2014 كانت بقيمة 120 و122 مليونًا في حين أنها في عام 2015 و2016 بلغت 66 و58 مليونًا على التوالي.

ومن الجدول رقم 17 18 نستخرج نسب التصنيف المركبة لنسب السيولة كالتالي:

الجدول رقم 19: التصنيف الرقمي لسيولة بنك التضامن الإسلامي الدولي للفترة 2012–2016

التصنيف / السنة	نسبة التمويل / الودائع	نسبة التمويل/ إجمالي الأصول
تصنيف النسبة	4	1
متوسط النسبة	2.5=2/1+4	
التصنيف النهائي	3	

من إعداد الباحثين

من خلال الجدول رقم 19 نجد أن البنك تحصل على التصنيف 3 الفني المركب لنسب السيولة، وبمقارنته بأسس تصنيف السيولة فإنه يظهر نقاط ضعف رئيسة، ومشكلات متكررة، لكن عند الرجوع إلى السنوات الأخيرة 2015 – 2016 نجد أن البنك عمل على معالجة نقاط الضعف، وانه يمتلك خبرة إدارية كافية في استخدام الأرباح في عمليات التمويل وكذلك تخفيض عمليات الائتمان.

3.2.1.6 الحساسية تجاه مخاطر السوق Sensitivity to Market Risk:

إن مخاطر السوق[8] تعني مخاطر تحركات عوامل السوق، بما فيها أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم ومعدلات الأرباح وهوامش الائتمان، التي تؤدي إلى خفض إيرادات البنك أو قيمة المحفظة الاستثمارية، والغرض من إدارة مخاطر السوق هو ضبط التعرض لمخاطر السوق ضمن حدود مقبولة، والعمل على تحقيق أقصى عائد على المخاطر.

ويعد عدم توفر المشتقات المالية الملائمة للبنوك الإسلامية من المعوقات الرئيسة في إدارة مخاطر السوق، مقارنة مع البنوك التجارية، ويرجع السبب في ذلك إلى قيود من الشريعة الإسلامية، التي تفرض عدم التعامل بالفوائد، والتي قيدت البنوك الإسلامية من الدخول إلى الأسواق المصرفية.

وتقوم البنوك بشكل استباقي بقياس ومراقبة مخاطر السوق ذات الصلة بمحفظته الاستثمارية باستخدام أساليب فنية مناسبة تناسب كل عامل من عوامل المخاطر المنتظمة:

1) مخاطر سعر الفائدة :(سعر العائد):

تنشأ هذه المخاطر نتيجة للتغيرات في مستوى أسعار الفائدة في السوق بصفة عامة، وهي تصيب الاستثمارات كافة، بغض النظر عن طبيعة الاستثمار ذاته وظروفه. وكقاعدة عامة فإنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفعت مستويات أسعار الفائدة في السوق، انخفضت القيمة السوقية للأوراق المالية المتداولة والعكس صحيح، وهو ما يؤثر في معدل العائد على الاستثمار. والصكوك الإسلامية وإن كان لا مجال لسعر الفائدة في

التعامل بها، أو في أنشطتها ومجالات استثماراتها، غير أنها قد تتأثر بسعر الفائدة إذا اتخذته سعرًا مرجعيًا في التمويل بالمرابحة.

يتم تحديد العائد المستحق على حسابات الاستثمار المطلقة والادخار على أساس عقد المضاربة، الذي يتم بموجبه الاتفاق على المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي فإن أي تغيير في مستوى الربحية سوف يحدد نسبة الربح الذي يمكن للبنك أن يدفعه لأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والادخار. وإنَّ من أهم أدوات القياس المستخدمة هي طريقة تحليل الفجوة وطريقة الفترة، ونموذج المحاكاة.

إن البنوك الإسلامية في الغالب لا تملك أصولها درجة عالية من المرونة؛ بسبب القيود الشرعية للشريعة الإسلامية على بيع الديون.

ولهذا اعتمد الباحثان على ما جاء به التقرير السنوي لبنك التضامن الإسلامي لعام 2016 -2017 في الصفحة 61 بأن المجموعة غير معرضة بطريقة مباشرة لمخاطر التغيير في سعر العائد.

2) مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية:

تنشأ هذه المخاطر في سوق النقد نتيجة لتقلبات سعر صرف العملات في المعاملات الآجلة. ففي حالة شراء سلع بعملة أجنبية وانخفاض سعر تلك العملة فإن ذلك يترتب عليه خسائر بمقدار انخفاض سعر العملة الأجنبية مقابل العملات الأخرى، كما أن مخاطر سعر الصرف تظهر أيضًا عند إصدار الصكوك بعملة معينة واستثمار حصيلتها بعملات أخرى، أو إذا كانت المنشأة المصدرة للصكوك تحتفظ بمواقع مفتوحة تجاه بعض العملات الأجنبية أو التزامات الدفع، خاصة في عمليات المرابحات والتجارة الدولية. وتنشأ من الأدوات المقومة بالعملات الأجنبية.

وتتوزع مخاطر سعر الصرف إلى مخاطر اقتصادية ومخاطر الصفقات ومخاطر تحويل[9]، ويقصد بالمخاطر الاقتصادية أنها فقدان القدرة التنافسية النسبية بسبب التغييرات في معدلات الصرف النسبية ، فعند زيادة أسعار البضائع المعدة للتصدير من قبل البنك فإن ذلك يخلق مؤسسات تنافسية بأسعار أقل مما يؤثر في ربحية البنك، أما مخاطر الصفقات فتأتي في الغالب من طبيعة العمليات المصرفية المؤجلة التسليم ، أما مخاطر التحويل فهي بالأساس تحدث بالمعنى المحاسبي فقط ، وتغيير أسعار الصرف للعملات المتعامل بها ولا تؤثر في الأساس على قيمة أصول البنك.

وقد توصل الباحثان في دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي الدولي إلى أن نشاط البنك لا يتأثر كثيرًا بمخاطر تقلب الأسعار؛ لأن جميع العمليات التشغيلية لدى البنك بالريال اليمني ، وتقلبات الأسعار في العملات الأجنبية يتأتى من كون نشاط البنك جزءًا منه، وهو شراء العملات وبيعها، والتي لا تؤثر كثيرًا في صافي الأرباح ، وقد حدد البنك المركزي اليمني بالمنشور رقم 6 لعام 1998 أن لا يزيد الفائض في مركز كل عملة على حدة عن 15% من رأس مال البنك واحتياطياته ، بالإضافة إلى الفائض في المركز المجمع لكافة العملات أن لا تزيد على 25% من رأس مال البنك واحتياطياته.

3) مخاطر أسعار الأسهم والأوراق المالية:

هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأوراق المالية نتيجة للتغييرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة لتقلبات أسعار الأوراق المالية في أسواق رأس المال، سواء كانت هذه التقلبات بفعل عوامل حقيقية، أو عوامل مصطنعة وغير أخلاقية، كالإشاعات والاحتكار والمقامرة وعمليات الإحراج والبيع والشراء الصوري ونحو ذلك، وهو ما يؤثر في القيمة السوقية للصكوك الإسلامية.

ويرى الباحثان لعدم وجود سوق مالي نشط وكذلك وعدم وجود شركات تصنيف معتمدة، أنه لا يمكن تحديد القيمة الفعلية للأسهم والأوراق المالية والمخاطر المستقبلية.

4) مخاطر السيولة:

وهي المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على الحصول على لأموال السائلة عند الحاجة الضرورية لمواجهة متطلبات المدفوعات السائلة ، والسيولة عامل مهم بالنسبة للبنوك لمقابلة بعض الالتزامات، وتحدث مخاطر السيولة من خلال صعوبات الحصول على نقدية بتكلفة معقولة ، إما بالاقتراض أو بيع الأصول ، ومخاطر السيولة التي تنشأ من هذين المصدرين حرجة ومهمة للبنوك الإسلامية ، وكما هو معلوم أن البنوك الإسلامية تحرم القروض بفوائد، ولهذا فإن البنوك الإسلامية لا تتحصل على التسهيلات التي تمنحها البنوك المركزية من خلال وظيفتها المسماة "المقرض الأخير"، وكذلك عدم استطاعة البنك من إصدار الأسهم وبيعها في سوق الأوراق المالية؛ لوجود الكثير من المعاملات المالية في سوق الأوراق المالية غير الجائزة شرعًا، وإن تعاملت ففي حدود ونطاق ضيق تمامًا. ومن خلال ما سبق تبين أن مشكلة السيولة النقدية في البنوك الإسلامية أكثر خطورة منها في البنوك التجارية الربوية إذ لا تتوقف عند الموازنة بين عنصرين: الأمان والربحية، بل قبل ذلك مدى التزامها بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.

ويرى الباحثان أن تقييم الحساسية لمخاطر لبنك التضامن الإسلامي الدولي وبحسب ما تمت الإشارة إليه سابقًا يتعذر قياسها، والسبب أن تقييم الحساسية لمخاطر السوق تحتاج إلى أدوات قياس مختلفة عن قياس بقية العناصر الأخرى لمعيار CAMELS؛ لأن قياس درجة الحساسية يتوقف بدرجة كبيرة على مكونات الميزانية العمومية والأنشطة التي تتضمنها، وهذا يتطلب كفاءة نظام (بشرية، تكنلوجية، بيئة نشطة)، ويمكن تحديد أهمها في الآتي:

- ✓ غياب أسواق مالية متطورة وعدم وجودها.
- ✓ قدرة الإدارة والجهات الرقابية على قياس درجة التعرض للمخاطر وضبطها.
- ✓ وجود أنظمة رقابة داخلية فعالة وذات كفاءة فنية وإدارية.
- ✓ وجود نظام فعال وحديث لتدفق المعلومات والبيانات.
- ✓ وجود جهاز رقابي يتمتع بالاستقلالية ويملك من الصلاحيات ما تمكنه من القيام بواجباته.
- ✓ الاستجابة والقدرة على مراقبة التغييرات الجارية في البيئة التنافسية للبنك.
- ✓ التعرف على مدى حساسية هيكل الأصول والالتزامات للتغييرات العكسية في الفوائد وأسعار الصرف وأسعار الأسهم والأوراق المالية.
- ✓ وجود إجراءات كافية وتطبيقها، تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر.

3.2.2. مناقشة أسئلة الدراسة:

3.2.2.1. أولًا: "هل تمتلك البنوك الإسلامية كفاية رأس المال لتحقيق نسبة الملاءمة الدولية (بازل)؟"

إن الحد الأدنى لكفاية رأس المال بموجب مقررات اتفاقية بازل هي 8% وبحسب تعاميم الجهاز المركزي اليمني والذي أبقى على هذه النسبة، ونظرًا لأن بنك التضامن الإسلامي الدولي قد حقق خلال السنوات الخمس من 2012 – 2016 كالتالي 14.56%، 14.37%، 20.41%، 27.01%، 34.52%، وبحساب المتوسط الحسابي نحصل على نسبة 22.17% وهي أعلى من النسبة المطلوبة، وهذا يؤكد الإجابة عن السؤال الأول وهو أن بنك التضامن الإسلامي يملك كفاية رأس المال لتحقيق نسبة الملاءمة الدولية (بازل).

3.2.2.2 ثانيًا: "هل تتميز الأصول التي تمتلكها البنوك الإسلامية بالجودة؟"

من خلال تحليل جودة الأصول لبنك التضامن الإسلامي الدولي، وحساب متوسط نسبة التصنيف المرجح (WCR) للسنوات الخمس محل الدراسة نجد 7.40% وهي تأتي في التصنيف 2 ، أما حساب متوسط

نسبة إجمالي التصنيف (TCR) للسنوات الخمس فكانت 5.91%، وهي تأتي في التصنيف 1، هذا يعني أن البنك تحصل على التصنيف رقم 1 ، بمعنى أنه يتمتع بأصول جيدة، وهذا يؤكد الإجابة عن السؤال الثاني وهو أن بنك التضامن الإسلامي يمتلك أصولًا ذات جودة.

3.2.2.3 ثالثًا: "هل تمتلك البنوك الإسلامية طاقمًا أداريًا ذا كفاءة في الإدارة المصرفية؟"

لم يستطع الباحثان الإجابة عن هذا السؤال لصعوبة الحصول على البيانات والمعطيات وتوفيرها، والتي تعد من العمليات الداخلية للبنك، والتي ترفض البنوك الإفصاح عنها إلا للجهات الرقابية.

3.2.2.4 رابعًا: " ما مدى تحقيق البنوك الإسلامية ربحية كافية من أجل الاستمرارية؟"

من خلال تحليل الربحية لبنك التضامن الإسلامي الدولي نجد أن البنك يشهد نقاط ضعف وانخفاضًا في أداء الأرباح، فقد حقق نسبة العائد على الأصول للسنوات الخمس كالتالي: 0.46% و0.3%، - 0.2%، - 0.6%، 1.3%، هذا يعني أن البنك حقق خسائر في عام 2014، 2015 وأداءً ضعيفًا في الأعوام 2012، 2013 ، وحقق في عام 2016 أداءً جيدًا وقد تحصل على متوسط تصنيف 4 لنسبة العائد على الأصول للسنوات الخمس، أما في ما يتعلق بنسبة العائد على حقوق الملكية فقد حقق البنك التصنيف التالي 1 ، 2، 5 ، 5 ، 1 للفترة 2012 -2016 على التوالي، أي إن البنك حقق خسائر في عام 2014، 2015، لكن في عام 2012 و 2013 و 2016 كان أداء البنك جيدًا .وبحساب متوسط التصنيف للعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية فإن البنك يأخذ التصنيف رقم 3، وهذا يجعلنا نجيب عن السؤال بأن البنك لا يحقق أرباحًا جيدة ومرضية. وقد يرجع السبب في هذا نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في البلاد ودخول البلاد حربًا أهلية.

3.2.2.5 خامسًا: "هل تمتلك البنوك الإسلامية وفرة في السيولة من أجل التوظيف والاحتفاظ بها؟"

من خلال تحليلنا سيولة بنك التضامن الإسلامي الدولي، تم تصنيف السيولة بنسبة التمويل / الودائع فتحصل البنك على التصنيف رقم 4 ، 4، 5 للأعوام 2012، 2013، 2014 على التوالي والتصنيف رقم 1، 1، للأعوام 2015، 2016 ومتوسط حسابي للسنوات الخمس بتصنيف رقم 4، هذا يعني أن البنك يعمل على توظيف الودائع بصورة مبالغ فيها، أما تصنيف سيولة البنك بنسبة التمويل / إجمالي الأصول، فقد كان تصنيف البنك بالتصنيف رقم 1 للأعوام الخمسة 2012- 2016، أي إن البنك لديه فائض في أصول غير مستغلة في نشاطه الأساسي، لكنه يتمتع بنسبة عالية من السيولة القادرة على تغطية الالتزامات في المدى البعيد، أما بحساب متوسط النسبتين فقد تحصل البنك على التصنيف رقم 3.

3.2.2.6 سادسًا:" ما مدى حساسية البنوك الإسلامية لمخاطر السوق؟"

لم يتمكن الباحثان من الإجابة عن السؤال السادس، وإعطاء تقييم واقعي لمدى قوة بنك التضامن الإسلامي الدولي أو ضعفه فيما يتعلق بالحساسية اتجاه مخاطر السوق؛ لأن البنك لا يتعامل بالفائدة ولعدم وجود سوق مصرفي ومالي نشط أو مكاتب تصنيف وتحليل مالي يراقب ويحلل السوق، وتأثير المخاطر السوقية في بنود الميزانية.

3.2.2.7 سابعًا": السؤال الرئيس: ما مدى التزام البنوك الإسلامية بالاشتراطات الدولية للأداء من خلال تطبيق معيار CAMELS في تقييم قطاع البنوك الإسلامية ودرجة تصنيفها؟ (بنك التضامن الإسلامي الدولي نموذجًا).

من خلال تقييمنا لمكونات معيار CAMELS على بنك التضامن الإسلامي الدولي، وتحديد تصنيف رقمي لكل مكون من 1 إلى 5، والذي يتطلب تقييم البنك على أساس مركب لجميع مكونات معيار CAMELS فإنه بإمكاننا لإجابة بأن بنك التضامن الإسلامي الدولي يسير في الاتجاه والمسار الصحيح من خلال التزامه بالاشتراطات الدولية، ويحتاج إلى اكتشاف نقاط الضعف التي ظهرت في بعض البنود عند تحليلها بموجب معيار CAMELS والتي ستساعد متخذي القرار على العمل لتقويتها وتصحيح مسارها.

والجدول رقم 20 يبين التقييم الكلي للبنك للفترة من 2012– 2016

السنة / التصنيف	2012	2013	2014	2015	2016
رأس المال	1	1	1	1	1
جودة الأصول	1	1	2	2	2
الربحية	3	3	5	5	1
السيولة	3	3	3	1	1
التصنيف السنوي	2	2	3	2	1
التصنيف الكلي	2				

من إعداد الباحثين

3.3. النتائج والتوصيات:

3,3,1: النتائج:

من خلال دراستنا هذه توصلنا الباحثين إلى النتائج الآتية:

أ- أن معيار التقييم CAMELS الأمريكي صالح لتقييم البنوك الإسلامية، ويمكن العمل به دون صعوبات تذكر.

ب- أن معيار CAMELS يعمل على إجراء تحليل شامل لأداء البنوك ومقارنته مع معيار الصناعة في البيئة المصرفية، من أجل مساعدة متخذي القرار على إعداد تقييم محكم يساعد على رسم السياسات والخطط، وتقوية نقاط الضعف لدى البنك.

ت- أن تقييم البنوك الإسلامية بموجب معيار CAMELS يحتاج إلى تطوير مؤشرات ومقاييس جديدة تراعي خصائص نشاط البنوك الإسلامية.

ث- أن تقارير البنك تتسم بنقص الكثير من الإيضاحات الضرورية لحساب كفاية رأس المال بشفافية.

ج- أن المؤشرات المدروسة في هذا الدراسة تعد من أفضل الأدوات الرقابية لأنها تعتمد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي.

ح- أن كل مؤشر من المؤشرات التي تم التطرق إليها يضم مؤشرات تفصيلية وفقًا لظروف كل دولة والنظام المصرفي المتبع فيها، ومدى وفرة وجودة البيانات المنشورة عن الجهاز المصرفي.

خ- أظهرت الدراسة أن نسب كفاية رأس مال مرتفعة تتجاوز الحد الأدنى المطلوب من قبل البنك المركزي اليمني ومقررات لجنة بازل، وقد تم تصنيف الملاءة بالتصنيف رقم 1.

د- أن البنك تميز بارتفاع جودة أصوله وتحصل على التصنيف رقم 2.

ذ- أن مؤشرات الربحية في بنك التضامن الإسلامي الدولي ظهرت منخفضة، خاصة العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول، وقد تحصل على التصنيف رقم 3.

ر- أن بنك التضامن الإسلامية يعاني من صعوبات في السيولة؛ ويرجع السبب في ذلك إلى استخدام نسب عالية للودائع الجارية في تمويل نشاطاته الاستثمارية، وتم تصنيف السيولة بالتصنيف رقم 3.

3.3.2 التوصيات:

أ. الاستفادة من أنظمة الرقابة العالمية، مثل نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية مع العمل على تطوير بعض المقاييس والمؤشرات التي تراعي خصائص البنوك الإسلامية.

ب. العمل على إظهار الشفافية والإفصاح في بعض حسابات البنوك الإسلامية وبنود ميزانيتها، مثل حسابات الاستثمار والودائع، على أن تكون حسابات مستقلة ومنفصلة في الميزانية حتى تمكن الباحثين من دراسة تطورها وإمكانية تقييمها.

ت. العمل على وضع نماذج لقوائم مالية تختلف عن نماذج القوائم المالية للبنوك التجارية، حتى يسهل على الباحثين دراستها وتقييم تجربتها وإجراء المقارنات.

ث. بذل الجهود العلمية البحثية والعملية الميدانية من أجل تطوير أدوات مالية جديدة وابتكارها، من أجل أن تبقى في المنافسة والتطور، كونها حديثة العهد مقارنة مع البنوك التجارية.

ج. عدم تركيز البنوك الإسلامية في نشاطها الأساسي على عمليات المرابحة التجارية ذات الأجل القصير، لأنها تفقد المصداقية التي أنشئت لأجلها البنوك الإسلامية للقيام بدور التنمية الاقتصادية، التي تتحقق من خلال عمليات المضاربة والمشاركة.

ح. يجب الاهتمام وخضوع البنوك الإسلامية للرقابة والإشراف، من خلال إيجاد معايير تتلاءم مع طبيعة هذه البنوك وما تنطوي عليه من مخاطر اقتصادية ومالية.

خ. تطوير أدوات المخاطر وأنظمة قياسها وفقًا لطرق التقييم الداخلي، للاستفادة من مزاياها.

د. تطوير إستراتيجية إدارة المخاطر بما يتلاءم مع درجة تطور عمليات البنك ومستوى مخاطره، وكذلك يجب على البنوك الإسلامية أن تهتم أكثر بالإفصاح عن الإستراتيجية العامة لإدارة المخاطر بأسلوب يسمح للمستثمرين والأطراف ذات العلاقة تحديد كفاءتها.

ذ. ضرورة إجراء عمليات التقييم فيما يتعلق بتقييم عنصر الإدارة وتحليلها وعنصر تحليل الحساسية لمخاطر السوق التي تتطلب قيام المفتشين الميدانيين من الجهات الرقابية المختصة بهذا الأمر، الذي يحقق الفائدة والمنفعة من نظام التقييم المصرفي Camels.

ر. حاجة البنوك الإسلامية إلى أدوات مقاييس جديدة ومتطورة تراعي خصائصها، تعمل على قياس المخاطر والكشف المبكر عن الانحرافات ومعالجة الخلل قبل وقوعه.

الهوامش:

(1) اتحاد المصارف العربية –عن مجلة The Banker.

(2) سمير الشاهد، الضوابط العامة للرقابة المصرفية– أهميتها وأثرها، مصارف الغد، اتحاد المصارف العربية: بيروت 2001.

(3) البنك المركزي اليمني – التقرير السنوي 2012- 2013- 2014.

(4) التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني لعام 2015.

(5) الخطيب، سمير – قياس وإدارة المخاطر بالبنوك – منشأة المعارف بالإسكندرية – 2005، ص 111-112

(6) عبد الحكيم كراجه واخرون"الإدارة والتحليل المالي " أسس، مفاهيم، تطبيقات – دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن – 2002 ص12.

(7) شاهين 2010 ، ص 30 مرجع سابق.

(8) بنك البحرين المركزي "الإفصاح عن إدارة المخاطر ورأس المال (بازل 2 الركيزة الثالثة)، التقرير السنوي 2010 ، ص74.

(9) طارق الله خان و حبيب احمد إدارة المخاطر " تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية [كتاب]. – جدة : البنك الاسلامي للتنمية، 2003.

المراجع:

أولا: المراجع العربية:

❖ **الكتب:**

1. الزامل ، بدر بن علي بن عبدالله (2010). *الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الاسلامية* . الدمام : دار ابن الجوزي.
2. الزحيلي ،وهبة(2002) *المعاملات المالية المعاصرة*، دار الفكر، دمشق .
3. الشاهد ،سمير(2001) *الضوابط العامة للرقابة المصرفية ، اهميتها واثرها* ،اتحاد المصارف العربية، بيروت .
4. العلجوني ،محمد محمود(2008) *البنوك الاسلامية ، احكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية*، دار المسيرة، الاردن .
5. المغربي ،عبدالحميد عبد الفتاح (2004). *الادارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية*، البنك الاسلامي للتنمية،جدة.
6. اللوزي ،سليمان احمد (1997). *إدارة البنوك*، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
7. الهندي ،عدنان (1989) *النسب المصرفية في المصارف الاسلامية*.: اتحاد المصارف الغربية، بيروت.
8. الهيتي ،عبد الرزاق (1998). *المصارف الاسلامية بين النظرية والتطبيق*، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن.
9. حسن ،محمد إسماعيل (1989) *مستقبل المصارف الاسلامية والمستجدات في المصارف الإسلامية*، اتحاد المصارف العربية، بيروت.
10. حشاد ،نبيل (2005) *دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية*، اتحاد المصارف العربية، بيروت
11. حمودة ،سامي(1989) *الوسائل الاستثمارية للبنوك الاسلامية في حاضرها والامكانيات المحتملة لتطويرها والمقارنة بينها وبين الوسائل الاستثمارية للبنوك التقليدية. في المصارف الإسلامية*، اتحاد المصارف العربية، بيروت .
12. خان ،طارق الله و حبيب احمد (2003) *إدارة المخاطر " تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية*، البنك الاسلامي للتنمية،جدة.
13. خلف، فليح حسن (2006) *البنوك الاسلامية* عالم الكتب الحديثة، إربد .
14. سفر ،احمد (2005) *المصارف الاسلامية – العمليات ، ادارة المخاطر والعلاقة مع المصارف التقليدية والمركزية*، اتحاد المصارف العربية، بيروت .
15. سلام ،عماد صلاح (2004) *البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية* اتحاد المصارف الغربية، بيروت.

16. سمير الخطيب. *قياس وادارة المخاطربالبنك*. الاسكندرية : منشأة المعارف، 2005.
17. طارق عبد العال حمادة. *تقييم اداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطر* . الاسكندرية : الدار الجامعية، 2001.
18. عز العرب فؤاد (1986) *الربا بين الاقتصاد والدين*، دار الاقصى للكتاب، القاهرة.
19. عطية ،جمال الدين(1991) *البنوك الاسلامية بين الحرية والتنظيم والتقليد والاجتهاد النظرية والتطبيق*، الدوحة .
20. عوض ،محمد هاشم (1985) *دليل العمل في البنوك الإسلامية*، بنك التنمية التعاوني الاسلامي، الخرطوم
21. كراجة ،عبدالحكيم واخرون(2002). *الادارة والتحليل المالي ، اسس ، مفاهيم ، تطبيقات*، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الاردن .
22. مبارك ،حسن و سمحان ،عمر(2009) *محاسبة المصارف الاسلامية – في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الاسلامية* ، دار المسيرة، الاردن.
23. مطر ،محمد (1997) *التحليل المالي – الاساليب والادوات والاستخدامات العملية*، مؤسسة الاوراق للنشر والتوزيع، عمان .
24. هندي ،منير إبراهيم (2011) *إدارة المنشآت المالية واسواق المال*، مطبعة الدلتا، الاسكندرية .

الرسائل العلمية:

1. الزعابي ، تماني محمود محمد (2008). تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة .
2. بدران، ريما (2011) أثر الحوكمة في تقييم في تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج CAMELS. رسالة ماجستير. المعهد العالي لإدارة الأعمال، دمشق .
3. جعدي ،شريف (2014) قياس الكفاءة التشغيلية في المؤسسات المصرفية " دراسة حالة عينة من البنوك العاملة في الجزائر، خلال الفترة 2006-2012 ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، شعبة علوم مالية، تخصص دراسات مالية واقتصادية، جامعة مرباح قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
4. طارق، احمد عواد (2005) تقييم نظام قياس الأداء الوظيفي للعاملين في السلطة الوطنية الفلسطينية " قدمت الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزه.
5. عبد الله، خالد أمين(2002) قياس المخاطرة الائتمانية ، أطروحة دكتوراه. دور التكنولوجيا و الاتمتة في تحسين جودة محافظ الائتمان "دراسة الواقع الأردني "الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان .

❖ **الدوريات والبحوث:**

1. إبراهيم ،سحر طلال (2013)" تقويم بطاقة أداء الوحدات الاقتصادية باستعمال بطاقة الأداء المتوازن " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخامس والثلاثون.
2. الطوخي ،عبد النبي إسماعيل (2008) التنبؤ المبكر بالأزمات المالية باستخدام المؤشرات المالية القائدة، مجلة جامعة أسيوط، مصر.
3. الكرا سنة، إبراهيم (2006) اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ورقة عمل، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي .
4. شاهين، علي عبد الله (2005) أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية (حالة دراسة على بنك فلسطين المحدود) مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها، العدد الأول.
5. عبد الستار، رجاء رشيد، " تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والثلاثون ، 2012م.
6. علي، عبد الرضا حمودي (2009)" مؤشرات الحيطة الكلية، وإمكانية التنبؤ بالأزمات " (دراسة تطبيقية حالة بنك العراق) بحث مقدم للمديرية العامة للإحصاء والبحوث، البنك المركزي العراقي.

7. عمر شابرا، محمد والله خان، طارق (2000) الرقابة والإشراف على المصارف الإسلامية – ورقة عمل، البنك الإسلامي للتنمية –المملكة العربية السعودية، جدة.
8. عمر، محمد عبد الحليم (2004) " الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم " عبارة عن بحث، البنك الإسلامي للتنمية جدة.
9. مالك ،الرشيد احمد (2005)" مقارنة بين معيار CAMELS وCAEL كأدوات حديثة للرقابة المصرفية " مجلة المصرفي – العدد 35.

❖ **التقارير:**

1. التقرير السنوي لبنك التضامن الإسلامي الدولي 2012 – 2016.
2. التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني، قطاع الرقابة على البنوك 2012 -2015م

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Altamimi ,Khalid Abdulla, Obeidat, Samir Fakri (2013) Determinant of capital adequacy in commercial banks of Jordan an empirical study, International Journal of Academic research in Economics and management sciences, vole 2, N **04**.
2. Anthony Saunders & Marcia Millon Cornett (2018) - Financial Institutions Management, a Risk Management Approach, Sixth Edition - McGraw-Hill/Irwin.
3. Dennis Hyemura (1997) EVA : A top down Approache to risk management The journal of Lending and credit risk management , Feb: P (40-47) ترجمة مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلة 6 العدد4 الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية -* الأردن -1998
4. Patrick Y. Trautmann (2006) Camels Rating – United States Agency. International Development (USAID).
5. Sonia b. Saltzman, Darcy Salinger (1998) the ACCION camel technical note- ACCION international – September.

تعزيز الوعي بالخصوصية الرقمية في عصر الشبكات الاجتماعية

(دراسة ميدانية على طلاب كلية الحاسبات وتقنية المعلومات بجامعة حضرموت)

Enhancing Awareness of Digital Privacy in the Social Networks Era
An Empirical Study on Students of the Faculty of Computers and Information Technology at Hadhramout University

د. نزيهة محمد علي العيدروس
أستاذ مشارك، قسم معلم مجال رياضيات/حاسوب
كلية التربية، جامعة حضرموت

الملخص:

في ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا واعتمادنا المتزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت الخصوصية الرقمية قضية ملحة تتطلب اهتمامًا خاصًا. تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى وعي طلاب كلية الحاسبات وتقنية المعلومات بجامعة حضرموت بأهمية حماية خصوصيتهم الرقمية على هذه المنصات. إذ تم استخدام المنهج الوصفي المسحي كطريقة لجمع المعلومات؛ وذلك لملاءمته لأهداف الدراسة الحالية، واستخدمت الأستبانة كأداة لجمع البيانات. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مستوى الوعي بالخصوصية الرقمية لدى غالبية الطلاب منخفض نسبيًا. كما أظهرت نتائج الاستبانة أن الطلاب يمارسون سلوكيات غير آمنة على شبكات التواصل الاجتماعي، مثل مشاركة معلومات شخصية حساسة، وقبول طلبات صداقة من غرباء. زيادة على ذلك، هناك فجوة معرفية كبيرة في مجال الأدوات التقنية لحماية الخصوصية. تشكل نتائج هذه الدراسة نقطة انطلاق مهمة لتطوير برامج توعية شاملة تستهدف طلاب الجامعات، وتسهم في بناء مجتمع رقمي أكثر أمانًا ووعيًا.

الكلمات المفتاحية:
- الخصوصية الرقمية
- شبكات التواصل الاجتماعي
- كلية الحاسبات وتقنية المعلومات
- حماية البيانات

ABSTRACT:

With the rapid advancement of technology and our increasing reliance on social media, digital privacy has become a pressing issue demanding special attention. This study aimed to assess the level of awareness among students at the Faculty of Computers and Information Technology at Hadhramout University regarding the importance of protecting their digital privacy on these platforms. A descriptive survey approach was employed to collect data, aligning with the study's objectives. A questionnaire was used as a data collection tool. The findings revealed that the level of awareness of digital privacy among most students is relatively low. The survey results also indicated that students engage in risky behaviors on social media, such as sharing sensitive personal information and accepting friend requests from strangers. Moreover, there is a significant knowledge gap regarding technical tools for privacy protection. The results of this study serve as a crucial starting point for developing comprehensive awareness programs targeting university students and contributing to the building of a safer and more informed digital society

Key Words
- **Digital Privacy**
- **Social Networks**
- **Faculty of Computers and Information Technology**
- **Data Security**

مقدّمة:

مع التطور التكنولوجي الهائل في الآونة الأخيرة، وانتشار استخدام الإنترنت، ظهرت عدد من المواقع الإلكترونية والمدونات الشخصية وشبكات المحادثة، التي سهلت طرق التواصل بين مختلف شرائح المجتمع، كما ظهر مايعرف بشبكات التواصل الاجتماعي، مثل الفيس بوك، الواتس اب، السناب شات وغيرها من هذه الشبكات، التي أتاحت طرقًا عدة لمشاركة المعلومات وتبادلها بين المستخدمين، مما أدى إلى انتشارها الواسع على شبكة الإنترنت، وزاد الإقبال عليها من قبل متصفحي الإنترنت من أنحاء العالم كافة. وبالرغم من الانتقادات الشديدة التي تتعرض لها هذه الشبكات من تأثيرها السلبي والمباشر في المجتمع الأسري، والإسهام في انفراط عقده وانهياره، بالإضافة إلى ضياع خصوصية المستخدم على تلك الشبكات، فإن هناك من يرى أنَّ فيها وسيلة مهمة للتواصل بين المجتمعات، وتقريب المفاهيم والرؤى مع الآخرين، والاطلاع والتعرف على ثقافات الشعوب المختلفة، إضافة لدورها الفاعل والمتميز كوسيلة اتصال ناجعة في الهبات والانتفاضات الجماهيرية.

ولعل أبرز المشكلات التي صاحبت ظهور مواقع التواصل الاجتماعي، "الخصوصية" وكيفية حماية المستخدم لبياناته من الوصول غير المصرح به.

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم مستوى الوعي بالخصوصية الرقمية على شبكات التواصل الاجتماعي لدى طلاب جامعة حضرموت، إذ تم اعتماد طلاب كلية الحاسبات وتقنية المعلومات كنموذج لدراسة الحالة.

مشكلة الدراسة:

يواجه الطلاب عددًا من التحديات في الحفاظ على الخصوصية والأمان عبر الإنترنت خصوصًا في أثناء استخدام منصات التواصل الاجتماعي، تشمل هذه التحديات عدم الوعي بمخاطر الخصوصية، ومشاركة المعلومات الحساسة، وإمكانية تسرب المعلومات الشخصية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانتشار السريع للمعلومات على وسائل التواصل الاجتماعي يجعل من الجذاب للمهاجمين استغلال المحتوى المشترك، وخاصة الصور الشخصية ومقاطع الفيديو والتسجيلات الصوتية، مما يشكل تهديدًا كبيرًا لخصوصية المستخدمين. للتخفيف من هذه التهديدات، ضرورة دراية الطلاب بالمخاطر المرتبطة بالاستخدام المجاني لوسائل التواصل الاجتماعي، وأن يتخذوا تدابير لحماية خصوصيتهم وأمنهم عبر الإنترنت.

تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الأسئلة الآتية:

1- ما مدى الوعي بالخصوصية الرقمية لدى الطلاب.

2- ما هي سلوكيات الطلاب عند استخدام شبكات التواصل الاجتماعي .

3- ما مدى معرفة الطلاب بطرق حماية خصوصيتهم على شبكات التواصل الاجتماعي.

4- ما دور الجامعة والكلية في تنمية الوعي بالخصوصية الرقمية لدى الطلاب.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تقييم مستوى الوعي بالخصوصية الرقمية على شبكات التواصل الاجتماعي لدى طلاب كلية الحاسبات وتقنية المعلومات بجامعة حضرموت. إذ ستبحث الدراسة في معرفتهم وفهمهم لقضايا الخصوصية الرقمية على منصات التواصل الاجتماعي. وستستكشف الدراسة أيضًا سلوك الطلاب وممارساتهم المتعلقة بإعدادات الخصوصية على وسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى مواقفهم تجاه حماية معلوماتهم الشخصية عبر الإنترنت، والخطوات التي يتخذونها لضمان خصوصيتهم. زيادة على ذلك، ستحلل الدراسة أي تحديات أو مخاوف قد تكون لدى الطلاب فيما يتعلق بمعلوماتهم الرقمية. إضافة الى محاولة تحديد المجالات المحتملة لتعزيز الوعي بالخصوصية الرقمية من قبل الجامعة والكلية كمؤسسات تعليمية .

نظرًا للاستخدام المتزايد من قبل الطلاب على هذه الشبكات، ولأهمية تعزيز الوعي بالخصوصية الرقمية لدى المجتمع، إضافة الى شحة مثل هذه الدراسات في مجتمعنا، فإن الباحثة تأمل أن تفتح هذه الدراسة باباً واسعاً امام الدارسين والباحثين وصناع القرار للخوض في غمار شبكات التواصل الاجتماعي وعلاقتها بالخصوصية، واستخلاص نتائج جديدة قادرة على الإسهام في تعزيز الوعي بالخصوصية الرقمية لدى المجتمع.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط الآتية :

1- تقييم مستوى الوعي بالخصوصية الرقمية لدى طلاب كلية الحاسبات وتقنية المعلومات بجامعة حضرموت.

2- تحليل سلوكيات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لدى طلاب كلية الحاسبات وتقنية المعلومات بجامعة حضرموت.

3- تقييم مدى معرفة الطلاب بطرق حماية خصوصيتهم على شبكات التواصل الاجتماعي.

4- تقييم دور الجامعة والكلية في تنمية الوعي بالخصوصية الرقمية لدى الطلاب.

5- تقديم توصيات لتعزيز الوعي بالخصوصية الرقمية لدى الطلاب .

حدود الدراسة:

الحدود الزمانية: طبقت الدراسة في نهاية الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2023- 2024 م.

الحدود المكانية: تنحصر الحدود المكانية للدراسة داخل كلية الحاسبات وتقنية المعلومات – جامعة حضرموت المكلا، اليمن.

الحدود البشرية: تم إجراء الدراسة على عينة عشوائية من طلاب كلية الحاسبات وتقنية المعلومات بجامعة حضرموت يتراوح عددهم 157 طالباً وطالبة.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

الخصوصية:

من وجهة نظر روجر كلارك (كلارك، 2008)، الاستشاري والخبير في خصوصية البيانات والأعمال الإلكترونية، فقد عرف الخصوصية بأنها "قدرة الأشخاص على المحافظة على مساحتهم الشخصية في مأمن من التدخل من قِبل منشآت أو أشخاص آخرين"، وقام بتحديد مستويات من الخصوصية وهي (نوي، 2023) :

1- خصوصية الشخص (Privacy of The Person):

والمعنية بسلامة الفرد في جسده، مثل قضايا التطعيم أو نقل الدم دون الحصول على موافقة الشخص المعني، أو الإجبار على تقديم عينات من سوائل الجسد أو أنسجته.

2- خصوصية السلوك الشخصي (Privacy of Personal Behavior)

ويتصل ذلك بكل الجوانب السلوكية، وبشكل خاص الأمور الحساسة، مثل الأنشطة السياسية والممارسات الدينية، سواءً في الحياء الخاصة أو الأماكن العامة، وقد يشار إليه "بوسائل الخصوصية".

3- خصوصية الاتصالات الشخصية (Privacy of Personal Communications)

وهي مطالبة الأشخاص بالقدرة على الاتصال فيما بينهم دون المراقبة الروتينية من قِبل أشخاص آخرين أو منظمات.

4- خصوصية البيانات الشخصية (Privacy of Personal Data)

وهي مطالبة الأشخاص بأن لا تكون البيانات الخاصة عنهم متوافرة تلقائياً لغيرهم من الأفراد أو المنظمات، حتى في حالة أن تكون البيانات مملوكة من طرف آخر، فلهم القدرة على ممارسة قدر كبير

من السيطرة أو التحكم بتلك البيانات وطريقة استخدامها. وهذا ما يعرف "بخصوصية المعلومات أو خصوصية البيانات". وعرّفها روجر "بأنها رغبة الشخص بالتحكم، أو على الأقل التأثير بشكل كبير في كيفية التعامل مع بياناته الشخصية".

تعد الخصوصية من الحقوق الدستورية الأساسية الملازمة للشخص الطبيعي بصفته الإنسانية كأصل عام، فهي تعد أساس بنيان كل مجتمع سليم. لذا تحرص المجتمعات خاصة الديمقراطية منها على كفالة هذا الحق، وتعده حقاً مستقلاً قائماً بذاته، ولاتكتفي بسن القوانين لحمايته، بل تسعى إلى ترسيخه في الأذهان، وذلك بغرس القيم النبيلة التي تؤدي دوراً كبيراً وفعالاً في منع المتطفلين من التدخل في خصوصيات الآخرين وكشف أسرارهم.

الخصوصية الرقمية:

مع الثورة الرقمية الهائلة التي شهدها العالم في العقود الأخيرة في مجال التكنولوجيا والشبكات ظهر مصطلح "الخصوصية الرقمية"؛ وذلك نظراً للاعتماد المتزايد على التقنيات الرقمية في جميع جوانب الحياة، فقد أصبح الحفاظ على خصوصية المعلومات الشخصية تحديًا جديدًا ومعقدًا.

الخصوصية الرقمية تعد من أهم حقوق الإنسان في العصر الحالي، وتشمل كل ما يتعلق بالأفراد والمؤسسات في العالم الرقمي (حمود، 2021)، ويمكن تعريفها بأنها "الحق في التحكم في جمع واستخدام وكشف المعلومات الشخصية في البيئة الرقمية. يشمل ذلك الحق في حماية الهوية الرقمية، والبيانات الشخصية، والاتصالات الخاصة من الوصول غير المصرح به أو الاستخدام غير المشروع".

تتمثل أهمية الخصوصية الرقمية في نواحٍ عدة، منها:

- **الحفاظ على الهوية:** إذ تحمي الخصوصية الرقمية الهوية الرقمية للأفراد من الانتحال والاحتيال.
- **تعزيز الثقة:** تسهم في بناء الثقة بين الأفراد والمؤسسات الرقمية.
- **الحفاظ على الحرية:** تتيح للفرد حرية التعبير والتفكير دون خوف من المراقبة.
- **الحفاظ على الأمن:** تساعد الخصوصية الرقمية في حماية الأجهزة والشبكات من الهجمات الإلكترونية.

مع الاستخدام الهائل للانترنت ظهرت عدد من الجهات التي تسهم في خرق الخصوصية، مثل:

1- **مزودي خدمات الإنترنت (ISPs):**

إذ يتم الاحتفاظ بسجلات مفصلة عن المواقع التي يزورها المستخدم ، الملفات التي يقوم برفعها أو تنزيلها، زمن الدخول للشبكة ومكانه، وغيرها من هذه البيانات التي قد يتم بيعها لشركات التسويق أو جهات أخرى لأغراض استهداف الإعلانات.

2- **مواقع الويب والتطبيقات:**

إذ تجمع غالب المواقع والتطبيقات التي يتم استخدامها معلومات شخصية عن المستخدمين مثل العمر، الجنس، الموقع الجغرافي، اهتماماتهم، وغيرها من هذه المعلومات التي قد تهدف إلى تحسين تجربة المستخدم وتخصيص إعلانات معينه له. أيضًا قد تشارك هذه البيانات مع أطراف أخرى، مثل شركات التسويق، أو شركات تحليل البيانات.

3- **شبكات التواصل الاجتماعي:**

تقوم هذه الشبكات بمراقبة نشاط المستخدمين، وتجميع بيانات هائلة عنهم، مثل علاقاتهم، اهتماماتهم، سلوكهم على الإنترنت. ويتم استخدام هذه البيانات لعرض إعلانات مخصصة للمستخدمين.

4- **محركات البحث:**

هي أيضاً تقوم بتسجيل كل مايبحث عنه المستخدم على الإنترنت، وبالتالي يتم تكوين صورة واضحة عن اهتماماته، وقد تستخدم هذه البيانات لتخصيص نتائج البحث التي تراها.

5- **شركات الإعلانات:**

تقوم هذه الشركات بتجميع البيانات من بعض المصادر، مثل مواقع الويب، أو التطبيقات؛ لتكوين ملفات تعريف مفصَّلة عن المستخدمين. وبالتالي تستخدم هذه الملفات لتقديم إعلانات مخصصة للمستخدمين في جميع أنحاء الويب.

6- **الحكومات:**

قد تقوم الحكومات بمراقبة الاتصالات الإلكترونية لأسباب أمنية أو سياسية. كما تستطيع أيضاً طلب هذه البيانات من شركات التكنولوجيا للتحقيق في الجرائم أو لأسباب أمنية أخرى.

7- **البرامج الضارة:**

إذ تستطيع هذه البرامج سرقة المعلومات المهمة والحساسة، مثل كلمات المرور، وأرقام بطاقات الائتمان.

شبكات التواصل الاجتماعي:

أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي (Social Media Networks) جزءًا لا يتجزأ من حياتنا الرقمية؛ إذ تشكل الطريقة التي نتواصل بها ونتشارك المعلومات، كما أثرت في طريقة التفاعل والعلاقات بين مستخدمي الإنترنت.

تعرّف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها منصات رقمية تتيح للأفراد التواصل والتفاعل بعضهم مع بعض عبر الإنترنت. إذ تتيح هذه الشبكات للمستخدمين بمشاركة المعلومات والصور ومقاطع الفيديو والأفكار مع أصدقائهم وعائلاتهم وزملائهم، وبناء مجتمعات افتراضية عن اهتماماتهم المشتركة.

ظهرت الأفكار الأولى لشبكات التواصل الاجتماعي في التسعينيات، مع مواقع مثل SixDegrees وFriendster. غير أن شهرتها ظهرت مع ظهور مواقع مثل MySpace وFacebook، إذ قدمت واجهات مستخدم سهلة الاستخدام، وميزات تفاعلية جذابة، وتطورت هذه الشبكات بشكل كبير جداً؛ إذ ظهر عدد من المنصات المتخصصة في مجالات معينة.

أنواع شبكات التواصل الاجتماعي:

تصنف شبكات التواصل الاجتماعي إلى الفئات الآتية :

1- **شبكات اجتماعية عامة:** مثل Facebook وTwitter، حيث يمكن لأي شخص الانضمام إليها والتفاعل مع بقية المستخدمين.

2- **شبكات اجتماعية مهنية:** مثل LinkedIn، مصممة للتواصل وبناء علاقات مهنية بين المحترفين.

3- **شبكات اجتماعية لمشاركة الصور والفيديوهات:** مثل Instagram وYouTube، تركز على المحتوى المرئي.

4- **شبكات اجتماعية للمجموعات الصغيرة:** مثل WhatsApp وTelegram، تتيح التواصل ضمن مجموعات محددة.

فوائد شبكات التواصل الاجتماعي:

لشبكات التواصل الاجتماعي جملة من المزايا والفوائد، منها:

1- أنها تسهل التواصل مع الأصدقاء والعائلة، وتتيح للمستخدم بناء علاقات جديدة.

2- أنها تتيح للمستخدم مشاركة الأخبار والأحداث والآراء مع الآخرين.

3- أنه يمكن للأفراد والشركات استخدامها للتسويق لمنتجاتهم وخدماتهم.

4- أنها توفر عددًا من المنصات محتوى تعليمي مجاني.

5- أنها تساعد في نشر الوعي بالقضايا الاجتماعية والسياسية.

عيوب شبكات التواصل الاجتماعي:

رغم المميزات المتعددة لشبكات التواصل الاجتماعي لكن لها عيوب وسلبيات كثيرة أيضاً، مثل :

1- أنها قد تؤدي إلى إدمان الإنترنت وإضاعة الوقت.

2- أنها قد تعرض المستخدمين لانتهاكات الخصوصية، وتسريب البيانات الشخصية.

3- أنها تسهل انتشار الأخبار الكاذبة والشائعات.

4- أنها تؤثر سلبياً في الصحة النفسية، حيث قد يؤدي إلى الشعور بالوحدة والاكتئاب والمقارنة الاجتماعية.

5- أنها تلهي المستخدم، وبالتالي التأثير في تركيزه وإنتاجيته.

الخصوصية على مواقع الشبكات الاجتماعية:

تشمل الخصوصية على مواقع الشبكات الاجتماعية حقوق المستخدمين في التحكم في معلوماتهم الشخصية، بما في ذلك متى وكيف وإلى أي مدى تتم مشاركتها مع الآخرين. يتضمن هذا الحق الوصول إلى معلوماتهم وتصحيحها وحذفها إذا لزم الأمر. تسهل طبيعة هذه المنصات التفاعل بين الأصدقاء والمعارف، مما قد يعقد إدارة الخصوصية. إذ تشمل العناصر الرئيسة للخصوصية حماية البيانات الشخصية المتعلقة بالحياة الأسرية والصحة والوضع المالي والمعتقدات الشخصية، من جملة أمور أخرى. وبالتالي، فإن الخصوصية لا تتعلق فقط بأمن البيانات، ولكن أيضًا باستقلالية الأفراد في إدارة معلوماتهم الشخصية في سياق اجتماعي. (القحطاني، 2015)

الدراسات السابقة:

ناقش عدد من الدراسات السابقة موضوع الخصوصية الرقمية وارتباطها بشبكات التواصل الاجتماعي، من أمثلة هذه الدراسات:

- (قدوري، 2024):

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مستوى إدراك الخصوصية وأهميتها لمستخدمي مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في الوطن العربي، وقد أظهرت النتائج، أن مفهوم الخصوصية للمستخدم العربي لموقع الفيسبوك من المفاهيم المعقدة التي يصعب على المستخدم التعبير عنها. كما أن المستخدم العربي رغم إدراكه المنخفض للخصوصية، لكن لديه مستوى اهتمام متوسط بأهميتها. كما بينت الدراسة عدم ثقة المستخدمين في الخصوصية عبر المنصات الاجتماعية، واعتبرت المعايير ضرورية للتحكم في الخصوصية، إضافة إلى أهمية التواصل وحتميته مقابل الخصوصية.

- (الكربي، 2023):

ناقشت هذه الدراسة دور شبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق الأمن الرقمي للطالب الإماراتي في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ أكدت الدراسة على ضرورة الاستخدام الفعال للشبكات الاجتماعية لدعم احتياجات الطلاب الأكاديمية ومعالجة التحديات التي تواجههم أثناء التعلم عن بُعد. أيضاً قامت الباحثة بتقديم مبادرة أسمتها "مسابقة الأمن الرقمي في شبكات التواصل الاجتماعي لطلاب الثانوية العامة"؛ لتفعيل استخدام شبكات التواصل الاجتماعي في خدمة الأمن الرقمي للطلاب.

- (Andi وآخرون، 2023):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وعي مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي بأمن المعلومات والخصوصية، إذ ناقشت التغير الذي حصل في الاتصالات بسبب التقدم في التكنولوجيا، خصوصاً من خلال شبكات التواصل الاجتماعي التي سهلت الوصول الى المعلومات ومشاركتها من قبل عدد من المستخدمين.

كما سلطت الدراسة الضوء على أن عددًا من مستخدمي الإنترنت لايدركون كيف يمكن الكشف عن بياناتهم الشخصية عبر الإنترنت. و قدمت عددًا من التوصيات للحد من هذه المخاطر.

- (Triveni، 2023):

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم وعي المستخدمين بتدابير الأمن والخصوصية وفهمهم للمخاطر والثغرات المحتملة على مواقع التواصل الاجتماعي. إذ تم تحليل النتائج لتحديد الاتجاهات والفجوات المعرفية وتصورات المستخدمين مما وفر رؤى واضحة للوضع الحالي لوعي المستخدم. وكانت نتائج هذه الدراسة مفيدة في صياغة الخطط والتوصيات لتحسين تدابير الأمن وتعزيز السلوك المسؤول عبر الإنترنت بين مسؤولي الشبكات الاجتماعية وصناع السياسات والمستخدمين.

- (Albulayhi & Khediri ، 2022):

هدف هذا البحث إلى التحقيق في تحديات الخصوصية والأمان التي يواجهها المستخدمون على منصات التواصل الاجتماعي، واقترح حلولًا محتملة لتعزيز حماية البيانات. وكشفت الدراسة أن المستخدمين غالبًا ما يفتقرون إلى الوعي فيما يتعلق بأهمية حماية معلوماتهم الشخصية، والتي تشمل البيانات الحساسة، مثل التفاصيل المصرفية والاتصالات الخاصة. وقد توصلت الدراسة إلى تحديد الانقسام بين المستخدمين: فبعضهم على استعداد لمشاركة المعلومات الشخصية دون تردد، في حين يكون البعض الآخر أكثر حذرًا، مما يسلط الضوء على الحاجة إلى آليات أمنية قوية لبناء الثقة. بالإضافة إلى ذلك، اكد البحث أن تدابير الخصوصية الحالية على وسائل التواصل الاجتماعي غير كافية، مما يستلزم إصلاحات لتحسين خصوصية المستخدم وأمانه.

- (Padmavathi & Mohanlal، 2021):

هدف هذا البحث إلى تحليل وعي طلاب الجامعات فيما يتعلق بقضايا الأمن والخصوصية المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أبرز أن عددًا من المستخدمين، وخاصة الطلاب، غالبًا ما يجهلون مخاطر الخصوصية التي تنطوي عليها مشاركة المعلومات الحساسة على هذه المنصات. وقد أشارت النتائج إلى أنه في حين تعمل وسائل التواصل الاجتماعي كأداة اتصال قيمة، يجب على المستخدمين اتخاذ تدابير استباقية لحماية معلوماتهم الشخصية من التهديدات المحتملة. كما أكدت الدراسة على ضرورة أن يفهم الطلاب نقاط ضعفهم، وتنفيذ استراتيجيات لحماية خصوصيتهم.

- (Ali وآخرون، 2019):

هدف هذا البحث إلى استكشاف مخاوف الخصوصية في الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت (OSNs) من منظور المستخدمين، مع تسليط الضوء على الطبيعة المتعددة الأوجه لقضايا الخصوصية والتهديدات المختلفة التي يواجهها المستخدمون. وقد تضمنت النتائج تطوير تصنيف يصنف التهديدات لخصوصية المستخدم، والذي يشمل نقاط الضعف في البنية التحتية والمخاطر الخاصة بالتطبيق والتهديدات المتعلقة بالمستخدم. وفرت الدراسة أيضًا إرشادات الخصوصية للمستخدمين، وحثت على ممارسات المشاركة المسؤولة والوعي بالمخاطر المحتملة المرتبطة باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

- (Glenn وآخرون، 2019):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تطور الوعي بالأمان والخصوصية في مجال تقنية المعلومات والإنترنت، وسلطت الضوء على النقص في الوعي الأمني بين المبتكرين. فقد نمت التكنولوجيا وتطبيقاتها في ظل الحد الأدنى من التنظيمات، دون قيود. وعندما ظهر الوعي الأمني التقني بين المهندسين والأشخاص من ذوي المعرفة، ظل المستخدمون العاديون غير مدركين للمخاطر الأمنية التي قد تحدث عند استخدامهم للتطبيقات غير الآمنة. وفي غياب الوعي الاجتماعي الكافي بالآثار المترتبة على الأدوات والأنظمة القائمة على الإنترنت، أصبح المجتمع الشبكي يحتوي على كميات ضخمة من المعلومات، معظمها من غير القدر الكافي من الحماية للأمن والخصوصية. وشددت الدراسة على أهمية وضع الضوابط والتوازنات الاجتماعية لتحسين الوضع الحالي للأمن والخصوصية.

- (صفوري، 2019):

بحثت هذه الدراسة الدوافع وراء انتهاكات الخصوصية بين الشباب الأردني باستخدام منصات التواصل الاجتماعي، مثل Facebook و WhatsApp. وكشفت النتائج الرئيسة أن عددًا من المشاركين يشعرون بأن خصوصيتهم معرضة للخطر، ويرجع ذلك أساسًا إلى النوايا الخبيثة، والافتقار إلى القيم الأخلاقية، والأغراض الترفيهية. كانت الطريقة الأكثر شيوعًا لانتهاك الخصوصية التي تم تحديدها هي إساءة استخدام الصور الشخصية. وقد أكدت الدراسة على الحاجة إلى قوانين أكثر صرامة ضد المخالفين، ودعت إلى تعزيز التعليم الإعلامي لتعزيز الاستخدام المسؤول للإنترنت.

- (المعداوي، 2018):

بحث هذا البحث في حماية خصوصية المستخدم على مواقع الشبكات الاجتماعية، مع التركيز على النصوص القانونية العربية والأوروبية والأحكام القضائية، وخاصة في القضاء الفرنسي. وأكد على أهمية حماية البيانات الشخصية، والتي تشمل معرفات مختلفة، مثل الأسماء، وعناوين البريد الإلكتروني، ومعلومات التسجيل الأخرى. خلصت الدراسة إلى أن البيانات الشخصية مهمة للخصوصية الفردية، وسلطت الضوء على مظاهر انتهاكات الخصوصية في العالم الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، أشار هذا البحث إلى التوجيهات الأوروبية ذات الصلة، المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية في الاتصالات الإلكترونية .

- (الفيصل وسيد،2017):

هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، وخاصة Facebook، في خصوصية المستخدم، والتحديات الأخلاقية التي تنشأ من مشاركة المعلومات الشخصية. كما سعى إلى تقييم وعي المستخدمين بقضايا الخصوصية وأنواع الانتهاكات التي تحدث داخل هذه المنصات.

وقد كشفت النتائج عن نقص كبير في الوعي بين المستخدمين فيما يتعلق بمخاطر الخصوصية، مع التأكيد على ضرورة تحسين التعليم بشأن حماية البيانات. زيادة على ذلك، سلطت الدراسة الضوء على المعضلات الأخلاقية التي يواجهها كل من المستخدمين والشركات في تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحماية البيانات الشخصية.

- (فضيلة، 2017):

تناول البحث ظاهرة عرض الذات على منصات التواصل الاجتماعي بشكل عميق، مُسلطًا الضوء على المخاطر التي تحيط بهذه الظاهرة، مثل انتهاك الخصوصية، والتحرش الإلكتروني، والتلاعب بالمعلومات. كما بحث في تحديات الحفاظ على الخصوصية في بيئة رقمية تزداد شفافية يوماً بعد يوم. وأشار البحث إلى أن المستخدمين يشاركون كميات هائلة من المعلومات الشخصية دون إدراك كامل للمخاطر المترتبة على ذلك. وركز البحث على آليات إدارة الخصوصية التي يتبعها المستخدمون، مع التركيز على تطبيع ظاهرة عرض الذات والمراقبة الذاتية. وخلص البحث إلى أن عرض الذات على منصات التواصل الاجتماعي ظاهرة معقدة، تتطلب من المستخدمين توخي الحذر، واتخاذ إجراءات لحماية خصوصيتهم، وأن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الأبحاث في هذا المجال.

- (أبو حمادة وآخرون، 2014):

هدفت هذه الدراسة إلى قياس الاهتمام بالخصوصية على الشبكات الاجتماعية لدى مستخدميها في قطاع غزة من المرحلة الإعدادية والثانوية، ومعرفة أهم العناصر التي تسهم في عملية انتهاك الخصوصية، وكذلك نقاط الضعف بالاهتمام بالخصوصية. وقد شملت الدراسة خمسة أبعاد لدراسة الخصوصية وهي (التقنية، القانونية، الشرعية، النفسية والاجتماعية) وتناولت أثر هذه الأبعاد في حماية الخصوصية على الشبكات الاجتماعية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها: أن هناك أثرًا واضحًا في انخفاض الاهتمام بالخصوصية على الشبكات الاجتماعية للفئات المبحوثة قبل عملية التوعية، ولقد طرأ على هذه الفئات تحسن واضح في

الاهتمام بالخصوصية على الشبكات الاجتماعية أثر عملية التوعية، كذلك توصلت الدراسة الى أن عملية التوعية عملية مستمرة، ولذلك لابد أن يكون للحكومة من خلال وزارات التربية والتعليم والثقافة والأوقاف دور في الإرشاد والتوعية وسن القوانين الضرورية لحماية المستخدمين في حال ما تم انتهاك الخصوصية على تلك الشبكات.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي المسحي كطريقة لجمع المعلومات؛ وذلك لملاءمته لأهداف الدراسة الحالية، واستخدمت الأستبانة كأداة لجمع البيانات.

مجتمع الدراسة: هو عبارة عن جميع مفردات المجتمع الذي طبقت عليه الدراسة، وفي هذا البحث تكون مجتمع الدراسة من جميع الطلاب المقيدين في كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، جامعة حضرموت- اليمن، للعام الجامعي 2023-2024 م.

عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من 157 طالباً وطالبة.

أداة الدراسة:

تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات بشكل منظم ودقيق، وتكونت الأداة من خمسة أقسام رئيسة، هي:

القسم الأول : يشمل المعلومات الشخصية للمشاركين، مثل: الجنس، التخصص، والمستوى الدراسي.

القسم الثاني : هو عبارة عن محور الوعي بالخصوصية الرقمية، واشتمل على عدد من التساؤلات، هي:

- هل تعرف: ما الخصوصية الرقمية؟
- ما مفهومك للخصوصية الرقمية؟
- هل تقرأ سياسات الخصوصية للمواقع والتطبيقات قبل استخدامها؟
- هل تعرف كيفية تغيير إعدادات الخصوصية لحساباتك على شبكات التواصل الاجتماعي؟
- ما أهم المخاطر التي تهدد الخصوصية الرقمية على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظرك؟

القسم الثالث: وهو عبارة عن محور سلوكيات استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، واشتمل على عدد من التساؤلات هي:

- ما شبكات التواصل الاجتماعي التي تستخدمها بشكل يومي؟

- كم من الوقت تقضيه يوميًّا على شبكات التواصل الاجتماعي؟
- ما هي أهم الأنشطة التي تمارسها على شبكات التواصل الاجتماعي بشكل دائم؟
- ما هي المعلومات الشخصية التي يمكن أن تشاركها على شبكات التواصل الاجتماعي؟

القسم الرابع: محور حماية الخصوصية على شبكات التواصل الاجتماعي، واشتمل على عدد من التساؤلات، هي:

- ما مدى وعيك بمخاطر مشاركة المعلومات الشخصية على شبكات التواصل الاجتماعي؟
- ما الإجراءات التي تتخذها لحماية خصوصيتك على شبكات التواصل الاجتماعي؟
- هل تستخدم كلمات مرور قوية ومختلفة لحساباتك على شبكات التواصل الاجتماعي؟
- هل تُغير إعدادات الخصوصية الخاصة بك على شبكات التواصل الاجتماعي بانتظام؟
- كم مرةً تقوم بتغيير كلمات المرور لحساباتك على شبكات التواصل الاجتماعي؟
- هل تستخدم تقنيات التحقق الثنائي لحساباتك؟
- هل سبق لك أن حضرت أي دورة تدريبية أو ورشة عمل عن الخصوصية الرقمية؟
- هل تشارك بمعلوماتك الشخصية، مثل: رقم الهاتف، أو العنوان، على شبكات التواصل الاجتماعي؟
- هل تعرضت لأي موقف يتعلق بانتهاك الخصوصية على شبكات التواصل الاجتماعي؟
  - في حالة الإجابة بنعم عن السؤال السابق، هل اتخذت أي إجراءات لحماية الخصوصية بعد ذلك؟
- ما التحديات التي تواجهها في فهم ممارسات الخصوصية الرقمية، أو تطبيقها؟

القسم الخامس: هو عبارة عن دور الجامعة والكلية في تنمية الوعي بالخصوصية الرقمية لدى الطلاب، واشتمل على عدد من التساؤلات:

- هل تعقد الجامعة أو الكلية ندوات توعوية أو ورش عمل؛ عن الخصوصية الرقمية؟
- هل تحوي المناهج الدراسية في الكلية مقررات تهتم بالخصوصية الرقمية؟
- هل تنفذ الجامعة أو الكلية حملات توعوية عن الخصوصية الرقمية؟

- ما الوسائل التي ترغب في أن توفرها الجامعة أو الكلية؛ لرفع مستوى وعي الطلاب بالخصوصية الرقمية؟

صدق أداة الدراسة وثباتها:

للتحقق من صدق أداة الدراسة تم عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس في عدد من الجامعات المحلية والعربية، إذ أبدوا بعض الملاحظات القيمة، وفي ضوء توجيهاتهم تم تعديل بعض الفقرات وإضافة البعض الآخر وحذفه، وبالتالي تحقق الصدق الظاهري للبيانات.

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة، تم توزيع الاستبانة على عينة تجريبية من الطلاب بلغت (20) طالبًا وطالبة، للتحقق من مدى وضوح الأسئلة للمبحوثين تم أخذ ملاحظاتهم بعين الاعتبار قبل توزيع الاستبانة بصورتها النهائية.

نتائج الدراسة وتفسيرها

من خلال تحليل البيانات في الاستبانة الالكترونية، نجد ما يأتي:

أولاً: تحليل بيانات المعلومات الشخصية:

بلغ عدد الذكور المشاركين في الاستبانة 106 ذكور بنسبة 67.5% ، في حين بلغ عدد الإناث 51 أنثى، أي 32.5%، توزعوا وفق التخصصات والمستويات الموضحة في جدول رقم 1 و 2 كالآتي :

جدول رقم (1) توزيع العينة على أقسام الكلية.

القسم	التكرار	النسبة المئوية
تقنية المعلومات	89	%56.7
علوم الحاسوب	68	%43.3
المجموع	**157**	**%100**

جدول رقم (2) توزيع العينة على المستويات الدراسية بالكلية.

المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الأول	48	%30.6
الثاني	22	%14
الثالث	37	%23.6
الرابع	50	%31.8
المجموع	**157**	**%100**

ثانياً: تحليل بيانات محور الوعي بالخصوصية الرقمية:

تشير البيانات أن غالبية المشاركين في الاستبيان 71.3% لديهم معرفة بماهية الخصوصية الرقمية، في حين أن 28.7% من المشاركين لايعرفون ماهي الخصوصية الرقمية (شكل 1).

الشكل رقم (1) هل تعرف: ما الخصوصية الرقمية؟

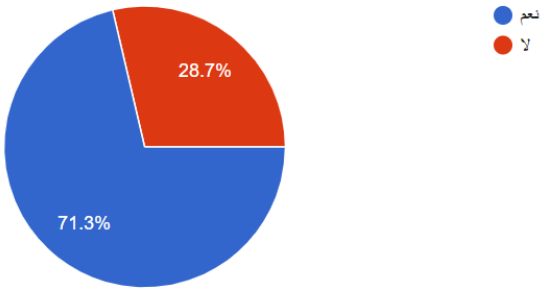

وبسؤال المشاركين عن مفهومهم للخصوصية الرقمية (شكل 2) تم ملاحظة أن النسبة الأعلى من المشاركين 82.2%، يرى أن مفهوم الخصوصية الرقمية يتمثل في عدم استخدام معلوماتهم الشخصية من أفراد أو مؤسسات دون موافقتهم، وهذا يدل على وعي متزايد بأهمية الموافقة على استخدام بياناتهم الشخصية، في حين يعد 13.4 % من المشاركين أن الخصوصية الرقمية تتمثل في حقهم بالاحتفاظ بكل مايخصهم، وهذا يدل على فهم أوسع للخصوصية كحق أساسي للفرد، في حين توزعت آراء بقية المشاركين 4.4% في أن الخصوصية الرقمية تمثل حياتهم الخاصة وأسرهم، أو علاقاتهم الشخصية، أو عدم معرفة هويتهم الحقيقية على مواقع التواصل الاجتماعي.

الشكل رقم (2) مفهوم الخصوصية الرقمية.

كما يتضح لنا من خلال تحليل بيانات هذا المحور (شكل رقم 3) أن نسبة قليلة جداً من المشاركين 4.4% تهتم بقراءة سياسات الخصوصية للمواقع والتطبيقات بشكل كامل قبل استخدامها، في حين أن

نسبة كبيرة تقدر بحوالي 73.9% يقرأون هذه السياسات أحياناً أو نادراً، في حين أن نسبة لابأس بها من المشاركين 21.7% لا يقرأون سياسات الخصوصية إطلاقاً.

الشكل رقم (3) نتائج قراءة سياسات الخصوصية للمواقع والتطبيقات.

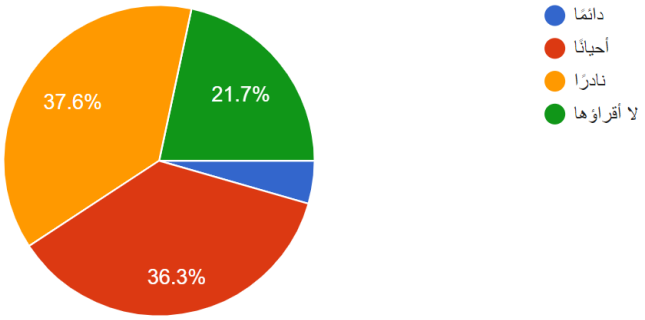

تشير النسب المذكورة في شكل رقم (3) إلى أن غالبية الطلاب المشاركين لا يقرأون سياسات الخصوصية للمواقع والتطبيقات قبل استخدامها، وهذا له مدلولات عدة، منها:

- قلة وعي الطلاب بأهمية سياسات الخصوصية، وكيفية تأثيرها في خصوصيتهم وأمن بياناتهم الشخصية.
- الثقة المفرطة في هذه المواقع والشركات التي تقدم هذه الخدمات، مما يدفعهم إلى تجاهل قراءة سياسات الخصوصية.
- تعقيد اللغة المستخدمة في كتابة هذه السياسات قد يكون سبباً في عدم قراءاتها نظراً لصعوبة فهمها من قبل الطلاب.
- أيضاً قد يكون ضيق الوقت وعدم الرغبة في قراءة وثائق طويلة ومعقدة قبل استخدام الخدمة.

وهذه النتائج قد يكون لها آثار في حماية خصوصية الفرد، إذ قد تتعرض خصوصيته لخطر الانتهاك، وقد تستغل بعض الشركات هذا الجهل لجمع البيانات الشخصية للمستخدمين بطرق مخادعة.

كما أوضحت النتائج أن حوالي 63.1% من المشاركين لديهم معرفة كافية عن كيفية تغيير إعدادات الخصوصية لحساباتهم الشخصية على شبكات التواصل الاجتماعي، وهي نسبة مرتفعة تدل على أن عددًا من الأشخاص أصبحوا يدركون المخاطر المحتملة المرتبطة بمشاركة المعلومات الشخصية عبر الإنترنت، وأنهم يتخذون خطوات لحماية أنفسهم. ومع ذلك، فإن نسبة الـ 36.9% من المشاركين الذين ليس لديهم معرفة

كافية بإعدادات الخصوصية تشير إلى وجود فجوة معرفية لديهم، وحاجتهم إلى مزيد من التوعية بأهمية الخصوصية الرقمية وكيفية حماية أنفسهم (شكل 4).

الشكل رقم (4) معرفة المستخدمين بإعدادات الخصوصية.

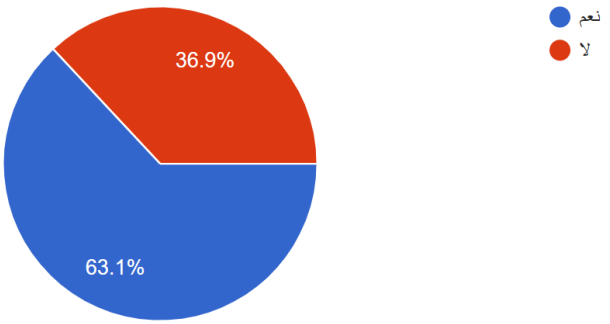

جدول رقم (3) يوضح أهم المخاطر التي تهدد الخصوصية الرقمية على شبكات التواصل الاجتماعي من وجهة نظر المشاركين.

جدول رقم (3) أهم المخاطر التي تهدد الخصوصية الرقمية على شبكات التواصل الاجتماعي.

أهم المخاطر التي تهدد الخصوصية الرقمية على شبكات التواصل الاجتماعي	التكرار	النسبة المئوية
سرقة البيانات الشخصية	72	%45.8
الابتزاز الإلكتروني	41	%26.1
انتحال الشخصية	26	%16.6
التتبع والمراقبة	18	%11.5

تشير النتائج في الجدول السابق إلى أن 45.8% من الطلاب يرون أن سرقة البيانات الشخصية هي أكبر تهديد يواجه خصوصيتهم الرقمية، مما يدل على ادراكهم قيمة بياناتهم الشخصية، وكيف يمكن أن يتم استغلالها بشكل غير مشروع اذا وقعت في الأيدي الخاطئة، وأن نسبة 26.1% من المشاركين ترى أن اكبر خطر يواجههم هو الابتزاز الإلكتروني، في حين أن 16.6% من المشاركين يرون أن أكبر خطر يهددهم هو انتحال الشخصية مما يدل على إدراك الطلاب أهمية الحفاظ على هويتهم الرقمية، والخطر الذي قد يسببه انتحال أحدهم لهويتهم، مثل استخدامها لارتكاب جرائم أو نشر معلومات كاذبة باسمهم. في حين نجد أن

11.5 % من الطلاب قلقون من أن يتم تتبع تحركاتهم عبر الإنترنت وجمع بيانات عنهم دون علمهم أو موافقتهم.

ثالثاً: تحليل بيانات محور سلوكيات استخدام الطلاب لشبكات التواصل الاجتماعي:

يوضح الرسم البياني في شكل رقم (5) توزيع تفضيلات الطلاب المشاركين في الاستبيان لعدد من شبكات التواصل الاجتماعي المختلفة، إذ يمكن ملاحظة هيمنة منصات محددة بشكل أكبر من غيرها، فنجد أن تطبيق الانستجرام حصل على أعلى نسبة من الأصوات مما يشير إلى شعبيته الواسعة بين المستخدمين، والتي قد يعود سببها إلى تركيزه على المحتوى المرئي والتفاعلات الاجتماعية التي يقدمها التطبيق. يليه في المرتبة الثانية تطبيق الواتس آب مما يعكس أهميته كأداة أساسية للتواصل اليومي والمجموعات.

هناك تراجع ملحوظ في شعبية تطبيق الفيسبوك مقارنة بالماضي لكنه لايزال يحتل مكانة مهمة .

كما نلاحظ ان تطبيق التيك توك حظي بشعبية متزايدة مما يعكس جاذبيته لدى فئات عمرية معينة، خاصةً الشباب.

نظراً لطبيعة المتغير المدروس (استخدام شبكات التواصل الاجتماعي)، والذي يتسم بتعددية الأبعاد، فقد سمحنا للمبحوثين باختيار أكثر من إجابة واحدة. هذا النهج، على الرغم من أنه أدى إلى تجاوز حجم العينة في الإجابات، لكنه زاد من دقة النتائج، وسمح لنا بفهم أكثر عمقاً لهذا المحور المهم.

الشكل رقم (5) شبكات التواصل الاجتماعي التي يستخدمها الطلاب بشكل يومي

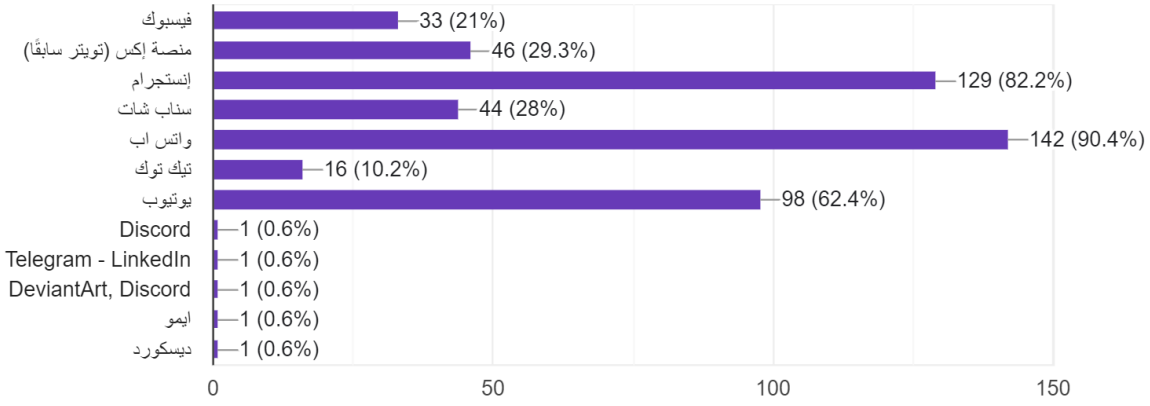

من خلال شكل رقم (6) نلاحظ الوقت الذي يقضيه المشاركون يوميًّا على شبكات التواصل الاجتماعي، إذ تشير النسبة العالية للطلاب الذين يقضون أكثر من 3 ساعات على شبكات التواصل الاجتماعي (64.3%)، إلى أن الاستخدام الكثيف لهذه المنصات هو السائد بين هذه الفئة العمرية من المستخدمين،

في حين أوضح التحليل أن نسبة 33.8% يقضون مابين ساعة إلى ساعتين ، وعددًا ضئيلًا جدًا منهم (1.9%) يقضون أقل من ساعة يوميًا على هذه المنصات.

الشكل رقم (6) الوقت الذي يقضيه المشاركون في العينة على شبكات التواصل الاجتماعي.

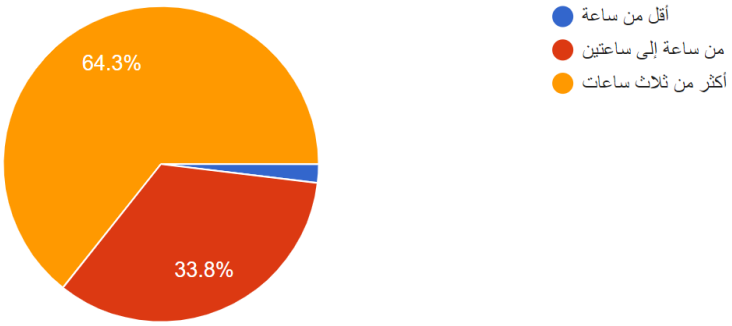

تشير البيانات الموضحة في الشكل السابق إلى أن هناك اعتماداً كبيراً على شبكات التواصل الاجتماعي بين فئة الطلاب، إذ يقضي غالبية الطلاب وقتاً طويلاً على هذه المنصات، وأنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من روتين الطلاب اليومي. وهذا الإقبال على هذه المنصات يعد ظاهرة تستدعي الاهتمام، يجب التعامل معها بوعي وحذر، والعمل على تحقيق التوازن بين الاستفادة من هذه المنصات، وتجنب الآثار السلبية الناجمة عن الإفراط في استخدامها.

وبسؤال المبحوثين عن أهم الأنشطة التي يمارسونها على شبكات التواصل الاجتماعي بشكل دائم ، نجد أن الترفيه عبر مشاهدة مقاطع الفيديو، والتواصل الاجتماعي مع الأهل والأصدقاء ، إضافة إلى الاستخدام لأغراض دراسية تشكل النسبة الأكبر من الأنشطة. تليها متابعة الأخبار ومشاركة المنشورات والصور ومقاطع الفيديو (شكل رقم 7).

الشكل رقم (7) أهم الأنشطة التي يمارسها الطلاب على شبكات التواصل الاجتماعي.

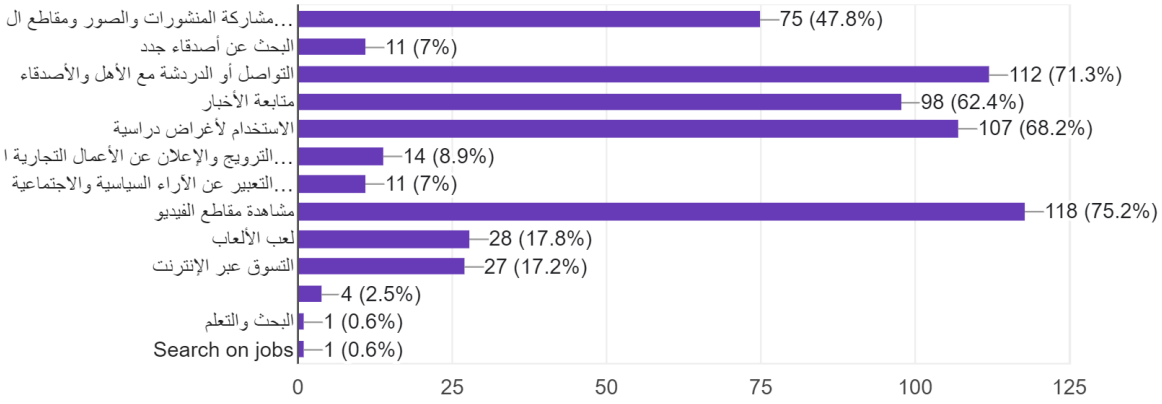

رغم أن الأنشطة مثل لعب الألعاب والتسوق عبر الإنترنت كانت نسبتها أقل مقارنة بالأنشطة السابقة لكنها تشير إلى تزايد استخدام منصات التواصل الاجتماعي للاسترخاء والترفيه وللتسوق عبر الإنترنت.

وتفاوتت بقية الاستخدامات بين البحث عن أصدقاء جدد، والترويج والإعلان عن الأعمال التجارية الخاصة، والتعبير عن الآراء السياسية والاجتماعية بحرية، ومتابعة الأخبار.

شكل رقم (8) يوضح أهم المعلومات الشخصية التي يمكن أن يشاركها الطلاب على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث نلاحظ أن المشاركين يميلون لمشاركة الهوية والانتماء، مثل الاسم الحقيقي، والصورة الشخصية، والبريد الالكتروني، ورقم الهاتف، بنسبة عالية، مما يشير إلى أن المستخدمين لا يدركون مخاطر مشاركة المعلومات الحساسة، مما قد يعرضهم إلى انتهاك الخصوصية والتعرض للاختراق.

الشكل رقم (8) المعلومات الشخصية التي يمكن أن يشاركها الطلاب على شبكات التواصل الاجتماعي

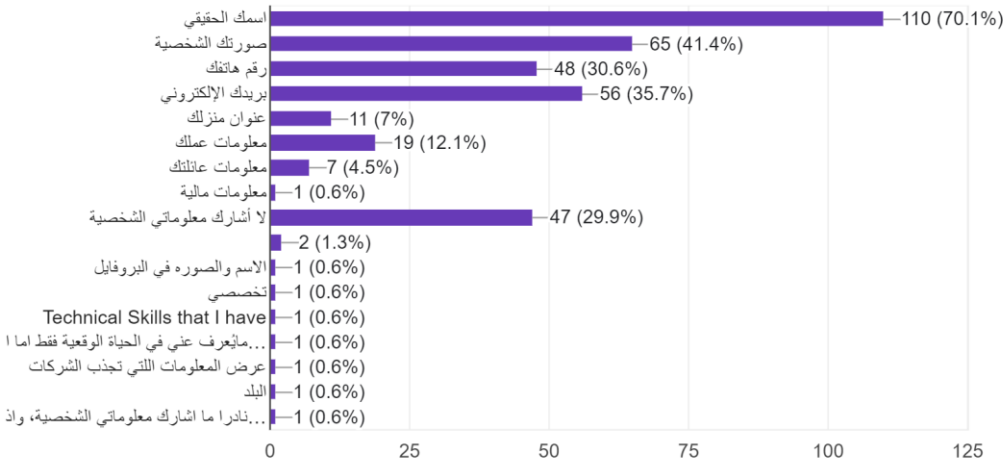

نلاحظ أن هناك تجاوزًا في حجم العينة في الأشكال رقم 7 و 8 وذلك نظراً لطبيعة هذين المحورين إذ تم السماح للمبحوثين باختيار أكثر من إجابة واحدة.

رابعاً: تحليل بيانات محور حماية الخصوصية على شبكات التواصل الاجتماعي:

يظهر الشكل رقم (9) تقسيمًا واضحًا لمستويات وعي المشاركين بمخاطر مشاركة المعلومات الشخصية على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث تشير النسبة الكبيرة (59.2%) إلى أن غالبية المشاركين لديهم فهم متوسط لمخاطر مشاركة المعلومات الشخصية. وعلى الرغم من أهمية الموضوع، غير أن النسبة المئوية لمن يمتلكون وعيًا عاليًا بالمخاطر (26.1%) ليست مرتفعة بشكل ملحوظ مما يشير إلى ضرورة تكثيف جهود التوعية بمخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية.كما تشير النسبة المئوية الصغيرة (12.7%) إلى وجود فئة من المشاركين لا تدرك تمامًا المخاطر المترتبة على مشاركة معلوماتهم الشخصية على الإنترنت. أما

2% من المشاركين وهي نسبة ضئيلة جداً فلا يوجد لديهم الوعي الكافي بمخاطر مشاركة معلوماتهم االشخصية على شبكات التواصل الاجتماعي.

الشكل رقم (9) مدى وعي المشاركين بمخاطر مشاركة المعلومات الشخصية على شبكات التواصل الاجتماعي.

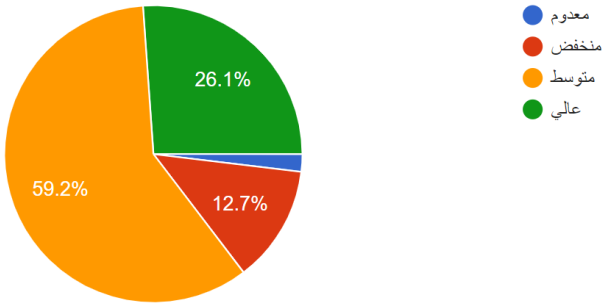

يوضح الشكل رقم (10) مجموعة من الإجراءات التي يتخذها الطلاب لحماية خصوصيتهم على منصات التواصل الاجتماعي، حيث نلاحظ أن أعلى نسبة تشمل استخدام كلمات مرور قوية، يليها عدم مشاركة المعلومات الشخصية والحساسة، ثم تقييد الوصول إلى الحسابات، وعدم قبول طلبات الصداقة من اشخاص لا نعرفهم مما يدل على وعي الطلاب بأهمية حماية خصوصيتهم. ورغم أهمية استخدام برامج مكافحة الفيروسات والبرامج الضارة إضافة إلى قراءة سياسة الخصوصية قبل استخدام أي شبكة تواصل اجتماعي لكن النتائج أظهرت انخفاضًا في اختيار هذين الخيارين مما يجعل أجهزة الطلاب عرضة للهجمات الإلكترونية.

أيضاً تم هنا السماح للمبحوثين باختيار أكثر من إجابة واحدة وذلك نظراً لطبيعة هذا المحور مما أدى إلى تجاوز حجم العينة في الإجابات.

الشكل رقم (10) الإجراءات التي يتخذها الطلاب لحماية خصوصيتهم على شبكات التواصل الاجتماعي

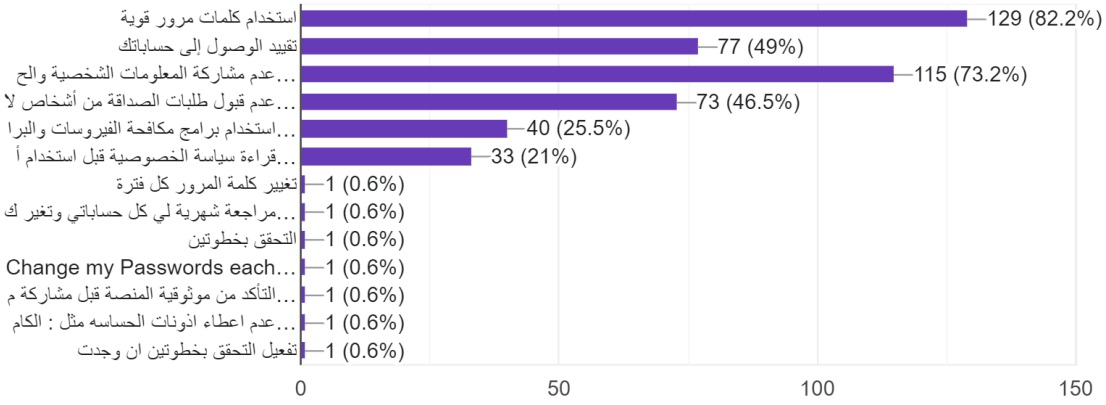

يوضح الرسم البياني في الشكل رقم (11) أن الغالبية العظمى من المشاركين تستخدم كلمات مرور قوية ومختلفة لحساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي (46.5 %). كما تشير النسبة المتوسطة (36.3%) إلى أن عددًا من المشاركين يستخدمون كلمات مرور غير قوية أو متشابهة لحساباتهم المختلفة، مما يسهل اختراقها، كما توجد قلة من المشاركين (11.5%) نادرًا ما يطبقون هذه الممارسة الأمنية المهمة، إضافة إلى أن 5.7 % من المشاركين أظهروا عدم استخدامهم لكلمات المرور القوية والمختلفة لحماية حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، مما يشير إلى قلة الوعي بأهمية هذه الخطوة، أو تفضيلهم لاختيار الراحة على الأمن، مما يؤدي إلى استخدام كلمات مرور سهلة التذكر ولكنها غير آمنة.

الشكل رقم (11) استخدام كلمات مرور قوية ومختلفة للحسابات على شبكات التواصل الاجتماعي.

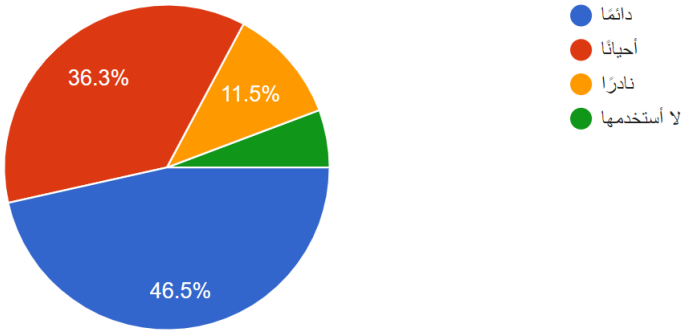

وبسؤال المشاركين في الاستبيان عما إذا كانوا يغيرون إعدادات الخصوصية الخاصة بهم على شبكات التواصل الاجتماعي بانتظام، نجد أن غالبية المشاركين 54.1% يقومون بتغيير إعدادات الخصوصية حسب الحاجة، وهذا يعني أنهم يقومون بذلك عند حدوث تغييرات معينة أو عند الشعور بضرورة ذلك، في حين أن نسبة 33.1% أجابوا بلا، وهذا يدل على أن هناك شريحة كبيرة من المستخدمين لا تقوم بتغيير إعدادات الخصوصية الخاصة بهم، مما يعرضهم لمخاطر انتهاك الخصوصية. في حين أن 12.7% من المشاركين وهي نسبة قليلة يقومون بتحديث إعدادات الخصوصية الخاصة بهم بانتظام، مما يشير إلى مستوى عالٍ من الوعي بأهمية الخصوصية لدى هذه الشريحة شكل رقم (12).

يرجع هذا التفاوت في الإجابات إلى التفاوت في مستوى الوعي بأهمية الخصوصية بين المستخدمين، إذ قد يكون البعض غير مدرك للمخاطر المرتبطة بمشاركة المعلومات الشخصية. أيضا قد تكون إعدادات الخصوصية في بعض المنصات معقدة وصعبة الفهم، مما يجعل المستخدمين يترددون في تغييرها. إضافة إلى أن بعض المستخدمين قد يفضل الراحة على الأمن، مما يدفعهم إلى ترك إعدادات الخصوصية على وضعها

الافتراضي. والبعض الآخر قد لا يشعر بالحاجة إلى تغيير إعدادات الخصوصية ما لم يواجه أي مشكلة تتعلق بالخصوصية.

الشكل رقم (12) تغيير إعدادات الخصوصية الخاصة بالطلاب على شبكات التواصل الاجتماعي بانتظام.

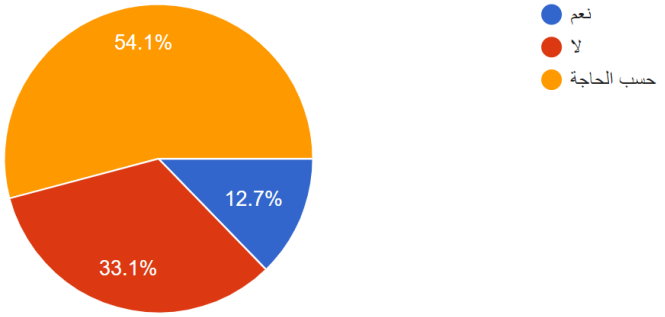

يوضح شكل (13) أن غالبية المشاركين 62.4% يقومون بتغيير كلمات مرور حساباتهم على شبكات التواصل الاجتماعي "حسب الحاجة"، وهذا يعني أنهم يقومون بذلك عند حدوث تغييرات معينة أو عند الشعور بضرورة ذلك، مما يدل على أن هناك وعيًا لدى معظم المشاركين بأهمية تغيير كلمات المرور، ولكنهم لا يقومون بذلك بشكل روتيني، في حين أن نسبة متوسطة منهم 24.8% لا تقوم بتغيير كلمات مرورها، مما يعرض حساباتهم لمخاطر الاختراق. والنسبة الأصغر من المشاركين 12.8 % تقوم بتغيير كلمات مرورها بشكل دوري، ولكن بنسب متفاوتة (كل سنة، كل 3–6 أشهر، كل شهر).

الشكل رقم (13) كم مرةً يقوم المستخدمين بتغيير كلمات المرور لحساباتهم على شبكات التواصل الاجتماعي؟

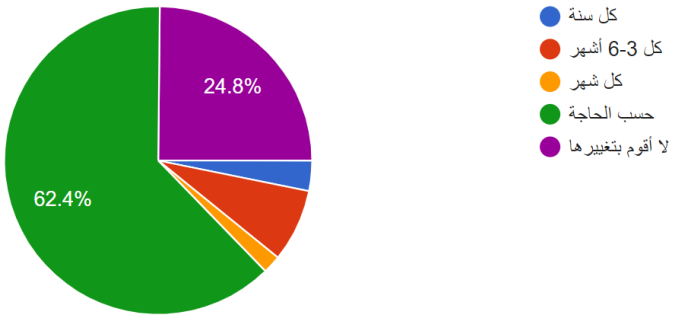

يوضح شكل رقم (14) أن نسبة عالية من المشاركين 62.4% يستخدمون تقنية التحقق الثنائي لحماية حساباتهم على شبكات التواصل الاجتماعي، مما يدل على وجود وعي بأهمية استخدام هذه التقنية لدى عدد كبير من المشاركين، كما أن نسبة متوسطة من المستخدمين 21.7% لايعرفون ماهو التحقق الثنائي مما يدل على وجود فجوة في الوعي بأهمية استخدام هذه التقنية وكيفية تفعيلها لديهم، والنسبة الأقل من

المشاركين 15.9% أشاروا إلى عدم استخدامهم لهذه التقنية رغم معرفتهم بها، وقد يرجع هذا إلى قلة الوعي لدى المشاركين لأهمية التحقق الثنائي، وكيف يمكن أن يحمي حساباتهم، إضافة إلى أن بعض المشاركين قد يجدون أن عملية تفعيل التحقق الثنائي معقدة أو مملة. أو أنهم قد يشعرون بعدم الراحة تجاه استخدام تقنيات إضافية لتأمين حساباتهم، أو اعتقادهم أن حساباتهم ليست مهمة بما يكفي لتبرير استخدام طبقة أمان إضافية.

الشكل رقم (14) هل يستخدم المشاركون تقنيات التحقق الثنائي لحساباتك؟

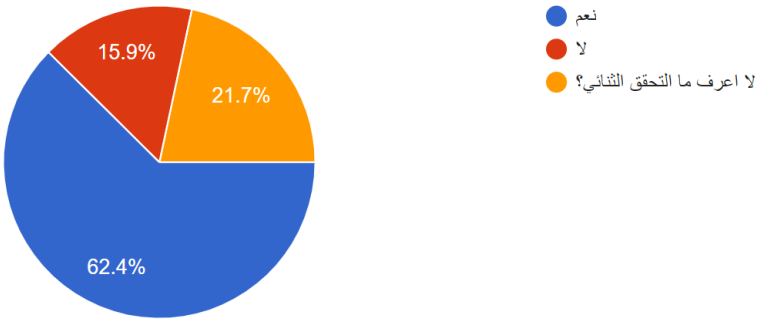

يوضح شكل رقم (15) أن قلة قليلة من المشاركين 11.5% لديهم خبرة سابقة في مجال الخصوصية الرقمية من خلال حضورهم دورات تدريبية وورش عمل في حين نجد أن الغالبية العظمى من المشاركين 88.5% لم يحضروا أي دورة تدريبية أو ورشة عمل عن الخصوصية الرقمية، مما يشير إلى وجود فجوة كبيرة في المعرفة عن الخصوصية الرقمية لدى الكثير من المستخدمين، قد تعود أسبابها إلى:

- عدم ادارك المشاركين لأهمية الخصوصية الرقمية، وكيف يمكنها أن تؤثر في حياتهم اليومية.
- أو إلى عدم توافر الدورات التدريبية المتخصصة في مجال الخصوصية الرقمية بسهولة أو بتكلفة معقولة.
- أو أن المشاركين لديهم أولويات أخرى للتركيز عليها بدلاً من الاهتمام بالخصوصية.

الشكل رقم (15) هل سبق أن حضر المشاركون أي دورة تدريبية أو ورشة عمل عن الخصوصية الرقمية؟

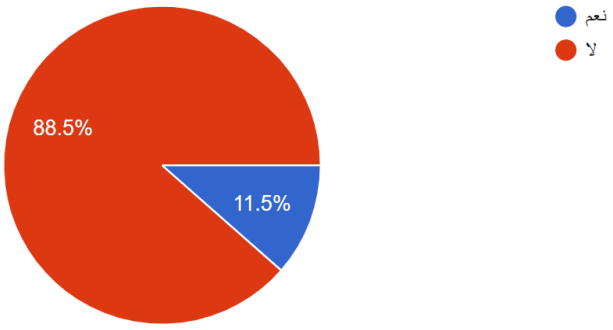

يوضح شكل رقم (16) أن غالبية الطلاب (47.1%) يشاركون بمعلوماتهم الشخصية على شبكات التواصل الاجتماعي، ولكن ليس مع أي شخص بل مع الأشخاص الذين يثقون بهم فقط مما يدل على إدراكهم لأهمية حماية خصوصيتهم. في حين أن هناك نسبة متوسطة (37.6%) تحرص على حماية خصوصيتها بشكل كامل ولا تشارك معلوماتها الشخصية على الإطلاق، في حين أن النسبة الأقل من الطلاب (15.3%) تشارك معلوماتها الشخصية بشكل عام مع أي شخص مما يدل عى عدم اهتمامهم بخصوصيتهم ورغبتهم في مشاركة كل شيء عن حياتهم على الإنترنت.

الشكل رقم (16) هل يشارك الطلاب بمعلوماتهم الشخصية، مثل: رقم الهاتف، أو العنوان، على شبكات التواصل الاجتماعي؟

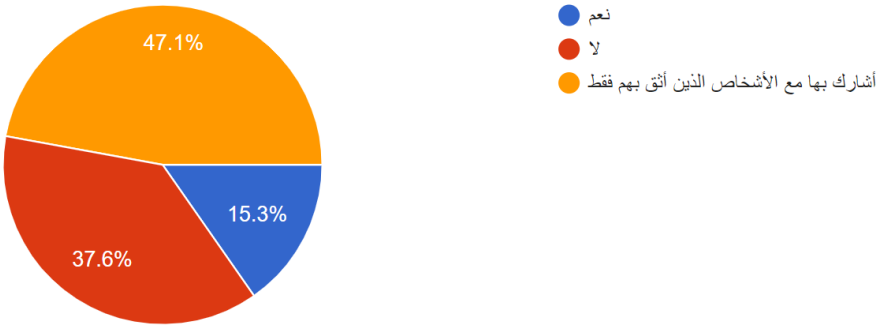

في شكل (17) نلاحظ أن الغالبية العظمى من المشاركين (70.7%) لم يتعرضوا لموقف يتعلق بانتهاك الخصوصية على شبكات التواصل الاجتماعي ربما لأنهم أكثر حذرًا، أو محظوظون في تجنب هذه المشكلة. في حين أن نسبة متوسطة منهم 15.9% قد لا يكونون على دراية كاملة بما يشكل انتهاكًا للخصوصية أو قد لا يتذكرون مواقف سابقة، ونسبة أقل من المشاركين (13.4%) تعرضوا لمثل هذه الانتهاكات على شبكات التواصل الاجتماعي، وذلك قد يكون إما لقلة الوعي لديهم بالمخاطر المرتبطة بمشاركة المعلومات الشخصية على الإنترنت، وإمَّا لسهولة الوصول إلى معلوماتهم على شبكات التواصل الاجتماعي، مما يجعلهم هدفًا جذابًا للمخترقين والمتسللين، أو قد يكون لأن إجراءات الأمن والحماية في بعض المنصات غير كافية لحماية بيانات المستخدمين.

الشكل رقم (17) تعرض المشاركين لانتهاكات الخصوصية على شبكات التواصل الاجتماعي.

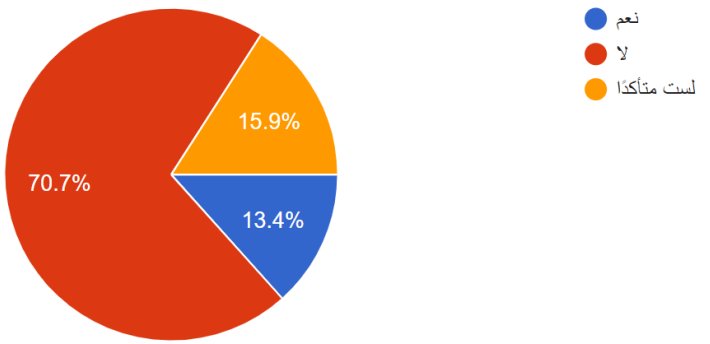

بتحليل نتائج الاستبيان عن إجراءات حماية الخصوصية التي يتخذها المشاركون بعد تعرضهم للانتهاك نجد أن النسبة الأعلى من المشاركين الذين واجهوا مشكلة انتهاك الخصوصية 11.5% أدركوا أهمية حماية بياناتهم واتخذوا خطوات عملية لحماية أنفسهم عبر تغيير كلمات المرور، و 7 % منهم قاموا بتغيير إعدادات الخصوصية، في حين أن 7.6% من المشاركين لم يقوموا بأي إجراءات لحماية أنفسهم بعد التعرض للانتهاك، مما يجعلهم عرضة لخطر تكرار هذه المشكلة (شكل رقم 18).

الشكل رقم (18) إجراءات الحماية بعد التعرض لانتهاك الخصوصية.

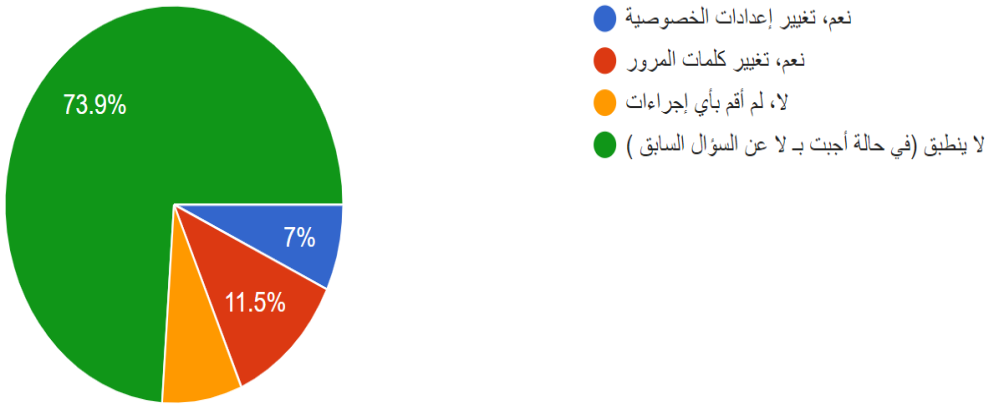

يوضح الشكل رقم (19) تحليل نتائج الاستبيان عن التحديات التي تواجه المشاركين في فهم ممارسات الخصوصية الرقمية وتطبيقها، حيث نجد أن أعلى نسبة من المشاركين 29.9% تشير إلى أن لديهم نقصًا في الوعي العام بأهمية الخصوصية الرقمية وكيفية حماية البيانات الشخصية. في حين نجد أن 27.4% من المشاركين يجدون صعوبة في فهم إعدادات الخصوصية، وقد يرجع سبب ذلك إلى أن تغير سياسات الخصوصية في المنصات والتطبيقات بشكل متكرر يجعل من الصعب على المستخدمين متابعتها وفهمها. في حين أن 26.8 % من المشاركين يرون أن نقص القوانين الكافية لحماية الخصوصية من أهم التحديات التي قد تواجههم . في حين أن 12.7 % من المشاركين يجدون أن نقص الموارد والأدوات لحماية البيانات الشخصية من أهم التحديات التي قد تواجههم لحماية خصوصيتهم. في حين أن نسبة ضئيلة جدًا من المشاركين 3.2% يرون أن ضغوطات من الأصدقاء أو العائلة لمشاركة المعلومات الشخصية من أهم التحديات التي تواجههم في فهم ممارسات الخصوصية الرقمية.

الشكل رقم (19) التحديات التي يواجهها المشاركون في فهم ممارسات الخصوصية الرقمية، أو تطبيقها.

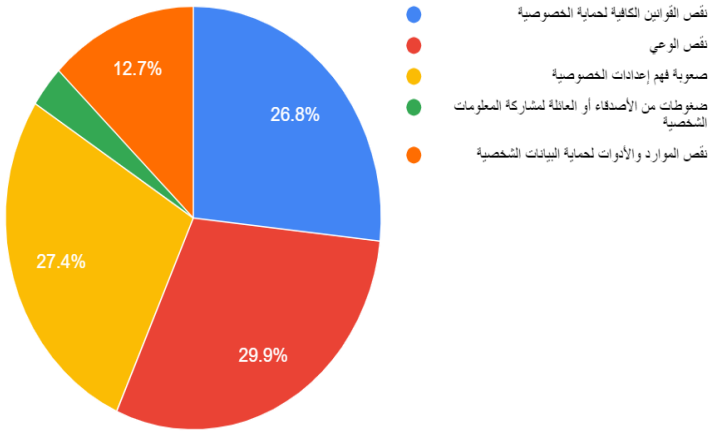

خامساً: تحليل بيانات محور دور الجامعة والكلية في تنمية الوعي بالخصوصية الرقمية لدى الطلاب:

بتحليل نتائج الاستبيان عن عقد الجامعة أو الكلية لندوات وورش عمل عن الخصوصية الرقمية، نلاحظ أن النسبة الأعلى من المشاركين 61.1% لايعلمون بوجود مثل هذه الندوات أو ورش العمل عن الخصوصية الرقمية، في حين تشير بقية النسب (31.8% ، 6.4%) إلى أن هناك نسبة قليلة من الطلاب يحضرون هذه البرامج، ولكن بشكل غير منتظم أو نادر. ونسبة ضئيلة جدًا منهم 0.7% هم من يحضرون مثل هذه الأنشطة بشكل دائم (شكل رقم 20).

الشكل رقم (20) هل تعقد الجامعة أو الكلية ندوات توعوية أو ورش عمل؛ عن الخصوصية الرقمية؟

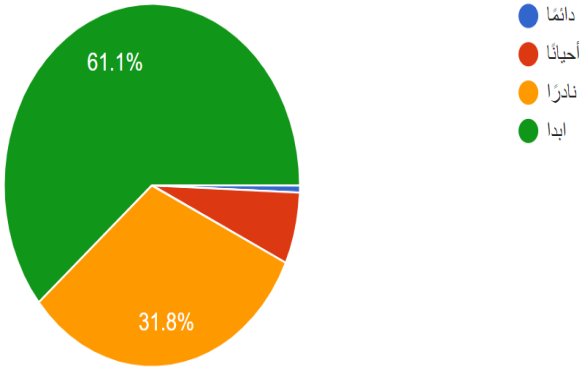

قد يرجع سبب عدم معرفة الطلاب بمثل هذه الأنشطة لعدم اهتمام الجامعة أو الكلية بتنفيذها، وتوعية الطلاب بأهمية حماية بياناتهم، والمخاطر المرتبطة بانتهاك الخصوصية الرقمية؛ إذ أصبح من الضروري توفير التوعية اللازمة عن كيفية استخدام التكنولوجيا بأمان، وحماية الخصوصية في ظل التطور السريع للتكنولوجيا، وزيادة الاعتماد عليها في الحياة اليومية، أو لقلة الدعاية لهذه الأنشطة إذ قد لا يتم الترويج لها بالشكل الكافي

للطلاب. إضافة إلى أن الجامعة أو الكلية قد يعانون من النقص في الموارد اللازمة لتنظيم هذه البرامج، مثل الميزانية والقوى العاملة.

كما نلاحظ أن هناك فجوة كبيرة في تغطية موضوع الخصوصية الرقمية في المناهج الدراسية بالكلية (شكل رقم 21)، حيث إن 80.9% من المشاركين يؤكدون على غياب هذا الموضوع المهم من مناهجهم الدراسية في الكلية، مما يدل على وجود نقص كبير في الاهتمام بتعليم الطلاب كيفية حماية خصوصيتهم الرقمية. على عكس 19.1% من المشاركين الذين يرون أن المناهج الدراسية الحالية تحوي مقررات تهتم بالخصوصية الرقمية. قد يرجع هذا التباين في الآراء إلى أن المناهج الدراسية الحالية لم يتم تحديثها لتشمل المواضيع الحديثة، مثل الخصوصية الرقمية، مما يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات السريعة في عالم التكنولوجيا. إضافة إلى أنه قد لا يكون هناك وعي كافٍ لدى واضعي المناهج الدراسية بأهمية الخصوصية الرقمية وتأثيرها في حياة الطلاب. كما قد تواجه الكلية نقصًا في الموارد اللازمة لتطوير مناهج جديدة، وتدريب أعضاء هيئة التدريس على تدريس هذه المواضيع.

الشكل رقم (21) هل تحوي المناهج الدراسية في الكلية مقررات تهتم بالخصوصية الرقمية؟

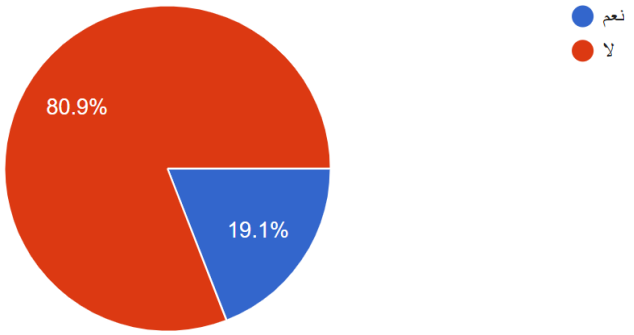

كما يوضح شكل رقم (22) ان 93% من المشاركين يرون أن الجامعة أو الكلية لاتنفذان أي حملات توعوية عن الخصوصية الرقمية، وقد يرجع ذلك إلى الأسباب نفسها المذكورة في محور عقد الجامعة أو الكلية لندوات أو ورش عمل عن الخصوصية الرقمية .

الشكل رقم (22) هل تنفذ الجامعة أو الكلية حملات توعوية عن الخصوصية الرقمية؟

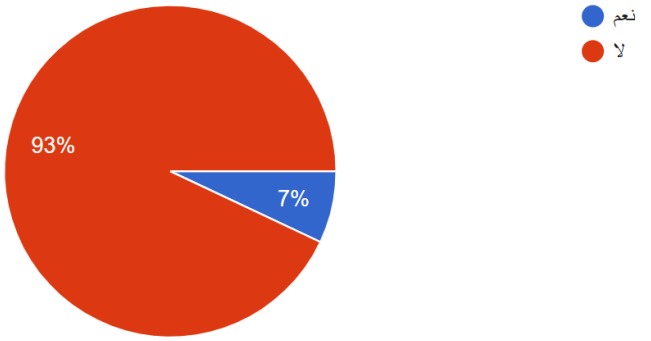

وبسؤال الطلاب عن الوسائل التي يرغبون في أن توفرها الجامعة أو الكلية؛ لرفع مستوى وعيهم بالخصوصية الرقمية، وجدنا أن النسب الأعلى للطلاب الذين يرغبون في تنظيم ورش عمل وندوات عن الخصوصية الرقمية، وإدراج موضوع الخصوصية الرقمية في المناهج الدراسية، إضافة إلى توفير مواد توعوية عن الخصوصية الرقمية على موقع الجامعة أو الكلية، كما أراد البعض الآخر إنشاء حملات توعوية عن الخصوصية الرقمية على منصات التواصل الاجتماعي (شكل رقم 23).

مع ملاحظة أنه تم هنا السماح للمبحوثين باختيار أكثر من إجابة واحدة؛ وذلك نظراً لطبيعة هذا المحور، مما أدى إلى تجاوز حجم العينة في الإجابات.

الشكل رقم (23) الوسائل التي يرغب الطلاب في أن توفرها الجامعة أو الكلية؛ لرفع مستوى وعيهم بالخصوصية الرقمية.

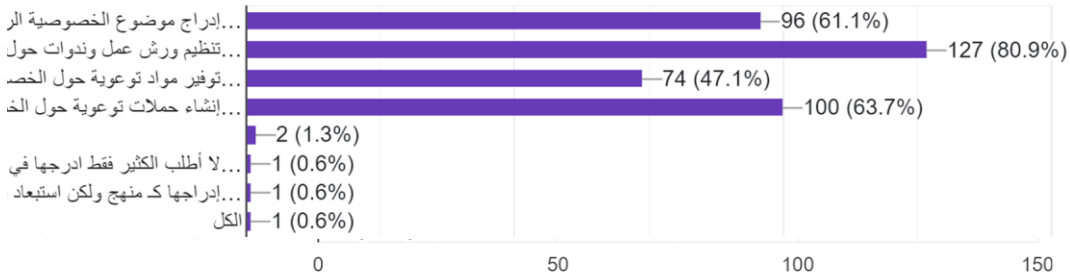

النتائج:

استهدفت الدراسة طلاب كلية الحاسبات وتقنية المعلومات في جامعة حضرموت– اليمن، وذلك لقياس مستوى الوعي لديهم بموضوع الخصوصية الرقمية على شبكات التواصل الاجتماعي، ومن خلال تحليل نتائج أسئلة الاستبانة ومناقشتها، نستطيع تلخيص النتائج الرئيسة في مايأتي:

- كشفت الدراسة عن مستوى وعي منخفض نسبيًا بالخصوصية الرقمية لدى غالبية الطلاب.
- كشف التحليل عن سلوكيات محفوفة بالمخاطر وغير آمنة لدى الطلاب عند استخدام شبكات التواصل الاجتماعي، مثل مشاركة معلومات شخصية حساسة، أو قبول طلبات صداقة من أشخاص غرباء.
- أظهرت الدراسة وجود فجوة معرفية كبيرة في معرفة الطلاب بالطرق التقنية لحماية خصوصيتهم على الإنترنت، مثل إعدادات الخصوصية في مختلف شبكات التواصل الاجتماعي.

- أظهرت الدراسة أن دور الجامعة / الكلية في توعية الطلاب بالخصوصية الرقمية محدود، وأن المناهج الدراسية الحالية لا تغطي هذا الموضوع بشكل كافٍ.

التوصيات:

إن معالجة مشكلة نقص الوعي بالخصوصية الرقمية تتطلب جهودًا متضافرة من قبل المؤسسات التعليمية والطلاب وصناع السياسات ككل. من خلال تحليل النتائج السابقة نقترح مجموعة من التوصيات لبناء مجتمع رقمي أكثر أمانًا ووعيًا كما يأتي:

- **على مستوى الطلاب:**
  - يجب على الطلاب المشاركة في برامج التوعية التي تنظمها الجامعة أو الكلية أو أي جهة تعليمية موثوقة.
  - يجب على الطلاب البحث والتعلم بشكل ذاتي عن موضوع الخصوصية الرقمية، وتطوير مهاراتهم في هذا المجال.
  - يجب على الطلاب تطبيق المعرفة التي اكتسبوها عن الخصوصية الرقمية في حياتهم اليومية.
  - تشجيع الطلاب على تبادل المعلومات والمعارف عن الخصوصية الرقمية مع أقرانهم وعائلاتهم.
  - تحذير الطلاب من مخاطر مشاركة المعلومات الشخصية على الإنترنت، وتشجيعهم على استخدام إعدادات الخصوصية القوية.
- **على مستوى الجامعة أو الكلية:**
  - إدراج وحدة تعليمية شاملة عن الخصوصية الرقمية في المناهج الدراسية ذات الصلة لجميع التخصصات، مع التركيز على الجوانب النظرية والعملية.
  - يجب تحديث المناهج بشكل دوري لضمان مواكبتها للتطورات التكنولوجية.
  - يجب تدريب أعضاء هيئة التدريس على كيفية تدريس مادة الخصوصية الرقمية، وتزويدهم بالمصادر والمواد التعليمية اللازمة.
  - يجب تنظيم برامج توعية منتظمة للطلاب عن أهمية الخصوصية الرقمية في حياتهم على الإنترنت، وكيفية حماية بياناتهم الشخصية.

- يجب التعاون مع الخبراء في مجال الأمن السيبراني والخصوصية الرقمية لتطوير برامج تدريبية متخصصة.
- إنشاء منصة إلكترونية شاملة تقدم معلومات وموارد تعليمية عن الخصوصية الرقمية للطلاب.
- يجب توفير الموارد اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات، بما في ذلك الميزانية والقوى العاملة.

- **على مستوى صناع السياسات:**

- يجب رفع الوعي العام بأهمية الخصوصية الرقمية من خلال الحملات الإعلامية وبرامج التوعية المجتمعية.
- يجب سن قوانين صارمة لحماية البيانات الشخصية، وتجريم انتهاكات الخصوصية.
- دعم البحث العلمي في مجال الخصوصية الرقمية؛ لتطوير حلول مبتكرة لحماية البيانات.
- تعزيز التعاون بين القطاع العام والخاص؛ لتطوير برامج توعية مشتركة، وحلول تقنية لحماية الخصوصية.

المراجع:

المراجع العربية:

- أبو حمادة، محمد. الشامي، اياد حسني. عابد، رمزي محمد. برهوم، توفيق. (2014)، تحسين حماية الخصوصية لمستخدمي الشبكات الاجتماعية في قطاع غزة من خلال التوعية الأمنية والتقنية، مجلة جامعة الأزهر-غزة (العلوم الطبيعية)، 16، 69 - 98.
- الفيصل، عبدالامير و سيد، اسراء. (2017). انتهاك الخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي (بحث مستل). مجلة الباحث الإعلامي، 36، 213-240.
- القحطاني، محمد .(2015)، حماية الخصوصية الشخصية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي (دراسة تأصيلية مقارنة)، قسم الشريعة والقانون، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- الكربي، نورة ناصر. (2023). دور شبكات التواصل الاجتماعي في تحقيق الأمن الرقمي للطالب الإماراتي. مجلة واسط للعلوم الانسانية، 19(55)، 11-42.
- المعداوى، محمد احمد. (2018). حماية الخصوصية المعلوماتية للمستخدم عبر شبكات مواقع التواصل الاجتماعي: دراسة مقارنة. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا ،جامعة الازهر، 2018(33)، 1926 – 2057.
- تومي، فضيلة. (2017). إيديولوجيا الشبكات الاجتماعية وخصوصية المستخدم بين الانتهاك والاختراق. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 30، 41-50.
- حمود، واثق عبد الكريم. (2022). الخصوصية الرقمية في نطاق القانون الدولي . مجلة الباحث للعلوم القانونية، 2 (1).
- صفوري، أمجد. (2019). الشباب الاردني وانتهاك خصوصية الآخرين باستخدام شبكات التواصل الاجتماعي والتطبيقات الرقمية. مجلة أنساق، 3(2)، دار نشر جامعة قطر، 89-107.
- قدوري، ريم فتيحة. (2024). إدراك الخصوصية وأهميتها لمستخدمي مواقع شبكات التواصل الاجتماعي دراسة استطلاعية لمستخدمي موقع Facebook في الوطن العربي. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، 16(01)، 249-260.
- نوي، أحمد. (2023). الخصوصية المعلوماتية في ظل التطور التكنولوجي وآليات حمايتها.

المراجع الاجنبية

- Albulayhi، M. S.، & Khediri، S. E. (2022). A Comprehensive Study on Privacy and Security on Social Media. International Journal of Interactive Mobile Technologies (iJIM)، 16(01)، pp. 4–21. https://doi.org/10.3991/ijim.v16i01.27761
- Ali، & Malik، Ahmad & Ahmed، Mansoor & Raza، Basit & Ilyas، Muhammad. (2019). Privacy Concerns in Online Social Networks: A Users' Perspective. International Journal of Advanced Computer Science and Applications. 10(7). 601- 613.

- Andi، Alkila. ، Aurelia ، Firjatullah. ، Ridho ، Bramula. ، Anderes ، Gui. ، Drajad ، Wiryawan. ، Lianna ، Sugandi. (2023). The Security Awareness of Social Media Users. 1-5. doi: 10.1109/icraie59459.2023.10468199.
- Clarke، R. (2008). Personalia Page. Retrieved from http://www.rogerclarke.com/Person.html
- Glenn ، Mansfield ، Keeni. ، Hiroshi ، Tsunoda. (2019). Security and Privacy Awareness: for Software Creators and Users. 1-4. doi: 10.1109/ICAWST.2019.8923148.
- Padmavathi، Dr & Mohanlal، Sirvi. (2021). A Study on Extent of Awareness Among College Students in Security and Privacy Issues in Social Media. International Journal of Scientific Research in Computer Science، Engineering and Information Technology. 676-682. 10.32628/CSEIT2173147.
- Triveni، Krishnappa. (2023). User Awareness Of Security And Privacy In Social Networking Sites. International journal of engineering applied science and technology، doi: 10.33564/ijeast.2023.v08i05.006.

report is not issued, the reviewer is considered to have apologized for reviewing the research, and another reviewer is chosen to assess the research.

Seventh: Researchers' Delay in Making the Required Revisions Regulations

1. The researcher is committed to revise the research in light of the reviewers' comments, according to the reports sent to him, within a maximum period of one month from the date of receiving the reviewers' comments. After making the necessary revisions, he/she must provide the journal with a modified copy of the research in word format.
2. If the researcher delays in making the necessary revisions within the specified period of time, the journal sends him/her a notice letter, and he/she is given a week's notice. If the researcher does not make the necessary revisions and the issuing time arrives, the research will be considered postponed to an upcoming issue, provided that the researcher delivers a copy of the research after making the necessary revisions according to the reviewers' report.
3. The researcher can request the journal to extend the period for making revisions, provided that he/she specifies the required extension period, in the event that there is a persuasive excuse that prevents him/her from making the revisions at the specified time. In this case, the journal's editorial board studies the researcher's request and decides the appropriate procedure.

Eighth: General Rules

1. Research that violates the terms and conditions of publication in the journal will not be considered.
2. The journal is not obligated to return research to its original authors, whether published or not.
3. The arrangement of research in the journal is subject to technical considerations.
4. All copyrights belong to the journal, and no part of it may be published without obtaining written consent from the head of the journal's editorial board.
5. Research submitted for publication in the journal represents the opinions of its authors only; the authors are ethically and legally responsible for it, and it does not necessarily represent the viewpoints of the journal nor the university.
6. Researchers bear full responsibility for the validity and accuracy of the information and conclusions contained in their research.
7. Authors who are not members of the teaching staff at Al-Rayyan University must pay in exchange for publishing in the journal a cash sum of twenty thousand Yemeni riyals (YR 20,000), which is to be deposited to Al-Omgy exchange company – account number (254038674). Researchers from outside the Republic must pay one hundred and fifty US dollars ($ 150).
8. Upon apology for non-publication, the fees mentioned in item (7) of article (eight) above shall not be refunded.
9. Correspondence and research should be mailed and sent to the editor-in-chief of Al-Rayan Journal for Applied Sciences and at the journal's address:

Address: Al-Ensha'at Fowa – Mukalla – Hadhramout, Yemen
Opposite Prof. Ali Hood Ba 'Abaad's Auditorium
Telephone: +9675362940 – WhatsApp: +967773214617
Research papers should be sent to the journal's e-mail address:
alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye
or
RJAS@alrayan-university.edu.ye

Fourth: Academic Integrity Policy

- The research must be compatible with the standards of academic integrity and scientific research ethics.
- The journal is committed to revere the intellectual property copyrights of individuals and institutions, and in a way that prevents censuring the ideas of others in any way. It also stresses the necessity of the researcher's commitment to indicating the sources of quotations and information the researcher provides in the research and to attribute them to their original authors.
- The journal's editorial board has the right to withdraw the research if it finds conclusive evidence of illegal appropriation that breach academic integrity, the presence of unreliable data, duplicate publication, or unethical behavior.
- The journal has the right to refuse the publication of research by any author proven to have violated the principles of academic integrity and decency.

Fifth: Reviewing Policy

- The journal's policy: transparency, objectivity, and confidentiality.
- Research submitted for publication in the journal is subject to an initial review process by the editorial board. If it rejects the research, the researcher is informed of the rejection, and if the research is initially accepted, it is subject to reviewing in complete confidentiality, by expertise reviewers and those with high academic degrees.
- The reviewer is obligated to withdraw from reviewing if the research does not fall under his/her precise field of specialization, or he/she does not have sufficient experience in the submitted study.
- In the case where reviewers request any additions or revisions, the comments are sent to the researcher for the necessary revisions before publication. The research should then be resent after the revisions are made within a maximum period of one month from receiving the reviewers' comments.
- The researcher will be notified of the decision acceptance or rejection of the research for publication after presenting it to competent and specialized reviewers within a maximum period of two months from the date of receiving the research.
- The reviewer is obligated to provide detailed comments about the research, in accordance with the reviewing template approved by the journal, and not to be satisfied with the general scrutiny and reviewing, and to direct his comments towards the research and not to the researcher as a person.
- The journal has the right to make the necessary amendments of the editing formats of the material submitted for publication, according to the publication requirements and the journal's template.
- The two reviewers respond within a maximum period of one month from the date of receiving the research. When the reports arrive from the reviewers, the journal's editorial board takes the necessary action according to the reviewers' decisions. If the two reviewers' opinions conflict, the research is referred to a third reviewer for deliberation. When the research is accepted without comments, the publishing procedures are completed, and the researcher is provided with a publication acceptance letter.

Sixth: Reviewers Delay Regulations

1. Al-Rayan Journal for Applied Sciences is keen to have the research submitted to it reviewed as quickly as possible, in order to ensure prompt publication of the research and being accessible to readers. Therefore, the journal sets a specific period of time for the reviewers to issue their reports within a maximum period of one month from the date of receiving the research.
2. If the reviewer delays in issuing his/her report within the specified period of time, the journal sends him/her a notice letter, and he/she is given a week's notice. If his/her

references.

9. The latest edition of the American Psychological Association (APA) should be followed for documentation in the text, and in the list of sources and references.
10. The list of sources and references should be placed at the end of the research and should be formulated according to what is generally accepted in scientific research. If there are sources in a foreign language, a list of those sources should be added separately from the Arabic sources' list. Alphabetical order is taken into account when preparing the list.

Tables and Figures

- The tables and figures in the research should be numbered consecutively, each of them should have an independent sequence. Adjacent to the serial number for each of them, the title of the table or figure is to be written at the top of the table and above the figure in the center of the line, in font size (16) and in bold.
- The source of the table or figure is to be placed at the bottom of the table in the center of the line, in font size (16) and in bold.
- The contents of tables and figures are to be written in font size (12 - 14) according to the denseness of the content of the table or figure.
- Tables and figures are arranged in the center of the page in a way that is consistent with the borders and margins of the journal's page layout.

Third: Publishing Procedures Regulations

1. The researcher submits to the journal a written declaration stating that his/her research is his/her original work and has not been previously published, and that it will not be submitted for publication in any journal or other scientific body (according to the form prepared for this purpose).
2. The researcher attaches a short copy of his/her CV if he/she is dealing with the journal for the first time.
3. Two abstracts, one in Arabic and the other in English, of approximately (100-150) words for each should be attached to the research, taking into consideration writing the title of the research, the name of the researcher, and his academic rank, in the language of each abstract.
4. After each abstract, carefully selected keywords are to be written in alphabetical order. These should be four to six words, basic statements or pivotal words; to indicate the content and topic of the research and should not be among the words that make up the research title.
5. The translation of the abstract into English or Arabic must be correct and specialized, and literal translation of texts through translation sites on the internet is not accepted.
6. Three hard copies and a soft copy of the research to be published should be submitted to the journal. The researcher's name, academic title, address, place of work, phone number, and e-mail address should be noted on a separate sheet, in addition to the notice of payment for the publication fee paper should be attached to the submission documents.
7. The research is presented to the editorial board before sending it for review, and the board has the right to accept or reject it.
8. The journal's editorial board has the right to request minor or major revisions to the research before approving it for publication.
9. The editorial board's decisions regarding the research submitted for publication are final, and the board reserves the right not to disclose the justifications for its decisions.
10. The researcher will be notified of the date of receiving of his/her research, and the editorial board will complete the reviewing procedures.

Publication Conditions and Regulations in Al-Rayyan Journal for Applied Sciences

First: General Regulations

Research written in Arabic and English in the field of applied sciences will be accepted for publication, provided that it meets the following conditions and regulations:

1. The research or study must be within the topics covered by the journal.
2. The research must be authentic and meet the scientific research conditions based on the generally accepted methodology for writing scientific research.
3. The research must not have been previously published or submitted for publication in any other journal, whether fully or partially. If the research is accepted for publication, it is not permitted to be published anywhere else, even using another language.
4. The researcher needs to submit a publication request letter to the journal's editorial board (according to the form approved by the journal).
5. The journal does not publish excerpts or chapters extracted from university dissertations except in exceptional cases, and after the repreparation of the excerpts or chapters by the researcher. This must be indicated below the title of the research and in the publication request letter (according to the form approved by the journal). Comprehensive information about the title of the dissertation from which this research was extracted, the name of the supervisor, viva voce date and the institution that held the viva voce should be provided.
6. The journal publishes all what is associated to the scientific and research field related to its areas of specialization, which relate to scientific follow-up of conferences, seminars, academic activities, summaries of dissertations, university dissertations, and book presentation and criticism, provided that it does not exceed seven printed pages in (A4) size.

Second: Writing Regulations

1. The researcher commits to formatting the research according to the journal's specific template which can be downloaded from the journal's website.
2. The research must be written using proper language, taking into account the accuracy of the alphabet and the clarity of shapes - if any - and typed using Microsoft Word. Research in Arabic language should use (Traditional Arabic) font type, size (16) with a distance of (1.15) between the lines. Whereas research in English language should be typed using Times New Roman font size (12) with (1.15) line spacing. The number of the research pages should not exceed (30) pages, including footnotes and the list of references, provided that all research pages are sequentially numbered, including figures, tables, images, appendices and the list of references. The editorial board has the right to consider some of the research that exceed this limit according to the nature of the research and its procedures.
3. When presenting previous studies, they should be arranged in a descending chronological order from the most recent to the oldest.
4. Arabic numbers (1, 2, 3, 4) should be used throughout the research.
5. The Qur'anic verses are to be written using Ottoman script with flower-patterned parentheses, based on the Mus-haf Al-Madeenah Al-Nabawiyyah program for Computer publishing, using the (Quranic text) style, size (16) in bold, and using Arial font type.
6. Documentation of the surahs' reference and the Qur'anic verses' numbers should be in-text and immediately after the verse.
7. The researchers should commit to review their research and ensure that it is free of linguistic errors, whether grammatical or and typographical.
8. The research must be of accurate documentation and decent use of sources and

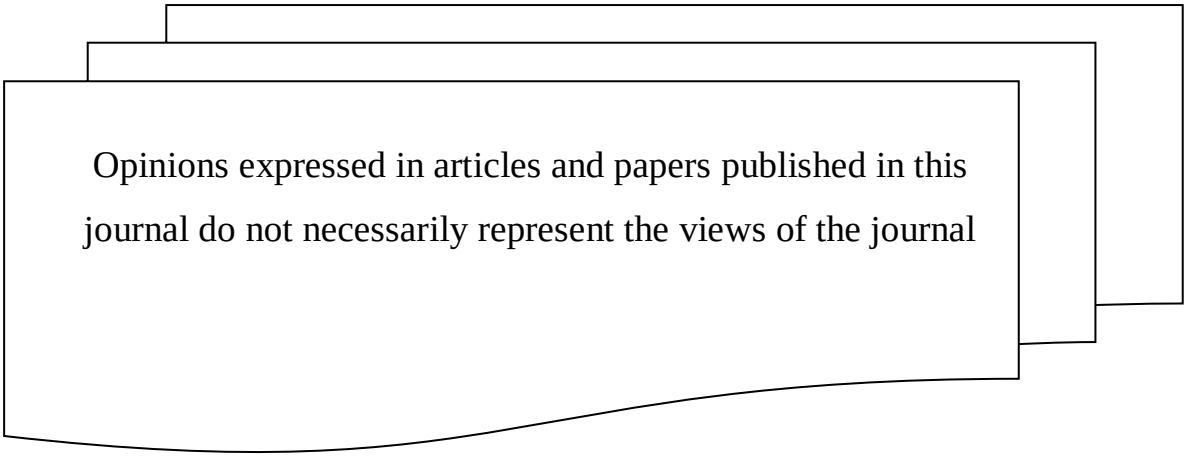

Journal's Vision, Message & Objectives

Our Vision

Leadership and excellence in publishing specialized research in the field of applied sciences.

Our Message

Achieving excellence in scientific research by publishing high standard scientific research in the field of applied sciences, in accordance with scientific research standards and international publishing standards, so as to enrich knowledge and serve the society.

Our Objectives

▪ Encouraging those interested in the field of applied sciences to publish their scientific and research oeuvre.

▪ Providing a research facility to serve researchers and providing the opportunity to exchange scientific and research oeuvre at the local and global levels.

▪ Improving the level of scientific research in the field of applied sciences.

▪ To make the journal a scientific reference for researchers in applied sciences.

▪ Publishing research and studies that contribute to enriching knowledge, serving and developing the society, solving its problems, and preserving its authentic values.

Al-Rayan Journal of Applied Sciences
ISSN: 2708-3659

General Consultant

Prof. Salim Mohammed Ba-faqeer

President of the University

Editor-in-Chief

Prof. Hussein Ali Habtoor

Editorial Manager

Dr. Sa'eed Abdullah Baqraf

Editorial Secretary

Dr. Eisa Mubarak Ajrah

Advisory Board

Prof. Assad Hamdi Addori	Tikrit University	Iraq
Prof. Mohamed Abdul-Azziz Khalifa	Ain Shams University	Egypt
Prof. Mohamed Abdul-Fatah Mohamed	Ain Shams University	Egypt
Prof. Mahmoud Subaih	Ain Shams University	Egypt
Prof. Khaled Mohamed Aisa	Palestine University	Palestine
Prof. Usam Al- Buhaisi	Palestine University	Palestine
Prof. Khaled Omer Ba-sulaim	Aden University	Yemen
Prof. Sa'eed Mohamed Ba-Naimoon	Hadhramout University	Yemen

Proofreaders

Dr. Jamal Ramadhan Hedejan

Dr. Fatma Ahmed Ba Sharahil

==========

All contributions and queries should be addressed to the Editor in Chief
Address: Al-Ensha'at Fowa – Mukalla – Hadhramout, Yemen
Opposite Prof. Ali Hood Ba 'Abaad's Auditorium
Telephone: +9675362940 – WhatsApp: +967773214617
RJAS@alrayan-university.edu.ye
alrayan-journal@alrayan-university.edu.ye

Republic of Yemen

AL-Rayan University

AL-Rayan Journal of Applied Sciences

A Refereed Scientific Biannual Journal

ISSN: 2708-3659

Volume 7 **Issue 13**

Dec . 2024

REPUBLIC OF YEMEN
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH
AL-RAYAN JOURNAL AS
ISSN: 2708-3659
IF : 2.31

جامعة الريان
AL-RAYAN UNIVERSITY

AL-RAYAN JOURNAL
Of Applied Sciences
A Refereed Scientific Biannual Journal

Volume Seven - Issue Thirteen
December 2024